جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

معاهدات الجزائر مع فرنسا خلال عهد الدايات

(1082_ 1246 هـ/1671_ 1830 م)

– الجانب الاقتصادي –

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تاريخ

تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالبة:

بن قطاية خيرة

إشراف الأستاذ: د. سعيود إبراهيم

مشرف مساعد:

أ/ بوبكر محمد السعيد

الموسم الجامعي: 1434- 1435هـ / 2013-2014م

جامعة غرداية

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

معاهدات الجزائر مع فرنسا خلال عهد الدايات

(1082_ 1246 هـ/1671_ 1830 م)

– الجانب الاقتصادي –

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر تاريخ

تخصص: تاريخ حديث ومعاصر

إعداد الطالبة:

بن قطاية خيرة

إشراف الأستاذ: د. سعيود إبراهيم

مشرف مساعد:

أ/ بوبكر محمد السعيد

اللجنة المناقشة

أ.د/	بن صغير يمينة	رئيساً
د/	سعيود.إبراهيم.....	مشرفاً ومقرراً
أ /	بوبكر.محمد.السعيد.....	مشرفاً مساعداً
أ /	بوقراف جلول.....	عضواً مناقشاً

الموسم الجامعي: 1434- 1435هـ / 2013-2014م

بسم الله الرحمن الرحيم

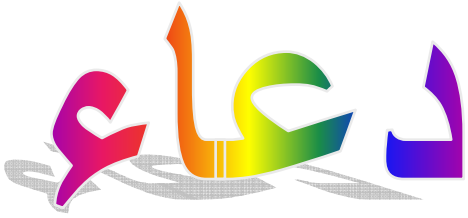

اللهم بك نسترشد ونستعين

اللهم نسألك أن تملأ بنور الحق بصائرنا

اللهم لا تصبنا بالغرور إذا نجحنا

ولا باليأس إذا أخفقنا

اللهم إذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا

اللهم اختم بالسعادة آمالنا

ربنا تقبل دعاءنا ... آمين...

الإهـداء

إلى التي رسمت بحنانها طريقي، ولا تزال ...وكللت بدعائها سماء حياتي ،

ولا تزال ... إلى التي وهبتني من آيات صبرها ...

إلى الذرة الكامنة في قلبي أبدا ...الحبيبة أمي"

أهدي هذا العمل إلى روح أبي الغالي

إلى من شاطروني حياتي، إلى اللائي ألهمتني العزة

وحلاوة المنى، .أخواتي"

إلى جذوة الأمل " :أخي يوسف" .

إلى سفراء النور في حياتي ، أبناء: خالاتي حدة، مروة،خديجة ،زينب.

إلى قناصلة الطهارة والنشوى ،أبناء خوالي : أحمد، إكرام ،آية،أم الخير .

إلى كل أقربائي وقريباتي.

إلى من تسمعني وتفهمني، رفيقات دربي : شهرزاد،نور الهدى ،خيرة ، زينب.

إلى كل زملائي وزميلاتي اللذين قاسموني شغفي

للعلم والمعرفة : خيرة، حنان، أم الخير، سيد علي ....

إلى كل طالب علم

إلى كل من يشاركني فلسفة الحياة

إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي المتواضع.

خيرة

شكر وعرفان

إلى الدكتور سعيود ابراهيم، الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة

والذي على الرغم من انشغالاته العديدة ، لم يبخل علي بتوجيهاته

وإرشاداته ونصائحه وتشجيعاته ووقته ، والذي ساهم كثيرا في انجاز هذا العمل.

كما أقدمي شكري إلى المشرف المساعد : بو بكر محمد السعيد

الذي كان سندا لي لكم منا فائق الاحترام والشكر والعرفان،

ونتمنى لكم المزيد من التقدم، وخدمة العلم وطالبيه.

كما أوجه الشكر إلى الأساتذة بجامعة غرداية،

اللذين لهم الفضل في تكويني الجامعي.

إلى كل القائمين على مكتبات جامعة غرداية

ولا ننسى بلدية منليلي على كل ما وجدناه عندهم من مساعدة ورحابة صدر.

كما أوجه شكري إلى العابد (سيكا) الذي وقف معي من أول ما بدأت إلى نهايتها

و الأستاذة : ريغي ربحة و الأستاذ ترشيد كريمة التي ساعدتاني في الترجمة

و الأستاذة بن ساحة مباركة التي هي بدورها ساعدتني في تصحيحها

إلى كل من ساهموا في انجاز هذا البحث من قريب أو بعيد .

خيرة

إني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلاّ قال في غده: -لو غُيّر هذا لكان أحسن، ولو زيد كذا لكان يستحسن، ولو قدَّم هذا لكان أفضل، ولو تُرك هذا لكان أجمل، وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقْص على جملة البشر...

العسقلاني

قائمة المختصرات العربية

المصطلح	المعنى
ط	طبعة
ب. ط	بدون طبعة
ج	جزء
ب. س	بدون سنة
تح	تحقيق
د. ت	دون تاريخ
د. ط	دون طبعة
ص	صفحة
ص ص	صفحات متعددة

قائمة المختصرات الأجنبية :

المعنى	المصطلح
Opera Citato	**OP.CIT**
Page	**P**
Pages continues	**P.P**
Revue Africaine	**R.A**
Ibidem	**I.P.I.D**

مقدمة

مقدمة:

تعتبر الفترة العثمانية حلقة ذات أهمية في سلسلة تاريخ الجزائر، وهذا نظرا للخصائص والمميزات التي امتازت بها في جميع الميادين السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية في إطار العلاقات الخارجية مع دول و مماليك أوروبا .

إن العلاقة الجزائرية الفرنسية تكتسي أهمية خاصة لما ترتب على هاته العلاقة التي تمثلت ثلاثة قرون على أسس وقواعد أسفرت عن مجموعة من معاهدات ،و اتفاقيات بين البلدين .

في هذا السياق يمكن أن نستنتج أن موضوع المعاهدات شكل مادة خصبة للعديد من الدراسات الأجنبية خاصة منها الفرنسية ،وتندرج محاولتنا هذه ضمن ما يسمى بإعادة كتابة تاريخ الجزائر بأقلام جزائرية ،وذلك من أجل البحث عن الحقائق التي تعرضت في كثير من الأحيان إلى التشويش والتزوير.

الإشكالية:

إن موضوع المعاهدات بين الجزائر وفرنسا ضمن إطار محدد، وهو جانبها الاقتصادي الذي يعني فهم الأفكار، والحيثيات التي تنطلق منها لتعدد إستراتيجيتها تجاه المنطقة متعلقة بمصالح متعددة الأبعاد بطبيعة العلاقات التي جمعت بين الجزائر، وفرنسا أو بين الجزائر، والدول الأوروبية الأخرى، ومن خلال ذلك دفعنا إلى طرح تساؤلات تبلورت كالآتي :ما طبيعة هذه المعاهدات ؟ وهل كانت تلك المعاهدات متكافئة ؟ وما أثر تلك المعاهدات على العلاقة بين البلدين ؟و ما مدى انعكاس تلك المعاهدات على الواقع الاقتصادي للجزائر ؟

دواعي اختيار للموضوع :

إن اختياري لموضوع المعاهدات بين الجزائر وفرنسا خلال عهد الدايات (1671_1830م) من الناحية الاقتصادية يرجع إلى اعتبارات ذاتية، وأخرى موضوعية، لعل أهم الدوافع الذاتية وراء اختياري هذا الموضوع هي باعتباره يدور حول منطقة ينتمي الطالب إليها بالإضافة إلى اهتمامي بالدراسات الأورو متوسطية فضلا عن الاهتمام الكبير بالعلاقات الخارجية للجزائر خاصة منها فرنسا التي اعتبرت من أهم الدول التي ربطت بينها، و بين الجزائر من خلال المعاهدات أكثرها المعاهدات الاقتصادية التي كان لها آثار بعيدة المدى كما لي رغبة في تقديم أعمال مرجعية في هذا المجال.

أما فيما يتعلق بالأسباب الموضوعية فهي تتعلق بأهمية الموضوع في حد ذاته، ويمكن أن نلخصها في النقاط التالية:

أولا: إن القرن الثامن عشر يعتبر في حد ذاته من وجهة النظر التاريخية قرنا جديرا بالاهتمام، والملاحظة وذلك لما امتاز به من سمات بارزة، وتطورات بين الجزائر، وفرنسا خاصة، والدول الأوروبية الأخرى عامة.

ثانيا: بروز شخصيات كان لها الدور الكبير في العلاقات عامة، و المعاهدات خاصة بين البلدين سواء الجزائر مثل "آغا شعبان"، و"محمد عثمان"، و"الداي حسين"، وفي فرنسا فقد عرفت هي الأخرى ظهور ملك فرنسا "لويس الرابع عشر"، و "نابليون بونابرت" .

ثالثا : يعتبر عهد الدايات آخر فترات الحكم العثماني، إذ عرفت هذه الفترة عدة معاهدات و اتفاقيات مست معظمها الجانب الاقتصادي بين البلدين .

الهدف من الدراسة :

إن الهدف من دراسة هذا الموضوع هو تسليط الضوء، والتعريف أكثر بالمعاهدات التي ربطت الجزائر العثمانية بالدولة الفرنسية من الناحية الاقتصادية خلال فترة الدايات (1671_1830م) باعتبار أن معظم المعاهدات تركزت على الجانب الاقتصادي إذ يعد هذا الأخير أحد المداخيل الهامة للبلاد من خلال ما تزخره الجزائر من خيرات، و ثروات جعلتها محل اهتمام .

الإطار الزماني والمكاني:

الموضوع محل الدراسة محدد زمنيا من منتصف القرن السابع عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر (1082- 1246ه/1671-1830م) لأسباب منها :

- تعد هذه الفترة على غرار غيرها من أكثر الحقبات التي ميزت بارتباطات، و معاهدات طغى عليها الجانب الاقتصادي.
- كما عرفت دول أوروبية أخرى معاهدات على غرار فرنسا خاصة منها انجلترا .
- تعد معاهدة 1106ه/1695م هامة لما تحمله من بنود مغرية لفرنسا بتسهيلات تخص المؤسسات الفرنسية بالشرق الجزائري، وقد جاءت هذه المعاهدة بعد التوتر، والقطيعة التي شهدتها العلاقات.
- يحدد الإطار المكاني لدراسة الموضوع هو الجزائر، وفرنسا، وهما من دول الحوض الغربي للمتوسط الجزائر في الضفة الجنوبية، و فرنسا في الضفة الشمالية.

الدراسات السابقة للموضوع :

بالرجوع إلى الدراسات السابقة نجد أن معظمها يتمحور حول العلاقات أكثر لذلك أردت أن أسلط الضوء على دراستي هذه في موضوع المعاهدات من الجانب الاقتصادي فاعتمدت على ما وجد في المؤلفات و الوثائق المنشورة و المقالات وهي التي أستدل بها بحثي هذا و من تلك المقالات نجد :

- المجلة الأفريقية (La Revue Africaine) ل دوغرامون (De Grammont)، إذ تعد هذه المجلة جزءا هاما في الفترة الحديثة لما تحمله في طياتها من معلومات قيمة .

أما من ناحية المؤلفات فهي عديدة و أهمها:

- دوغرامون (De Grammont)

في كتابه : Histoire D'Alger sous la Domination turque(1515_1830)

- و نجد كذلك (Rourd de card) في كتابه

traites de la France avec les pays l'Afrique du nord Alger Tunisie Tripolitaine Maroc

وهو كتاب هام جدا يلم جميع المعاهدات لدول شمال أفريقيا، و خاصة بين الجزائر، و فرنسا في الفترة الحديثة .

- جمال قنان في كتابه معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619- 1830م)، وقد جمع فيه هو الآخر جل المعاهدات بين البلدين سواء كانت سياسية أو اقتصادية.

- محمد العربي الزبيري في كتابه التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792 - 1832م) الذي تناول فيه اقتصاد البلاد و المؤسسات الفرنسية، وكذلك يحي بوعزيز العلاقات الخارجية مع دول و مماليك أوروبا.

أما من ناحية الأطروحات الجامعية :

- عائشة غطاس - رحمة الله عليها- مذكرة لنيل شهادة الماجستير بعنوان العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694م) التي تناولت فيها الجانب السياسي، والجانب الاقتصادي، و تعد هذه الرسالة قيمة لما قدمته من دراسات تاريخية هامة .

منهج الدراسة :

يحتاج هذا البحث إلى نوع من التكامل المنهجي بمعنى استعمال أكثر من منهج واحد، و ذلك للاقتراب من الإشكالية محل الدراسة منها.

- المنهج التاريخي الذي يساعد على وضع الظاهرة في محيطها، و ظروفها الأساسية ضمن الأحداث التاريخية .
- المنهج الوصفي الذي يقوم بجمع، و دراسة المعطيات، ووصفها لفهم الصورة، وأخذ الفكرة عن الظاهرة التاريخية .
- و أخيرا المنهج التحليلي باستخدام تقنية تحليل المضمون تحليلا علميا، و تاريخيا.

الخطة المعتمدة في دراسة البحث:

اعتمدت في دراستي على خطة اشتملت على مقدمة، و ثلاثة فصول، وخاتمة فكانت الدراسة كالآتي:

الفصل الأول فهو بمثابة فصل تمهيدي بعنوان أوضاع الجزائر، و فرنسا خلال عهد الآغوات في فترة (1070_1082هـ/1659_1671م) قسمت هذا الفصل لثلاث مباحث:

المبحث الأول : قمت فيه بدراسة أوضاع الجزائر خلال عهد الآغوات من عدة جوانب سياسية واقتصادية، واجتماعية، وثقافية كما تناولت فيه أهم ملوك الآغوات بالجزائر.

المبحث الثاني: فقد درست فيه هو الآخر أهم ملوك فرنسا، و أوضاع البلاد أثناء حكمهم.

المبحث الثالث :تناولت فيه العلاقة بين البلدين خاصة الجانب الاقتصادي .

الفصل الثاني المعاهدات و تداعياتها على العلاقات الاقتصادية، و قد قسمته إلى ثلاث مباحث كالآتي.

المبحث الأول :كان حول تطور العلاقات الاقتصادية الذي تمحور حول المؤسسات الفرنسية، وازدهارها خلال فترة الدايات(1082 - 1246 هـ/1671- 1830م) .

المبحث الثاني:تناولت فيه المعاهدات الاقتصادية بين الجزائر وفرنسا.

المبحث الثالث:حول الجوانب الاقتصادية في المعاهدات المبرمة بين الجزائر و فرنسا

الفصل الثالث فقد خصص هذا الفصل لدراسة اليهود، ودورهم في العلاقات في أواخر عهد الدايات وأثر المعاهدات على العلاقات الاقتصادية، وقد قسم إلى مبحثين :

المبحث الأول: المؤسسة الجديدة ونتائجها .

المبحث الثاني:فكان حول أثر المعاهدات بظهور المنافسة الأوروبية الأمريكية على أخذ مكانة فرنسا، وقد رأيت أن أرى أثر تلك المعاهدات على الواقع الاقتصادي للجزائر.

و أنهيت دراستي بخاتمة كانت حوصلة لأهم النتائج التي توصلت إليها.

عرض لأهم المصادر و المراجع المعتمدة في الدراسة:

اعتمدت في انجاز هذه الرسالة على مجموعة من المصادر، و المراجع العربية، و الأجنبية، و كذلك الرسائل الجامعية، وقد كان لهذه الدراسات دور فعال، و مساهمة كبيرة في إثراء بحثي، وهي كالآتي:

1- المصادر و المراجع :

1-1. المصادر: تتمثل في:

وليام شالر "قنصل أمريكا في الجزائر 1816_1824م" الذي ترجمه إسماعيل العربي، وهو كتاب مهم في دراسة الجزائر، وقد أفادني في العلاقات الجزائرية، وعرض ثروات البلاد.

Rouard deCard(E):Traites de la France Avec Les Pays De L'Afrique du Nord A lger Tunisian، Tripolitania، Maroc. Libraire de la cour d'appel ET de l'ordre des avocats، Paris 1906.

وقد أفادني بدراسة وعرض المعاهدات الفرنسية الجزائرية، و تحليله لها.

1-2. المراجع

- نجد جمال قنان في معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619_1830م) إذ يعد أحد أهم المراجع التي تتعلق بدراستي هذه ضف إلى ذلك كتابه الآخر العلاقات الفرنسية الجزائرية وقد أفادني في الفصل الثالث خاصة في المنافسة الفرنسية و الدول الأوروبية الأخرى .

- محمد العربي الزبيري :التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة مابين (1792_1830م) أفادني الكتاب في دراسة المؤسسات الفرنسية المتواجدة بالشرق الجزائري، وذكر الصادرات، والواردات كما تناول المؤسسات الانجليزية، ومنافستها مع فرنسا.

- يحي بوعزيز :"علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا" فقد ساهم هذا الكتاب هو الآخر في علاقة الجزائر و فرنسا وقد درست منه بعض المؤسسات الفرنسية .

- منور مروش :"العملة و الأسعار و المداخيل" باعتبار أنني تناولت العملة فكان له معلومات قيمة حول العملة التي هي من أحد أهم جوانب المعاهدات التي يتعامل بها الطرفان.

- ومن الرسائل الجامعية نجد رسالة عائشة غطاس التي أفادتني هي كذلك في المؤسسات الفرنسية التي لم أجدها في المراجع الأخرى، و عليه كانت مساهمتها كبيرة في بحثي.

الصعوبات المواجهة في إعداد هذا البحث :

في الحقيقة لا يخلو أي بحث علمي من الصعوبات، وقد كانت أغلب الصعوبات التي واجهتني أثناء هذه الدراسة هي من طبيعة البحث العلمي نذكرها كالآتي :

- عدم توفر الأرشيفات، و الوثائق الرسمية التي تخص هذا الموضوع في المنطقة.

- مشكلة الترجمة فمعظم المادة المستعملة في هذا البحث تكون باللغة الفرنسية، وهذا ما أخذ مني الوقت، والترجمة تتطلب دقة نقل مضمونها.

- كما أن الأوضاع التي شهدتها غرداية انعكست سلبا علينا خاصة في اقتناء الكتب من المكاتب لذلك توجب علينا التنقل إلى المكاتب الأخرى لاقتناء الكتب منها متليلي .

رغم هذه الصعوبات فقد حاولت جاهدة جمع أكبر قدر ممكن من المصادر و المراجع، وأملي في الأخير أن يكون بحثي قد ساهم، ولو بالقليل في توضيح الصورة للمعاهدات بين الجزائر و فرنسا.

الفصل الأول

واقع الجزائر وفرنسا خلال عهد الآغوات(1659م- 1671م)

المبحث الأول: واقع الجزائر خلال عهد الأغوات.

1- سياسياً.

2- اقتصادياً

3- اجتماعياً وثقافياً

المبحث الثاني: واقع فرنسا خلال (1659م- 1671م).

1- سياسياً

2- فرنسا في عهد الملك لويس الثالث عشر

3- فرنسا في عهد الملك لويس الرابع عشر

المبحث الثالث: التطورات بين الجزائر وفرنسا.

1- العلاقة بين البلدين

2- أهم محطات العلاقة الاقتصادية

يمثل عهد الأغوات مرحلة هامة في تاريخ الجزائر لما يحمله في طياته من أحداث ووقائع هامة انعكست على الحياة السياسية، والإدارية، وحتى الاقتصادية، و الاجتماعية، و رغم قصر هذا العهد فقد امتاز بحقائق تاريخية تركزت حول علاقاته مع الدول الأوربية خاصة منها فرنسا .

المبحث الأول:واقع الجزائر(1070- 1082هـ / 1659- 1671م).

1- واقع الجزائر سياسيا:

استمر الحكم العثماني للجزائر من عام (1518)م إلى غاية (1830م) حيث مر بأربعة مراحل منها: عهد الآغوات الذي يمثل منعطفا هاما في تاريخ الجزائر الحديث لما تميز به من أحداث و ما شهده من تغيرات طرأت على المجالين السياسي، و الإداري خصوصا، و مثل كذلك مرحلة انتقالية توسطت عهد الولاة العثمانيين الذي دج على تسميتهم بالباشوات و عهد الدايات [1].

يعتبر عهد الآغوات من اقصر الفترات يتسلط الجيش البري على الحكم، و غياب السيادة العثمانية الفعلية، بحيث أصبح الديوان الذي يتألف من كبار ضباط الانكشارية، و هو الذي يقوم بانتخاب الأغا المنتدب للحكم بعدما كان الحاكم يعين من قبل السلطان العثماني، و يتميز هذا النظام بإعطاء السلطة التنفيذية لأحد أعضاء اليولداش بحسب الأقدمية[2] يلقب باسم الأغا[3] على شرط أن لا تتجاوز مدة حكمه شهرين فقط، وأن يتم تعيينه عن طريق الانتخابات أما السلطة التشريعية

(1)أمين محرز :الجزائر في عهد الأغوات (1659_1671م)، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ،جامعة الجزائر2008 م،ص 6.

(2) عمار عموره: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ الى غاية 1962م،دار المعرفة ،ج2،الجزائر2006م ص 117.

(3) الآغا:،مصطلح من أصل فارسي و يعني السيد ذو المكانة العالية و يذكر أن هذه الكلمة محرفة من كلمة اقا المغولية و قيل الفارسية.انظر: محمد فريد بك المحامي :تاريخ الدولة العلية العثمانية ،تح: إحسان حقي ،دار النفاس ،ط1، 1981م ، ص 177.

فيتولاها الديوان العسكري[1]، ومن خصائص هذا النظام انه بدأ بفوضى عارمة تزعمها رياس البحر من جهة والجنود الانكشاريون من جهة أخرى كما فشل الآغوات في فرض نفوذهم على السلطة الأمر الذي شجع طائفة رياس البحر لاستعادة مكانتهم، وحفز الغزو الأوروبي للبلاد كما شبت عدة ثورات[2] في جهات كثيرة مثل العاصمة، وبلاد القبائل عام (1078هـ/1668م) نالت من هيبتهم كما تميز كذلك بمواصلة القراصنة الفرنسيون اعتداءاتهم على السفن، والمراكب البحرية، والشواطئ الجزائرية، ودخل في حلبة الصراع كل من الانجليز، والهولنديين، و الإسبان، وكاد الأمر أن يتحول إلى تحالف أوروبي ضد الجزائر[3].

إذن، كانت السمة البارزة التي ميزت عهد الجمهورية هي عدم الاستقرار بتوالي اغتيال الحكام إذ لم ينجح حاكم واحد من النهاية الدموية، و الحقيقة أنه من الصعب تفسير تلك الظاهرة فلقد أرجع البعض إلى تشبث الاغوات بالسلطة، و محاولة تمديد مدة الولاية المحددة بسنة واحدة بينما أرجع البعض الآخر ذلك إلى الديمقراطية القائمة في مؤسسة[4] الأوجاق[5] التي كانت تسمح لكل الضباط بالارتقاء بمنصب الأغا الذي لا يدوم سوى شهرين مما جعل كل أعضاء الأوجاق يطمحون للوصول

(1) عمار عموره :المرجع السابق، ص 117.

(2) جمال الدين سهيل: ملامح من شخصية الجزائر خلال القرن 11ه/17م مجلة الواحات ،جامعة غرداية ،العدد13،ص147.

(3) نفسه :ص147.

(4) عائشة غطاس :الدولة الجزائرية الحديثة و مؤسساتها ،منشورات المركز الوطني للدراسات ،ص 54.

(5) الأوجاق: كلمة تركية أطلق على صنف من الجند كالسباهية وهم فرق من العساكر في الجيش الانكشاري ،أنظر :سهيل صابان :المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية ،مكتبة الفهد، الرياض 2000 م ، ص42.

إلى السلطة وكان ذلك سببا في تأزم الوضع السياسي[1]، وقد ظهرت بوادر ضعف هذا النظام منذ السنة الأولى من استقراره[2].

2- واقع الجزائر الاقتصادي:

أما عن الوضع الاقتصادي فقد كان المجتمع الجزائري مجتمعا فلاحيا في العهد التركي بحيث يقدر بعض المؤرخين نسب سكان الأرياف بأكثر من 90 بالمائة [3] فلقد بلغ عدد الملكيات الزراعية بإقليم دار السلطان في القرن السابع عشر مابين 16000 و 18000 [4].

ويمكن اعتبار ذلك بلا شك دلالة على ازدهار الزراعة، و لم تكن التقنيات التي كانت مستعملة في الزراعة تختلف كثيرا بشكل عام عما كان سائدا في جنوب أوروبا، وهذا كان راجعا أساسا إلى التحسينات التي أدخلها الأندلسيون بالأخص في مجال الري، وزراعة الأشجار مع ذلك لم يكن الإنتاج الزراعي كاف في بعض الأحيان لسد حاجات الاستهلاك المحلي لاسيما خلال فترات الجفاف، وزحف الجراد[5]، ولقد تميز الإنتاج الزراعي في نواحي الجزائر بالتنوع على أن زراعة الحبوب من حيث أهميتها بالنسبة للسكان كانت تحتل المرتبة الأولى، وكان القمح يأتي على رأس

(1) عائشة غطاس :المرجع السابق، ص 54.

(2) مبارك الميلي :تاريخ الجزائر في القديم و الحديث ،مكتبة النهضة ،الجزائر ،ص172.

(3) صالح عباد :الجزائر خلال العهد التركي 1514_ 1830 م، دار هومة ط2 ،الجزائر 2007 م ،ص335.

(4) أمين محرز: المرجع السابق، ص109.

(5) صالح عباد: المرجع السابق، ص109.

المحاصيل الزراعية[1] بقول شالر (...قلما يزرعون أية حبوب أخرى غير الحنطة والشعير) [2] كما اشتغل سكان المناطق الجبلية، و سكان السهول القريبة من المدن بزراعة الخضر والفواكه بصفة عامة إلى جانب ذلك تربية المواشي، تنتج أرياف مدينة الجزائر الكثير من العنب أما المناطق الجبلية، والسهلية منتجة لزيت الزيتون، والتين، وهذا الأخير كان يجفف ويباع في مختلف جهات البلاد كما يصدر منه نحو الخارج، وكانت المنطقة الواقعة بين سطيف وقالمة المنطقة الرئيسية للحبوب أما المنطقة الواقعة بين الأطلسين التلي، والصحراوي، وشط الحضنة، والحدود المغربية هي المنطقة الرئيسية لتربية الماشية[3].

و من ناحية الصناعة فقد عرفت الجزائر بصفتها عاصمة البلاد تمركز أهم المنشآت الصناعية[4].

والتي كانت متمثلة في دار الصناعة، ودار النحاس (مسبك المدافع) ودار البارود، ودار السكة، وكانت كل هذه المنشآت تابعة مباشرة للبايلك الذي كان يسهر على تمويلها بما تحتاجه من المواد، والمعدات والأيدي العاملة، ولقد أولى معظم الحكام العثمانيون اهتماما بالغا بصناعة السفن الحربية منذ العهد الأول، وكانت الأهمية الاقتصادية للجزائر تعود جزئيا إلى النشاط، والتنوع الذي ميز صناعتها الحرفية ولاسيما الكمالية منها كالحرارة، والعطارة، والصياغة، وقد كانت هذه الصناعات

(1)نفسه، ص109.

(2) شالر وليام :مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر 1816_ 1824م ،تعريب إسماعيل العربي ،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر 1982م، ص 29.

(3) عائشة غطاس :المرجع السابق، ص 54.

(4)أمين محرز:المرجع السابق ، ص109.

تشكل إحدى أهم المشاغل بالنسبة لسكان المدينة إلى العدد الكبير من المحترفين الذين ضمته[1]، وقد نالت مدينة الجزائر شهرة واسعة في مجال المنسوجات، وما يتصل بها و بوجه خاص كل ما يتعلق بصناعة الحرير من نسيج و غيره[2].

كانت الجزائر محل استقطاب كما عبر عن ذلك الرحالة التمقروتي "الجزائر...عامرة كثيرة الأسواق بعبدها كثيرة الجند حصينة ...فبلادهم لذلك أفضل من جميع بلاد أفريقية، و أعمر، وأكثر تجارا، وفضلا، وأنفذ أسواقا، وأوجد سلعة، و متاعا حتى أنهم يسمونها إسطمبول الصغرى"[3].

وبالنسبة للتجارة فإن التجارة في الجزائر كما هو الشأن في جميع البلدان نوعان خارجية، وداخلية وتتم الداخلية في الأسواق المحلية أو الجهوية، وفي الحوانيت، والمعارض السنوية، وتتناول كل ما يحتاج إليه السكان من منتوجات و مصنوعات محلية كانت أو مستوردة[4].

وقد تنوعت أسواق مدينة الجزائر منها سوق الكبير، سوق الخراطين، سوق السمارين، سوق الرحبة وكل هذه الأسواق متواجدة فقط في حي باب عزون، وهذا دليل على نشاط الحركة

(1) نفسه، ص 113.

(2) عائشة غطاس :الحرف و الحرفيون (1107_1117ه/1700-1830م)، الجزائر 2002م ، ص211.

(3) مولاي بلحميسي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ط 2، الجزائر1981م، ص57.

(4) محمد العربي الزبيري :التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792_1830م) المؤسسة الوطنية للكتاب ،ط2،الجزائر، 1984، ص64.

التجارية[1] كما هيمنت مدينة الجزائر دوما على العلاقات التجارية الداخلية مع باقي مدن الإيالة عبر شبكة من الطرقات منها الطرق الرئيسية تؤمن حركة المبادلات التجارية، وتنقل موظفي الإدارة، و المحلات الموجهة لجمع الضرائب كما هناك طرق ثانوية تربط بين الجزائر، و أهم مدن، وقرى دار السلطان[2].

أما عن التجارة الخارجية قلم التجارة الجزائرية بأحسن حال مع منتصف القرن السابع عشر فقد عرفت تراجعا كبيرا نظرا إلى عوامل عدة على الصعيد الخارجي، والانعكاسات السلبية لحرب كريت بين الدولة العثمانية، والبندقية التي أدت إلى ركود نسبي للتجارة المتوسطية وازدياد نشاط القراصنة الأروبيين أما على الصعيد الداخلي، فبسبب المغارم التي كان يفرضها الباشوات على التجار فرغم الجهود التي قام بها الديوان عام 1659م بتخفيض الرسوم لكنها لم تأتي بالنتيجة المأمولة، ونتيجة الأوضاع التي عرفتها البلاد في تلك الفترة لم تستعد المبادلات التجارية نشاطها إلا عقب معاهدة (1076هـ/1666م) [3].

3- واقع الجزائر الاجتماعي والثقافي:

أ- الواقع الاجتماعي:

(1) عبد الله بن محمد شويهد :قانون أسواق مدينة الجزائر (1107_1117ه/1695_1705م)، تح: سعيدوني، دارالغرب الإسلامي ،ط1،الجزائر 2006م ،ص 166.

(2) أمين محرز: الجزائر في عهد الآغوات ،المرجع السابق، ص 114.

(3) نفسه ،ص 114.

بالنسبة للوضع الاجتماعي فقد قسمت الدراسات هذا المجتمع إلى فئات، و شرائح اجتماعية مختلفة سكنت المدينة، وقد تمثلت كالآتي :

– فئة الأتراك العثمانيين: امتاز الأتراك العثمانيون عن باقي المجموعات السكانية باحتلالهم لمكان الصدارة في الهرم الاجتماعي من خلال هيمنتهم العسكرية، والسياسية على الإيالة، وقد كانت معظم الوظائف في جهاز الدولة من نصيبهم، وكانت لهم اليد العليا في تسيير شؤون البلاد[1].

– فئة الكراغلة: [2] هم أبناء الأتراك، و الأعلاج[3] من أفراد الأوجاق تكونت فئة الكراغلة من الزواج بين الجند الإنكشاري، و النساء الجزائريات، وقد تكاثر عدد هذه الجماعة مع مر السنين بالمدن الكبرى إذ يشكل هؤلاء الكراغلة طائفة فوق الطوائف الأخرى، ولكن تحت طائفة الأتراك، وكانت فئة الكراغلة أكثر عددا من الأتراك سواء في مدينة الجزائر أو في البلاد الجزائرية كلها مثل قسنطينة، المدية... [4].

– فئة الحضر :الحضر هم الذين يقطنون المدن بصفة دائمة يكتسبون أسلوب حياتها، وهم في مدينة الجزائر صنفان صنف الأندلسيين الذين وفدوا إلى الجزائر نتيجة الاضطهاد، ويزاول هؤلاء حرفا عديدة

(1) عزيز سامح التر :الأتراك العثمانيون في أفريقيا الشمالية ،تر محمود علي عامر ،دار النهضة العربية ،ط1، 1979م ، ص72.

(2) الكراغلة :جمع كرغلي يعود أصل الكلمة إلى التركية المركبة من كول أي عبد و أوغلو إبن العبد :أنظر أمين محرز ،المرجع السابق، ص87.

(3) الأعلاج:و هم المسيحيون الذين إعتنقوا الإسلام مثل علج علي ،محرز أمين ،المرجع السابق، ص88.

(4) أحمد السليماني :تاريخ مدينة الجزائر من النواحي (الحضارية والاجتماعية والسياسية و الثقافية)ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،ص 31.

الخياطة، وصناعة الخزف، و ممارسة التجارة، أما صنف البلديين فهم أهالي ولدوا بالمدينة، واستقرت عائلاتهم بها منذ القديم[1]، وعلى كل حال طبقة الحضر عموما كانت قانعة بما تملكه من دكاكين، و بساتين، و لم تطمح إلى إرتقاء المناصب السياسية[2].

– فئة البرانية :تتشكل طائفة البرانية من أناس غادروا الأرياف بحثا عن العمل في مدينة الجزائر فمنهم الأغواطيون فقد احتكروا أعمال التنظيف في الشوارع، وتصفيت الزيوت[3] أما البسكريون فقد كان أول اتصال العثمانيين ببسكرة سنة (1534)م في عهد حسن آغا [4]، وقد اشتغلوا المهن الوضعية فمنهم من يشتغل بتنظيف المراحيض، ومنهم من يعمل في حفر الآبار[5]، والحراسة بالليل في الأزقة والأسواق[6] ثم نجد بني ميزاب فبالرغم من الدور الإقتصادي الذي تتميز به هذه المجموعة بمدينة الجزائر حيث كانت تمتلك العديد من الحوانيت التجارية التي تتخذها أيضا مسكنا لها، وتدير الحمامات، والمطاحن لكنها لم تندمج في المجتمع الحضري كما تميزت بمذهبها الإباضي[7] أما القبائل فهي إحدى أهم الجماعات البرانية من حيث عدد الوافدين إلى مدينة الجزائر، وكانوا يأتون من

(1) صالح عباد :المرجع السابق، ص 358.

(2) أحمد السليماني :المرجع السابق، ص 33.

(3) حنيفي هلايلي :أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ،دار الهدى ط1، الجزائر 2008 م، ص170.

(4) مختار حساني :موسوعة تاريخ و ثقافة المدن الجزائرية الجزء2 ،دار الحكمة الجزائر، 2007 ،ص 16.

(5) شالر: المصدر السابق، ص109.

(6) نفسه ،ص109.

(7) حنيفي هلايلي :المرجع السابق، ص169.

المناطق الجبلية الممتدة من واد يسر إلى جيجل[1]، ومن النشاطات التي مارسها أفراد الجماعة هي صناعة الفحم، وبيعه كما نجد الجيجليون إذ إن استقرار العناصر الجيجلية بمدينة الجزائر يعود إلى عام (1516م)حينما رافق هؤلاء الإخوة بربروس عقب استنجاد أهل مدينة الجزائر بهم[2]، اشتغلت هذه الجماعة بخدمة الأفران، و تحضير الخبز.

– فئة الدخلاء: وهم جماعة الأسرى المسيحيين الذين كانوا يشكلون نسبة كبيرة من سكان مدينة الجزائر فقد قارب عددهم في القرن 11ه/17م ربع عدد السكان، وتلحق بالدخلاء اليهود[3].

إن يهود الجزائر ينقسمون حسب الكتابات الغربية بعضهم من أصول جزائرية كانوا قد اعتنقوا الدين اليهودي قبل ظهور الإسلام، وبعضهم قدموا من بلدان المشرق بعد الحملات الرومانية ضد اليهود وعلى الخصوص في فلسطين، والبقية كانوا من اليهود الذين جاءوا من الأندلس بعد احتلالها من قبل الإسبان بينما البعض جاء من الدول الأوروبية وعلى الخصوص من دول حوض البحر الأبيض المتوسط[4]، وقد اشتغل اليهود مختلف المهن، و الحرف التي كانت سائدة في الجزائر العثمانية كغيرهم من المسلمين، و المسحيين[5] منها خياطة القزازة، و الزجاجة، و بوجه خاص العطارة حيث

(1) أمين محرز: المرجع السابق، ص 105.

(2) حنيفي هلايلي : المرجع السابق، ص 171.

(3) عبد الله شويهد: المصدر السابق، ص 26.

(4) مختار حساني :التراث الجزائري المخطوط في الداخل و الخارج ،ج2،منشورات الحضارة ط1،الجزائر 2009م ،ص ص19_20 .

(5) فوزي سعد الله :يهود الجزائر هؤلاء الجهولون ج1، دار قرطبة ط2، الجزائر ، 2005م ،ص170.

وجد سوق العطارين لليهود[1] كما نجد أن اليهود قد مارسوا التجارة بكل أنواعها لذلك سنرى فيما بعد الدور الحاسم في الدور التجاري بكل أنواعها[2].

ب-الجانب الثقافي:

أما إذا رأينا الجانب الثقافي فقد عرف في العهد العثماني ركودا ثقافيا شأنه في بقية البلاد العربية فلم تكن هناك حركة تجديد فكرية، ولا إنتفاظات علمية ذاتية أو متأثرة بالبلاد الأوروبية، ورغم أن العربية ظلت لغة التعليم، ولغة الشعب فإن الدولة قد اتخذت التركية لغة رسمية، كما تشهد كتب الرحالة الأجانب الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني أن التعليم كان منتشرا، و أن كل جزائري يعرف القراءة و الكتابة، وكانت المدارس على مختلف المستويات[3] تتمثل في:

المساجد: يذكر درافيو في القرن 11هـ/17م أن الأتراك كانوا يملكون عددا كبيرا من المساجد الجميلة مع مؤذنات رائعة[4].

ومن أهم ما كان يلحق بالمساجد الكتاتيب لتحفيظ القرآن الكريم للأطفال، وكانت تحتوي المساجد على موظفين منهم الوكيل، و الخطيب، و الإمام، و المدرس، و المؤذن، وقد تعددت المساجد نجد منها الجامع الكبير و مسجد كتشاوه[5].

---

(1) عائشة غطاس: المرجع السابق ،ص 303.

(2)فوزي سعد الله: المرجع السابق ،ص171.

(3)سعد الله أبو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث ،ط3 ، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر 1982م، ص109.

(4)سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي ج 1،دار الغرب الإسلامي ،1998م، ص 259.

(5) نفسه ،ص 29.

الزوايا والرباطات :كانت الزوايا، و الرباطات تحتل الصدارة بين مراكز الثقافة من ناحية تثقيف المعوزين و الفقراء فقد كان القسم الأول (الزوايا)تعمل على تحفيظ القرآن، و القسم الثاني (الرباطات) فإنه يقوم بتدريس بعض فنون الفقهاء، وبعض المبادئ في علم الفلك، والعقائد، وقواعد النحو، والصرف، نجد من بين الزوايا عبد الرحمن الثعالبي، و زاوية سيدي محمد الشريف[1].

ومن المؤسسات الثقافية المدارس مثل مدرسة سيدي رمضان التي كانت تدرس فيها الفرائض، وعلم الفلك، والهندسة، وهذه المدارس على نوعين منها الإبتدائية، وتسمى الكتاتيب، و العالية تسمى بالمدارس[2]، وقد كانت هذه الأخيرة بين أهل البادية، و الجبال النائية، وهذا ما جعل جميع الذين جاءوا إلى الجزائر خلال العهد العثماني ينبهرون من كثرة المدارس، و انتشار التعليم بها، وندرة الأمية بين السكان [3].

إن الوضع الثقافي هو الآخر ارتبط بمدخول الأحباس أو الأوقاف الذي كان يشكل المورد الأساسي للإنفاق على المساجد، و المدارس، ورعاية المدرسين، و الطلاب[4].

2_أهم حكام الآغوات :

(1) محمد بن ميمون الجزائري،التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية ،تحقيق محمد بن عبد الكريم ،وزارة الثقافة، الجزائر 2007 م، ص 61.

(2) علي عبد القادر حليمي ،مدينة الجزائر نشأتها و تطورها قبل 1830م ،ددار الفكر الإسلامي ،ط1، الجزائر 1972م،ص 272.

(3)سعد الله أبو القاسم : ...ج1، المرجع السابق، ص 174.

(4) ناصر الدين سعيدوني ، دراسات و أبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني ، ورقات جزائرية ، دار الغرب الإسلامي ط1، الجزائر،2000م،ص387.

- البكباشي خليل آغا: هو أول الآغوات الذين انتصبوا على رأس الحكومة الجزائرية في القرن 11هـ/17م من سنة ذي القعدة (1070هـ/1659م) [1] ففي بدايات حكم "خليل آغا" أخذ عدة إجراءات منها تنظيم مالية الدولة، ووفر موارد إضافية للخزينة حيث قام بإلغاء جميع الغرامات التي كان يفرضها الولاة على التجار المحليين، و الأجانب وخفض نسبة التعريفات الجمركية بهدف تنشيط حركة التجارة[2].

في فترة حكمه عرف الوضع الداخلي بعودة الاضطرابات بشرق البلاد حيث امتنعت القبائل بايلك قسنطينة من دفع الضرائب، أما على الصعيد الخارجي سمح خليل آغا للمقيمين الفرنسيين بمزاولة نشاطاتهم التجارية بكل حرية، وأمر الرياس بعدم التعرض لمراكبهم بعد حصوله على ضمانات من حكام مرسيليا بخصوص إرجاع الأسرى الجزائريين[3].

عندما انتهت المدة المقررة لولاية "خليل آغا" الذي كان هو أول آغا رفض التخلي عن مهامه فثارت في وجهه كل طائفة الرياس، و فرقة اليولداش، و أعدمته سنة (1071هـ/1660 م) [4].

- رمضان بلكباشي: عين "رمضان آغا" في سنة (1071هـ/1660م)، وكانت علاقته بالإنكشارية جيدة فقد عمل على زيادة الأعمال البحرية ووفق بذلك فمدد له الإنكشاريون مدة حكمهم[5]،

---

(1) عبد الرحمن الجيلالي... ج3: المرجع نفسه، ص 160.

(2) HD.Grammon:Histoire D'Alger sous les Domination Turque (1515_1830)Ernest Leroux paris، 1887، p210.

(3) أمين محرز : المرجع السابق ،ص 59.

(4) مبارك الميلي :تاريخ الجزائر في القديم و الحديث ،ج3 ، مكتبة النهضة الجزائرية ،الجزائر ،1974م ،ص172.

(5) عزيز سامح الترا: المرجع السابق ،ص 389.

ويبدو أن الأمور في عهده هدأت نسبيا إذ لأول مرة يسجل قبض الإنكشارية لجرياتها في أوانها، ومع هذا لم يستمر في منصبه أكثر من سنة واحدة، و تم اغتياله من طرف الإنكشارية يوم (15محرم 1072هـ/10سبتمبر 1661م) [1].

- شعبان آغا :برتغالي الأصل، و تولى منصب الآغوية بالجزائر في (1072هـ/ 1661م) كان "شعبان آغا" رجلا مدبرا لكنه كان أسير شهواته، يأخذ أكبر حصة من الغنائم التي يكسبها القراصنة لنفسه فقد تمرد الجميع ضده، و أخرج الإنكشاريون إبراهيم باشا من السجن، و اتحد الباشا مع الإنكشارية، و أمر بقتل "شعبان آغا"، و ثمانية و عشرين شخصا من أنصاره في سنة (1074هـ/1664م)، و لم يحصل "إبراهيم باشا" على شيء سوى أنه حصل على حريته[2].

- الآغا علي :كان علي من أكثر آغوات الجزائر قوة و اقتدارا فقد استمر في منصب الآغوية من (1074- 1082هـ/1665 -1671م) [3]،وهو أول من جمع بين السلطتين العسكرية والمدنية، وأعطي له التصرف المطلق في مالية الدولة، وخزينتها فكان لذلك أول من دعي ولقب الحاكم، وأهم شيء قام به هذا الآغا أيام ولايته هو حرصه الشديد، و محافظته الملحة على توثيق العلائق بين دولته، وحكومة فرنسا، ختمت على يده اتفاقية جديدة بين الحكومتين في (1077هـ/1ماي 1666م) أكدت على احترام الصلة، و توطيد العلاقات التجارية بين الطرفين مع تحرير الأسرى،

(1) عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619 _1694) مذكرة لنيل شهادة الماجستير، الجزائر، 1985 م ،ص 26.

(2) عزيز سامح الترا: المرجع السابق ،ص 389.

(3) نفسه ،ص 395.

وفعلا بادرت الحكومة الجزائرية على تحرير 1127 أسير فرنسي، ورضخت فرنسا إلى دفع الإتاوة السنوية للجزائر بمرور مراكبها بهذا البحر[1]، وبمقتضى هذه الاتفاقية رجع الفرنسيون إلى مركزهم التجاري الذي أسندت مسؤوليته إلى جاك أرنو، في هذه الفترة استقر هدوء نسبي في العلاقات بين الجزائر وفرنسا. أما في الميدان الداخلي فقد عرفت الجزائر سنة (1668م) ثورة قادها الأعراب المقيمون في ضواحي مدينة الجزائر كما ثارت في الوقت نفسه بلاد القبائل، ولا يستبعد أن تكون كلتا الحركتين على إتصال ببعضهما[2]، وفي أواخر عهد الآغا علي الذي إمتد حكمه بضع سنوات انقض عليه الرياس، و قتلوه، و لم يستطع أحد أن يخلفه الحكم لخوفهم من عاقبة الاغتيال التي أصبحت عادة ضد كل آغا[3].

المبحث الثاني: واقع فرنسا خلال (1070-1072هـ /1659 -1661م).

(1) عبد الرحمن الجيلالي :المرجع السابق، ص 166.

(2) مبارك الميلي :المرجع السابق ،ص 176

(3) يحي بوعزيز :الموجز في تاريخ الجزائر ج2، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ، ط2،2009 م ،ص45.

1- واقع فرنسا السياسي:

خرجت فرنسا من الحروب الدينية مقطعة الأوصال ماديا، وسياسيا[1] فالسلطة المطلقة التي تمتع بها ملوك من طراز "فرانسوا الأول" قد تداعت، و الروابط التي كانت تربط أجزاء البلاد انحلت حتى استقل كثير من الأمراء في مناصبهم يجمعون الجيوش، ويفرضون الضرائب لحسابهم الخاص، وتدهورت مواردها و لم يكن لفرنسا منجاه سوى الحكم المطلق البيروقراطي، لقد شهدت فرنسا هذا اللون من الحكم الذي بدا تكوينه منذ نهاية عهد "هنري الرابع"[2] مؤسس ملكية البربون في فرنسا، وبلغ أوجه على يد "لويس الرابع عشر"[3].

2- أهم ملوك فرنسا عهد لويس الثالث عشر:

2-1. عصر لويس الثالث عشرLouis treizième : 1072- 1128هـ/1661- 1715 م

كان لوفاة "هنري الرابع" في عام (1610م) اثر على السياسة الفرنسية الداخلية و الخارجية[4] كان ابنه "لويس الثالث عشر" يبلغ من العمر تسع سنوات، ولذلك فانه وضع تحت وصاية والدته .

---

(1) محمد بن سعيدان: علاقات الجزائر مع فرنسا{1659_1756م}،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث،جامعة غرداية الجزائر ،2012م ،ص 32.

(2) هنري الرابع : الملقب لوقران تولى الحكم في{ 1597_1618م} انظر بن عود المزاري ،طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وفرنسا واسبانيا إلى أواخر القرن 19 م ،تحقيق يحي بوعزيز ،ج2 ، دار الغرب الإسلامي ، ط1 ،1990م، ص 68.

(3) عمر عبد العزيز عمر:دراسات في التاريخ الأوربي الأمريكي الحديث ،دار المعرفة الجامعية ،إسكندرية ، 1992م ،ص 257.

(4)نفسه ،ص 257.

"ماري دي مدسيس" من عام (1620- 1624م)[1]، وقعت البلاد الفرنسية فريسة الفوضى، والتدهور الثقافي والسياسي بسبب الوصاية عليه.

بدأ عهد جديد لوزير جديد يسمى "ريشيليو" الذي استطاع أن يقبض على زمام الأمور السياسية في فرنسا لمدة 18 سنة من سنة (1624-1642 م).

أ_الكاردينال "ريشيليو": Richelieu

كان "ريشيليو" قد وصل إلى مركز كاردينال، وكان قد توسط في الصلح بين الملك، وأمه في عهد وزارة "دي لورين"، ومن هنا كانت بداية ثقة الملكة الوالدة في "ريشيليو" [2]، فإليه يرجع الفضل في انقاد فرنسا من الأخطار، والمشاكل في الداخل، وفي فرض عظمة فرنسا في الخارج فعملت على ترقيته إلى رتبة كاردينال سنة (1622م) ثم بعد سنتين دخل الوزارة و صار رئيسا لمجلس الملك فأصبح يتمتع بالنفوذ الأعلى في فرنسا، ولقد خطط "ريشيليو" سياسته في الحكم على أساسين هما :

_تقوية سلطة الملكية على أساس أن تصل إلى السلطة المطلقة الفعلية ثم إحراز تفوق سياسي لفرنسا في أوربا ومن أجل تنفيذ هذه السياسة عمل على :

(1) عبد العزيز سليمان نوار و محمود جمال الدين :التاريخ الأوربي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية ح ع1 ، دارالفكر العربي، مصر 1999م ص257 .

(2) عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص 258.

إرغام النبلاء على الخضوع التام للملكية في فرنسا، قضى على الأعمال الانفصالية التي تقوم بها الهيجونوت في فرنسا، عاد إلى سياسة "هنري الرابع" المعادية لاسبانيا الكاثوليكية من اجل رفع كيان الملكية الفرنسية في الداخل و الخارج[1].

وأول شيء اهتم به "ريشيليو" هو مسالة الهيجونوت[2]، و لم يكن ريشيليو متعصبا من الناحية الدينية، ولكنه رأى أن وجود البروتستانت كقوة في الدين معرقل لسيطرة الملكية التي كان يرمي إليها، ولقد وجد أن القوة هي الوسيلة الوحيدة، وفعلا هاجم مدنهم المحصنة، وحاصر "لاروشيل" مدة 15 شهرا حتى سلمت للملك في أول نوفمبر (1628م)، وفي العام التالي تم إخضاع الهيجونوت وعقد صلحا جديداً[3]، في (27جويلية عام 1629 م) وهو صلح "أليهAlias ".

توفي الكاردينال "ريشيليو" سنة (1642م)، فأعلن لويس انه سيواصل كل المشروعات التي كان قد قررها معه في الشؤون الداخلية، و الخارجية واستدعى إلى مجلسه ذلك الرجل الذي كان الكاردينال ريشيليو قد اختاره لإكمال ما قام به، وهو الكاردينال "مزران"، وتوفي "لويس الثالث

(1) عبد الفتاح حسن أبو عليه واحمد ياغي :تاريخ أوربا الحديث و المعاصر،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر 1984 م،ص177.

(2)الهيجونوت: هم الفرنسيون البروتستانت الذين حصلوا بمقتضى مرسوم نانت 1604م على امتيازات سياسية وعسكرية كبيرة حيث أصبح من حقهم امتلاك الحصون، و القلاع في المدن انظر ،ع العزيز نوار ،المرجع السابق ، ص164.

(3) عمر عبد العزيز عمر :المرجع السابق ،ص ص 258_259.

عشر" بعد سبعة أشهر في (14ماي 1643م)، وترك طفلا عمره اقل من 5 سنوات سيصبح الملك "لويس الرابع عشر"[1] .

ب ـإنتهج "مزران"[2] نفس سياسة ريشيليو الداخلية، والخارجية، وكان يرى أن تكون الملكية الفرنسية ملكية مطلقة، و ذات اعتبار كبير في أوربا، وهذا قد وصلت البلاد في فترة حكم وزارته شأنا عظيما في السياسة الخارجية[3] كما واجه "مزران" ثورات" وهما الثورتان العجيبتان اللتان نشأتا عن الأحوال العامة، وتعرفان بثورتي الفروند الأولى والثانية (1648_1653م)، وقد عرضت هاتان الثورتان الملكية لأخطر أنواع الإذلال[4]، واستطاع على الصعيد الخارجي أن يجذب انجلترا إلى جانب فرنسا فعقد معها معاهدة تجارية عام (1655م)، و لم تلبث أن تحولت عام (1657م) إلى حلف، و أرسلت انجلترا جيشا لمساعدة فرنسا فاضطرت اسبانيا إلى الصلح فعقدت صلح البرانس في نوفمبر (1659م)، وبمقتضاه تأييد صلح "فستفاليا" سنة (1648م) [5].

---

(1) جلال يحي: تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، د.ط، ص52.

(2) مزران: إيطالي الجنسية، وحصل على الجنسية الفرنسية سنة 1639م، بعد أن كان من رجال البابا، كان عبقريا في دبلوماسيته. انظر: جلال يحي: المرجع السابق، ص52.

(3) نفسه، ص52.

(4) هربرت فيشر:أصول التاريخ الأوربي الحديث من النهضة الأوربية إلى الثورة الفرنسية ،تر زينب عصمت راشد و آخرون،دار المعارف بمصر، ص 261.

(5) صلح البرانس1659: جرى بين اسبانيا و فرنسا في صالح فرنسا اذ حصلت فرنسا فيه على روسيون و جزء من ارتوا وبعض المدن على حدودها الشمالية الشرقية لكسمبورج و الفلاندرز و هولتوفي هذا الصلح تم الاتفاق على زواج الملك لويس الرابع عشر من الأميرة الاسبانية ماريا تريزا ،انظر :عبد العزيز سليمان نوار : المرجع نفسه، ص 171.

3- عهد لويس الرابع عشر Louis quatuors(1072_1128هـ/1661_1715م) :

الملك "لويس الرابع عشر" لم يكن أشهر ملوك فرنسا فرنسيا إلا بربع دمه، فقد كان نصف إسباني من ناحية أمه آن النمساوية، وربع إيطالي من ناحية جدته "ماري مديتشي"[1].

ورث "لويس الرابع عشر" دولة متماسكة قوية بفضل سياسة ريشيليو، و مازران، وقد توفرت له جميع العوامل التي تجعل منه ملكا عظيما، وقد حكم "لويس الرابع عشر" دولته حكما استبداديا بمعنى أنه كانت بيده السلطة الداخلية، و الخارجية في البلاد، و كانت الدولة هي لويس و لم يكن يهتم بآراء المعارضة أو المضادة لسياسته، ولهذا لم يكن للبرلمان أي سلطة، وقد كانت سياسته هذه سببا في إعلاء فرنسا في عهده[2].

أما عن سياسته الدينية فلم يكن لويس في حياته يهتم كثيرا بالمسائل الدينية، و رغم ذلك كان يريد أن تكون له السيطرة على كل الأمور الدينية، وانتهز فرصة نزاع مع البابا، وأعلن حقوق الكنيسة الكاثوليكية في فرنسا، وبأن تكون هي المذهب المتفوق الرسمي في فرنسا، و اضطهد طائفة الجانسن janson [3] أما فيما يتعلق بالجانب البروتستانتي فقد كانت مواقف "لويس الرابع عشر" متغيرة، ولهذا يمكن أن نقسم علاقة الملك مع البروتستانت إلى دورين :

---

(1) ول وايريل ديورانت : قصة الحضارة "عصر لويس الرابع عشر "، تر محمد علي أبو درة ،الجزء2، المجلد8 ، بيروت ، ص 21

(2)عبد العزيز نوار :المرجع السابق ،ص 172.

(3) هم أتباع جانسن (1585_1638م) كانوا متمسكين بالعقيدة الكاثوليكية وزاد من عداء الملكية لهم أنهم ارتكبوا خطأ جسيما في الاتصال ببعض زعماء الفروند فصاروا موضع اضطهاد الملك الشديد ،أنظر عمر عبد العزيز :المرجع نفسه ،ص 265 .

- و هي الفترة التي كانت في بداية حكمه، وفي عهد زوجته الأولى تريزا حيث أنه كان متسامحا مع البروتستانت، ولا يتدخل كثيرا في معتقداتهم.

- وهو الدور الذي يشمل أيام زوجته الثانية "دي مانتنون"، وقد كانت زوجته هذه كاثوليكية إلى أبعد الحدود، ولهذا اتجه لويس الرابع عشر تحت تـــأثير زوجته إلى التقليل من شأن البروتستانت، وإغلاق كنائسهم حسب المرسوم الملكي نانت، وحرمهم من امتيازهم كما أنه حرم طائفة الهيجونوت الهجرة، فما كان منهم إلا الهرب إلى ألمانيا، وهنا حيث يحقق الهيجونوت نشاطا صناعيا، و تجاريا ضخما في برلين[1].

كانت الفترة الأولى من حكمه عصر عظماء العاملين في شؤون الدولة فلمع اسم "هيودج دي ليون Hugues de Lionne "(1663_1671م)في الدبلوماسية،و اسم "كولبير Colbert" (1669_1683) في الصناعة، والتجارة، والتنظيمات البحرية، واسم "لوتلييه Letellier" وابنه "لوقوا" Louvois (1677 1691م) في الحربية، وقد كان "كولبير" رجل المالية الذي وقع عليه العبء الأكبر من الإصلاحات وبمجرد تعيينه بدأ عهد من الإصلاح المالي، والداخلي عموما[2] فعمل على إنعاش الصناعة، ورفع الضرائب الجمركية على البضائع الأجنبية، و اهتم بإيجاد أسواق للمصنوعات الوطنية في جزر الهند الشرقية، وجزر الهند الغربية، وفي بلاد القارة الإفريقية، و بلاد أوربا الشمالية وأسس شركة الهند الشرقية في سنة (1664م) [3]، ونجح "كولبير" في إنشاء

(1) عمر عبد العزيز سليمان نوار :المرجع السابق ،ص 173.

(2) هربرت فيشر: المرجع السابق ،ص 299.

(3) أبوعلية و أحمد ياغي: المرجع السابق، ص 182.

أسطول تجاري هام كما عمل على إنشاء أسطول حربي للمحافظة على خطوط المواصلات مع المستعمرات الفرنسية، و بخاصة مع كندا[1].

وهكذا أجمع "لويس الرابع عشر" أسباب السلطة في يده وجد في إصلاح شؤون الدولة، و تنمية مواردها، فأصبح المجال مفتوحا أمام فرنسا للتفوق في أوربا[2].

وفي منتصف القرن السابع عشر كان لا ينازعها في تفوقها منازع فقد ظهرت على حساب ضعف جيرانها المحيطين بها خصوصا هولندا، و لكن قبل وفاة "كولبير" بعشرة أعوام تقريبا كانت فرنسا قد بدأت تسير نحو الضعف، و الانحلال بسبب الحروب الطويلة، و التي اندلعت إليها طمعا في التسلط فأثرت على خزينتها، و بسبب أخطاء "لويس الرابع عشر" نفسه في إدارته الداخلية[3].

المبحث الثالث :التطورات بين الجزائر و فرنسا :

1- العلاقة بين البلدين :

إن علاقة الجزائر الخارجية تندرج ضمن ثلاثة أصناف عريضة تلك التي مع دول المغرب المجاورة، والعلاقات الجزائرية الأوربية، و العلاقات مع الدولة العثمانية[4]، والدول الأجنبية إذ نجد أن علاقة فرنسا بالجزائر كانت على العموم طيبة[5].

(1) هربرت فيشر: المرجع السابق، ص 299.

(2) عمر عبد العزيز عمر: المرجع السابق، ص 267.

(3) نفسه ، ص 268.

(4) وليام سبنسر :الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب عبد القادر زبادية ،دار القصبة للنشر ، الجزائر، 2006م ، ص 162.

(5) سعد الله أبو القاسم:أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ،ج2، ط1،دار الغرب الإسلامي، ،الجزائر، 1996م، ص 13.

مثلما بدأت العلاقات الدبلوماسية، و التجارية مع فرنسا مبكرا بدأت الغارات، والحملات العدوانية مبكرا[1]، فقد حاول الديوان في هذه الفترة (ق17م) أن يحسن علاقاته مع فرنسا لكن الحكومة الفرنسية رفضت ذلك[2] ففي سنة (1074هـ/1664م) قرر ملك فرنسا "لويس الرابع عشر" أن يغزو الجزائر بأسطوله فيكون عن كثب من تحركات أجفان الجزائريين ضد مراكب التجار الفرنسيين[3] فاقترح عليه "كولبير" في البداية ميناء سطورة (القالة)، و لكن القنصل الفرنسي رجح جيجل في (1074هـ/22 جوان 1664م)[4] إذ تعتبر هذه الحملة الأولى من نوعها فقد كان غرض "لويس الرابع عشر" من ذلك هو الحصول على امتيازات خاصة لدى الحكومة الجزائرية[5]، وبالفعل سقطت المدينة يوم (28ذي الحجة 1075هـ /3 جويلية 1664م)[6] لكن رغم الظروف التي تعرفها تعرفها الجزائر في عهد الآغوات تمكن الآغا "شعبان" أن يتصدى للقوات الفرنسية، وكان النصر حليفه[7] فاضطرت فرنسا إلى مفاوضة الجزائر فكلفت "أندري فرانسوا دي تروبير"، وانتهت

(1) محمد بن سعيدان : المرجع السابق، ص 64.

(2) مبارك الميلي...ج3 :المرجع السابق، ص 174.

(3) محمد بن ميمون الجزائري :المصدر السابق، ص 16.

(4) Cabrot،reg: la politique que française et méditèrent (1643_1685) soclete histoire algérienne ،2،rue Emile Meu pus ،Alger،p 109 .

(5) عائشة غطاس :المرجع السابق، ص 71.

(6) عبد الرحمن الجيلالي :...ج3: المرجع السابق، ص 163.

(7) Crammont:op.cit p340.

المفاضات بإبرام اتفاقية يوم (7ماي 1666م) [1] ثم عقد الصلح بين الجزائر، و فرنسا أيام "الحاج علي" آغا[2]، وبمقتضى هذه الاتفاقية تم تحرير1127 أسير فرنسي من معركة جيجل، و المعارك البحرية، و 300 جزائري في السنتين المتتاليتين، كما أعيد فتح منشآت الباستيون التجارية التي أسندت مسؤوليته إلى "جاك أرنو "مقابل العمل على محادثات السلام[3]. تنتهي الحرب بين الجزائر، و فرنسا بإبرام هذه المعاهدة، وهو الاتفاق الذي أقره ملك فرنسا في 7 سبتمبر من نفس السنة[4]، وهذه المعاهدة لا تختلف كثيرا عن المعاهدات السابقة لها فهي تضع حدا لكل الاستفزازات، و الأعمال العدائية سواء في البحر أو على البر بين الجزائر، وفرنسا، و تمنع أعمال القرصنة و تسهل الأعمال التجارية[5]، لم يدم العمل بها طويلا بدون مشاكل ففي سنة (1668م) بعد أن ألحق البنادقة أضرارا بأسطول الرياس الشيء الذي جعلهم يستولون على كل ما يجدونه في طريقهم فاستولوا على تجار فرنسيين، فجاء المركيز "دومارتيل" في جوان يطلب تصحيح الخطأ فرفض، ثم عاد في سنة (1080هـ/ 1670م) فاستقبل بشكل ودي، وتم الاتفاق على إضافة بنود أخرى إلى المعاهدة قصد

(1) مبارك الميلي :...ج3:المرجع السابق، ص 176.

(2) محمد بن ميمون الجزائري :المصدر السابق، ص 17.

(3) محمد بن سعيدان :المرجع السابق، ص 75.

(4) صالح عباد :المرجع السابق، ص 131.

(5) عائشة محمة :الأسرى الأوروبيون في مدينة الجزائر و دورهم في العلاقات بين الجزائر و دول الحوض الغربي للبحر المتوسط خلال القرنين 16و17،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث ،جامعة غرداية ،الجزائر ،ص 11.

إثرائها[1]، وتناولت على وجه الخصوص الصيغة التي تستعمل في تحرير الجوازات للسفن الفرنسية والجهة التي تصدرها كما نصت هذه البنود على اعتبار ملاك السفن مسئولين على الخسائر التي يلحقها بحارتهم بسفن الطرف الآخر، وأكدت هذه البنود من جهة أخرى على قضية عدم جواز أسرى واسترقاق أي فرنسي، ونفس هذه البنود من جهة أخرى على الجزائريون في فرنسا [2].

2- أهم محطات العلاقة الاقتصادية :

ارتبطت العلاقات أكثر بالميدان التجاري، وقد سيطر هذا العامل على العلاقات بين الجزائر وفرنسا فترة من الزمن[3] فلم يكن التجار الأفراد العناصر الوحيدة المشاركة في الحركة التجارية بين الإيالة وفرنسا، فهناك الشركات، و المؤسسات التي استفادت من الامتيازات التي تحصلت عليها فرنسا خلال القرن (11ه/16م) حيث تعاقبت مجموعة من المؤسسات على استغلال الامتيازات في شرق الجزائر فأمام المنافسة البريطانية لفرنسا[4] كانت هذه الأخيرة تبذل جميع المساعي للحفاظ على صداقتها مع الجزائر[5]، وقد تمكنت فرنسا في الأخير من إبرام معاهدة الصداقة و الحصول على

(1) جمال قنان :المرجع السابق ، ص 102.

(2) نفسه ،ص ص 103، 104.

(3) محمد زروال :العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791- 1830)،الجزائر ،د ط، ص11.

(4) محمد بن سعيدان :المرجع السابق ، ص119

(5) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 37

امتيازات عام (942 هـــ1535م) بين "سليمان القانوني"[1]، و"فرانسوا الأول"[2]، سمحت هذه المعاهدة بالتركيز الفرنسي للسواحل في شمال أفريقيا ، وحماية الرعايا الفرنسيين عن طريق القناصل فكانت الفترة الممتدة من (941_988هـــ/1535_1580م)خصبة للتجار الفرنسيين[3].

وفي سنة (967هـــ/1560م) تمكن "توماس لانش"[4] من إنشاء أول شركة تحصلت على الاحتكار لأن ظهور شركة صيد المرجان الفرنسية المعروفة باسم لانش كان عندما تم إبرام معاهدة تجارية حوالي 1560م مع الحكومة الجزائرية تمكنت بها بناء مراكز لها بكامل السواحل الجزائرية الشرقية (غرب القالة وشرق عنابة)، وكل ما اشترطته الدولة الجزائرية على هذه الشركة هو أن لا يكون بهذه المراكز التجارية سلاح، وأن لا تظهر بمظهر الحصون الحربية فكان الحال على ذلك إلى ما بعد أربع سنوات[5]، توفي "توماس لانش"، وخلفه "انطوان لانش" في عام (1600 م)، واستطاع هذا الأخير أن يحقق هدفه الخاص به، وهو جعل منطقة الحصن ملكيته الخاصة به حتى أن السفن

(1) سليمان القانوني :هو أشهر السلاطين العثمانيين،ولد سنة 1495م وتولى الحكم سنة1520 م،واستمر فيه 49سنة ،أنظر :محمد مقديش :نزهة الأنظار في عجائب التواريخ و الأخبار ،تحقيق علي الزواري و محمد محفوظ ،ط2،دار الغرب الإسلامي، لبنان ،المجلد8، ص 48.

(2) ولد سنة 1494م ، وتولى الحكم سنة 1515م ، وتوفي سنة 1847.

(3) محمد سعيدان :المرجع السابق، ص119.

(4) توماس لانش: من أصل كورسيكي استوطن بمدينة مرسيليا، وبعد أن أحرز على موافقة الباب العالي والجزائر معا طلب من الحكومة الفرنسية حق المواطنة أو التجنس حتى يحظى بحمايتها و بمساعدتها، ولا زال إلى يومنا هذا في مدينة مرسيليا يعرف بحي لانش ولا يبعد كثيرا عن الميناء القديم ،أنظر :عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 158 .

(5) عبد الرحمن الجيلالي :المرجع السابق، ص 93.

الفرنسية التي لا علاقة لها بالتجارة أصبحت تحتمي بتلك الشواطئ، هذا الأمر دفع بالحكومة الفرنسية إلى تحطيم الحصن، وإثر هذا الحدث أصدر "الدوق دوكيز " قرارا يقضي بمنع التجارة مع بلاد المغرب في القرن السابع من ديسمبر (1607م) [1]، وصلت العلاقات بين البلدين إلى التدهور فبادرت فرنسا إلى الحوار وأرسل الملك "لويس الثالث عشر""سانسون نابولون" إلى القسطنطينية ليعرض على السلطان، وتفهم هذا الأخير مهمته وزوده برسالة إلى الديوان، وفي يوم 17 سبتمبر وصل "نابولون" إلى الجزائر لمواصلة المفاوضات، وتم توقيع معاهدة سلم وتجارة في (28 سبتمبر1628م)،[2]، وتعتبر هذه المعاهدة فاتحة عهد جديد في تاريخ العلاقات التجارية[3] فهي الأساس والقاعدة التي ارتكزت عليها[4] العلاقات الجزائرية الفرنسية في هذا المجال[5] فقد سمحت للفرنسيين بالتمركز في الحصن التجاري الواقع غرب القالة بحوالي 10 كلم المعروف بحصن فرنسا، كما سمحت لهم هذه المعاهدة أيضا بفتح وكالة تجارية فرنسية بعنابة مقابل رسم سنوي يدفعونه لداي الجزائر يبلغ 26000 دوبل مع التعهد بدفع المصاريف الإضافية المتعلقة بصيانة مركزهم التجاري، وهي تبلغ حسب مانص عليه الإتفاق 133749 جنيه فرنسي تتكفل عنابة بدفع قسط منه يقدر ب13300 جنيه[6].

(1) عائشة غطاس :المرجع السابق، ص ص 164_165.

(2) Crammont:op.cit pp 160_163.

(3) ناصر الدين سعيدوني :المرجع السابق، ص 517.

(4) جمال قنان :معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619_1830م)، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2010م، ص77.

(5) جمال قنان :المرجع السابق، ص 77.

(6) ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 517.

ورغم الصعاب التي واجهها لإعادة النشاط، و الحياة لتلك المؤسسات فإنه باشر بإصلاح المنشآت الفرنسية في الجزائر، وأقام المركز التجاري في عنابة من جديد، و أقام صيادي المرجان في القالة وفي باستيون فرنسا بفتح سوقا كبيرة للقمح، و الجلود، و الشموع في رأس الحمراء، حيث أخذت القبائل المجاورة ترتادها فازدهرت الأعمال التجارية، ولم يكتف "نابولون Napollon" بإصلاح المنشآت التجارية فحسب بل أقام تحصينات في عنابة، والقالة، والباستيون[1]، وتعتبر فترة "نابولون" (1038 1043هـ/28 سبتمبر1633م) من أزهى الفترات في تاريخ العلاقات التجارية بين البلدين رغم قصرها إذ وصل عدد الجالية المتواجدة بالحصن إلى ثمانمائة شخص، وهو عدد لم يتحقق خلال كل فترة القرن السابع عشر[2]، غير أن طموح "سانسون نابولون Sanson Napolon"، ورغبته الملحة في القضاء على خصومه الجنويز عجل بنهايته فكان اغتياله على أيدي أحد الجنويز أمام أسوار طرقة عندما حاول غزوها في شهر ماي (1633م)' وقد كان لوفاته تأثير سلبي على مجرى العلاقات التجارية [3] خاصة بعد تباطؤ فرنسا في تعيين مدير خلفا له رغم إلحاح التجار على التعجيل بذلك حرصا منهم على أن تفلت من أيديهم تلك المؤسسات، ورغم ما يكتنف الفترة من غموض بعد وفاة "نابولون" فإنه يظهر أن المؤسسات الفرنسية واصلت نشاطها إلى غاية (1046هـ/ 1637م) حينما قامت الإنكشارية بأمر من الباشا بتخريب الحصن وبحجز موظفيه[4]،

(1) صالح عباد: المرجع السابق، ص 120.

(2) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 172.

(3) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 70.

(4) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص ص 172، 173.

وفي عهد الباشا "جمال يوسف"[1]، استؤنفت العلاقات التجارية وتشكلت شركة جديدة فيما بعد[2].

شركة "كوكيال ويكي" Decoquel : تمكن هذا الأخير من إمضاء اتفاقية في رجب (1050ه/7 جويلية 1640م) الذي يقضي بإعادة الامتيازات التي أمضاها القنصل الفرنسي "سافاري دو بريف Savary de Brèves" مع الدولة العثمانية منذ عام (1604م) [3]، وهي معاهدة سلم جديدة، وكذلك اتفاق حول امتياز استغلال الباستيون، وهي المفاوضات التي أسفرت عن توقيع معاهدتين سنة (1640م) [4]، وقد جاءت هذه الإتفاقية في 23 بندا نصت على التمييز بين مرسى عنابة، و مرسى القل و لم تضع حدا لتقلبات الأمور بالنسبة لهذه المراكز على الرغم من أن الجزائريين أبدو رغبة ملحة في التفاهم، و باءت كل المحاولات بالفشل بسبب الخصومات القائمة بين تجار ليون، و تجار مرسيليا [5].

وفي الأخير تم الاتفاق على إبرام معاهدتين، بالنسبة للمعاهدة الأولى اتفق الطرفان على تبادل اطلاق سراح الأسرى، وعلى عودة التجار، ومستخدمي الباستيون إلى مراكزهم، كما أكدت هذه المعاهدة

(1) جمال يوسف باشا :تولى الحكم سنة (1640-1642م) قام بتحرير اتفاقية مع الكاردينال ريشيليو لكنها قوبلت بالرفض ، سجن من قبل جند الإنكشارية،أنظر :أحمد توفيق المدني :محمد عثمان باشا داي الجزائر(1766-1791) المؤسسة الوطنية للكتاب الجزائر ،1986م ،ص 33.

(2) عائشة غطاس :المرجع السابق، ص 173.

(3) يحي بوعزيز : المرجع السابق، ص 73.

(4) جمال قنان :المرجع السابق، ص 83.

(5) شارل أندري جوليان :تاريخ أفريقيا الشمالية (تونس ،الجزائر ،المغرب الأقصى)من الفتح الإسلامي إلى1830م،تعريب محمد مزالي، دار التونسية للنشر والتوزيع ،الجزائر، 1972 م،ص 363.

حقوق القنصل الفرنسي، وامتيازاته، بحيث أصبح يتمتع بنفس الامتيازات التي يتمتع بها القناصل الفرنسيون في الموانئ العثمانية[1].

أما الثانية فهي معاهدة امتياز استغلال الباستيون فقد منحت تسهيلات واسعة للفرنسيين مثل احتكار تجار بعض السلع كالشمع، و الجلود كما منح لمدير الباستيون حرية واسعة في اختيار مستخدميه للقيام بصيد المرجان، و بأعمال تجارية أخرى[2].

توفي "توماس كوكيال" وخلفه "طوماس بيكي" لكن هذا الأخير أخفق إخفاقا واضحا في إدارته للمؤسسات، و بتراكم الديون عليه قرر الفرار إلى ليفورنة بعد حرقه للمؤسسات، واستيلائه على حوالي ثمانين شخصا سنة (1069هـ /25أكتوبر 1658م) وباعهم، وإثر هذا الحادث عملت فرنسا على استرجاع الأسرى حرصا منها على المؤسسات، ورغم ذلك قررت الحكومة الجزائرية أن لا تقوم قائمة لتلك المؤسسات، بقيت فرنسا تبذل جهودها ولكن محاولتها الأولى باءت بالفشل أما محاولتها الثانية والتي يبدو أنها كللت توفيق جزئي إذ عقد "رومينياك" المبعوث الفرنسي معاهدة بتاريخ (1661م) لإعادة نشاط المؤسسات إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ[3].

شركة أرنو دويس"Arnau duis"(1076_1087هـ/1666_1676م) :

(1) جمال قنان : المرجع السابق، ص 83.

(2) نفسه، ص 84.

(3) عائشة غطاس :المرجع السابق، ص ص176_177.

أعيدت العلاقات التجارية بين الجزائر و فرنسا بعد سلام (17مارس 1666م) الذي ألغى بموجبه "لويس الرابع عشر" القرار القاضي بمنع التجارة مع بلدان المغرب[1]،كما قبلت الحكومة الجزائرية بذلك وصرحته من خلال رسالتها من اسماعيل باشا إلى الملك، و فتح المجال لها خاصة من ناحية التجارة[2].

ونظرا للجهود التي بذلها أحد التجار المدعو" أرنو Arnau"من أجل تحقيق السلام أعطي له امتياز استغلال المؤسسات في (21جوان 1666م) لكنه لم يملك الرأسمال الكافي لكنه استطاع ابرام معاهدة مع الحكومة الجزائرية أكدت له فيها عن التنازلات الممنوحة له[3].

و بوفاة أحد المسيرين للمؤسسات، وهو حاكم القالة أصبح الشركاء في خلاف حاد حول تعيين خليفته حتى تدخلت الحكومة الفرنسية، وكادت هذه الأخيرة أن تفقد هذه الامتيازات فحاول الجنويز استغلال الفرصة لإزاحة منافسيهم الفرنسيين، واقترحوا على الديوان مبالغ باهضة كما تطوعوا بتسديد ما على الشركة الفرنسية من ديون إذا ما أعطي لهم الإمتياز، و قرر"كولبير" خلع "أرنو"من إدارة المؤسسات بحجة أنه بدد رأسمال الشركة، ولكنه رفض التخلي عن مركزه بفضل

---

(1) ناصر الدين سعيدوني :المرجع السابق، ص 45.

(2) Plantet(E):correspondance des Deys D'Alger avec La coure De France (1579_1833)paris 1889،p57 . ينظر الرسالة في الملحق (1)

ص93.

(3) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 177.

مساندة الحكومة الجزائرية له فقرر منع السفن الفرنسية من التوجه إلى المؤسسات، وكرد فعل لهذا فتح "أرنو " المجال للجنويين و الليفونيين، و لم يتم تسوية الخلاف إلا بعد وفاة "أرنو"[1].

مجمل القول نستنتج :

- يعتبر عهد الآغوات من أقصر الفترات (1659_1671م).
- امتاز هذا العهد من الناحية الخارجية توالي الهجومات الأوروبية على الجزائر، أما من الناحية الداخلية فقد شهد فوضى، واضطرابات، والإغتيالات وهذا ما انعكس سلبا على الواقع الاجتماعي، و الثقافي.
- بالنسبة لفرنسا فقد خرجت هي الأخرى من الحروب الدينية منهكة، و شهد نظام الحكم في عهد "لويس الثالث عشر" اضطرابات، وهي فترة عصيبة من الحروب منها حرب الفروند (1648_1651).
- بدأ عهد جديد يسمى عهد الكاردينال "ريشيليو" الذي استطاع أن يتولى على زمام الأمور السياسية لفرنسا مدة 18سنة، و قضى على طائفة الهيجونوت باعتبارها عقبة في وجه الملك، وتولى بعده "مزران" الذي تغلب هو الآخر على الفروند، وهي حرب دامت ثلاث سنوات .
- بالرغم من تصدع العلاقات السياسية بين الجزائر وفرنسا فإن العلاقات التجارية بينهما بقيت متواصلة و يمكن اعتبار ذلك هو القرن الذهبي فقد حظيت فرنسا بامتيازات خاصة من خلال المعاهدات التي

(1) توفي أرنو كما يذكر بسبب سوء الأحوال الصحية بالمنطقة : أنظر :عائشة غطاس :المرجع السابق، ص 178.

جمعت بين الطرفين، ودليل ذلك أن هذه الفترة تميزت بظهور عدة مؤسسات، وهذا مالم يظهر عن غيره من الفترات السابقة كما تركزت هذه المؤسسات في الشرق الجزائري .

الفصل الثاني

المعاهدات وتداعياتها في تطور العلاقات الاقتصادية

(1082_1246 هـ/ 1671_1830 م)

المبحث الأول: تطور العلاقات الاقتصادية.

1. المؤسسات الفرنسية.
2. دور التجار

المبحث الثاني: المعاهدات الاقتصادية.

1. المعاهدات الاقتصادية (1090–1095هـ/1679–1684م)
2. المعاهدات الاقتصادية (1144–1181هـ/1731–1767م)
3. المعاهدات الاقتصادية (1215–1236هـ/1801–1820م)

المبحث الثالث: الجوانب الاقتصادية من المعاهدات.

1. الصادرات والواردات
2. الأسرى
3. العملة والرسوم الجمركية

انتهى نظام حكم الآغوات الذي خلفه من بعد عهد الدايات إذ تعتبر فترة حكم الدايات[1] من أهم الفترات التي مرت بها الجزائر حيث استمرت من (1082 _1246 هـ/1671 _1830 م) أي أطول مدة قرن ونصف قرن، وهي مدة تعدل نصف تاريخ أيام وجود الحكومة التركية العثمانية بالجزائر، عرف عهد الدايات أحداث هامة في السجل التاريخي لما يحمله من وقائع جعلته محل الاهتمام من مختلف الجوانب سياسية، وخاصة منها الاقتصادية التي كانت محطة هامة في العلاقات بين الجزائر و فرنسا أنتج عنها معاهدات و اتفاقيات، وهذا ما سنوضحه في عرضنا هذا .

المبحث الأول:تطور العلاقات الاقتصادية.

1- المؤسسات الفرنسية:

1-1. شركة "لافون" (1087- 1087هـ/1676- 1678م)

بعد وفاة "أرنو" أنيطت إدارة المؤسسات إلى "لافون"، وهو المتمثل السابق لشركة أرنو بمرسيليا بعد مجهودات شاقة من طرف القنصل الفرنسي "أرقيو"، و لم يحظ هذا الأخير بموافقة حكومة الجزائر إلا بعد تعهده باحترام عدة شروط منها عدم المساس بأبناء "أرنو" لكن "لافون" لم يفي بوعده،

(1) الدايات :بالتركية الخال و هو لقب يطلق في الأصل على أحد قادة الإنكشارية العثمانيين ثم صار أحد مراتب السلطة في الإمبراطورية العثمانية منذ عام 1671م خاصة في تونس و الجزائر و طرابلس الغرب ،كان الداي ينتخب لفترة مدى الحياة من طرف أعضاء هيئة مكونة من قادة عسكريين و دينيين و مدنيين ،أنظر :سهيل ، مجلة الواحات ،المرجع السابق،ص 148 .

ويظهر ذلك من خلال تصرفاته الغير مرضية، هذا الأمر دفع بالداي إلى سجنه، وبذلك أصبحت شركته عاجزة عن المواصلة فأصدر لويس "الرابع عشر"قرارا بإلغائها[1].

1-2. شركة "دوزو" (1088-1095هـ/1678-1683م):

جاء في رسالة موجهة من "كولبير" إلى الأب "دان لوفشر" ماترجمته "...لقد أرغم الملك تلك الشركة (أي شركة لافون) على التخلي عن ممارسة التجارة، و أعلن عن تشكيل شركة جديدة ستقوم بكل ما هو ضروري لصالح، و نجاح التجارة، كانت الشركة المقصودة بهذا هي شركة "دوزو".

استطاع "دوزو" أن يعقد معاهدة مع الديوان بتاريخ (1089هـ/1679م) جاءت في ثلاثة عشر بندا وتكتسي هذه المعاهدة أهمية بالغة لكونها أول نص سمح لشركة فرنسية بتصدير سنويا مركبين من الحبوب إلى فرنسا قصد تموين عائلاتهم المقيمة بمرسيليا[2]، ومقابل هذا الاحتكار تعهد "دوزو" بدفع الديون السابقة، و بدفع ضريبة تقدر بأربعة و ثلاثين ألف دوبلو ذهبية سنويا يتم تسديدها كل شهرين وقد حظيت هذه الشركة بكامل الصلاحيات الخاصة بإبرام المعاهدات التجارية، اتسع نشاط هذه الشركة إذ ارتفع عدد سفنها من أربع إلى ثمانية سفن، وقد مارست هذه الشركة نشاطها قرابة

(1) عائشة غطاس: :المرجع السابق، ص 180.

(2) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 180.

خمس سنوات دون أن تتعرض لأي عقبات، ومع هذه الشركة انتقل المركز الأساسي للمؤسسات من الحصن إلى القالة بعد أن ظل حصن فرنسا[1].

أو الباستون[2] المركز الأساسي إلى غاية ذلك التاريخ، و يعود هذا التغيير إلى سوء الأحوال الصحية بمنطقة الحصن، لكن اشتداد حدة الخلافات بين الجزائر و فرنسا عقب قنبلة "دوكين" لمدينة الجزائر جعل الشركة تتخلى عن المؤسسات مرغمة في (1095هـ/1683م) [3].

رغم توتر العلاقات السياسية بين البلدين فإن الحركة التجارية بقيت متواصلة إلى غاية (1095هـ/جويلية 1683م)، ويبدو أن "دوزو" شكل شركة جديدة بعد انتهاء الحرب، وعقد معاهدة بشأن المؤسسات فأعفي من دفع الضرائب[4]، أو اللزمة[5]، لمدة سنتين، لكن تدخله أثناء توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا جعله يتعرض لسخط حكومة الجزائر، ولم يسمح "لدوزو" بعد ذلك باسترجاع نشاط المؤسسات، وبعده مباشرة حل محله الإنجليز الذين تحصلوا على الإمتياز في (1106هـ /1694م)

(1) نفسه ،ص 182.

(2) الباستيون :تستعمل هذه الكلمة للدلالة على المكان الذي بنى فيه الفرنسيون بعض المساكن لإيواء صيادي المرجان و مخازن لحفظ البضاعة :أنظر جمال قنان :معاهدات..،المرجع السابق، ص 154.

(3) عائشة غطاس :المرجع السابق، ص 182.

(4) نفسه، ص 182.

(5) اللزمة أو المعونة :هي بمثابة خراجة أقرته الأحكام الإسلامية، و غالبا ما تكون مفروضة على جميع القبائل الواقعة تحت حكم نفوذ القيادة، و المتعاملة معها :أنظر : محمد بن سعيدان :المرجع السابق، ص 125.

وبذلك ظلت شؤون الحصن غامضة حتى سنة (1694)م[1].

1-3. شركة "هيلي Helly"(1106_1125هـ/1694_1713م):

في مطلع سنة (1694م) أذن الديوان "لدوسول" باستعادة المؤسسات الفرنسية بالقالة التي كانت قد أعطيت للإنجليز مدة عشر سنوات منذ عام (1684م) ، و أمضيت معاهدة سلم، وتجارة بين البلدين يوم (1106هـ/3 جانفي 1694م) [2].

تحتوي هذه المعاهدة على 15بندا[3]، و تنص على أن تدير شركة " بيير هيلي " المرسيلية هذه المؤسسات بإسم الملك الفرنسي لصيد المرجان، ونشطت شركة هيلي في عملها التجاري، و تضاعفت أرباحها خاصة ما بين (1112-1121ه/1701-1709م)، ولكي تضع فرنسا حدا لتحريضات الإنجليز ضدها بالجزائر حرر الملك الفرنسي عددا من الأسرى الجزائريين، وأرسلهم إلى الجزائر عام (1123هـ/1711م) [4].

وفي ظل هذه الظروف الحرجة طلب من المحاسب "أرنول Arnole" دراسة اقتراحات لإنشاء شركة جديدة فجاء الطلب المرسيلي للاحتفاظ بوحدة المؤسسات بشمال أفريقيا[5].

---

(1) عائشة غطاس :المرجع السابق، ص ص 183_184.

(2) يحي بوعزيز :علاقات الجزائر الخارجية مع دول و مماليك أوروبا (1500_1830م)، دار البصائر ،طبعة 2009م ، ص92.

(3) Rouard de card: traites de la France avec les pays de l'Afrique du nord.Algérie, Tunisie, tripolitaine, Maroc،libraire du car d'appel et de l'ordre des avocats paris 1906 , p64_76 .

(4) يحي بوعزيز :المرجع السابق، ص 95.

(5) محمد بن سعيدان: المرجع السابق، ص 123.

1-4. الشركة الإفريقية (1126_1131هـ/1714_1718م):

وقع "حسين باي" (باي قسنطينة) معاهدة تجارية في (1714م) مع "دومارل"، وهي تجديد لمعاهدة (1694م) التي أعطت للفرنسيين حق تصدير الحبوب أما معاهدة (1714م) فقد منعت أي سفينة من شحن القمح والشعير ...من ميناء عنابة[1].

كانت هذه المعاهدة ذات منفعة لصالح فرنسا لكن كثيرا ما كانت تتعرض لمضايقات كتعرض مدينة القالة لهجوم من طرف القبائل القاطنة بالحدود الجزائرية التونسية، كما سجل وجود سفن صقلية سمح لها بصيد المرجان في السواحل الشرقية خلافا لما جاء في معاهدة (1694م)، شكلت هذه المحطات الاهتمامات الأساسية للحكومة الفرنسية فتخوفت من سقوط الإمتيازات بين الأجانب، ولاسيما الإنجليز، وتم عقد امتياز الشركة في (1131هـ/ ديسمبر 1718م) [2].

1-5. الشركة الملكية الإفريقية (1154_1208هـ/1741_1794م):

أنشئت الشركة بتاريخ 2 فيفري 1741 م بظهير ملكي أما عن الأسباب التي دفعت إلى هذا التكوين فهي ناتجة عن الرغبة في منع الإنجليز من التسلل إلى هذه السواحل التي تعتبر أكبر مخزن للحبوب، و رأس مال هذه الشركة 1.200.000 جنيه مقسم إلى 1200 سهم[3]، سمح للغرفة التجارية بمرسيليا أن تشتري منها الربع، وتعتبر هذه الشركة من أهم الشركات الفرنسية الضخمة لما

(1) محمد بن سعيدان: المرجع السابق، ص 123.

(2) نفسه ، ص 123.

(3) محمد العربي الزبيري : المرجع السابق، ص 196.

تحققه من أرباح تقدر ب 250.000 فرنك، وكان الداي هو الذي يبرم المعاهدات مع ممثلي الحكومة الفرنسية ويعين كمية البضائع التي يشتروها فإن باي قسنطينة هو الذي يحدد الأسعار كما أن رؤساء القبائل وأعيانها يلعبون دورا كبيرا في حماية التجار الفرنسيين[1]، وقد سجلت على عهد هذه الشركة أزهى فترة وأكثرها إزدهارا في تاريخها ففي قطاع صيد المرجان انضبطت العلاقات بين الصيادين، والشركة، وتقننت مما وفر لها الإستقرار، والنمو المطرد، وقد خصصت 25 مركبا في المعدل السنوي، إذ يقدر محصول كل مركب خلال الموسم مابين 20 إلى 25 قنطارا، وتضع الشركة من جهتها تحت تصرف الصيادين مراكب الصيد كما توفر لهم المواد المعاشية، والمأوى بسعر ثابت، وفي المقابل يبيع الصيادين للشركة ما يستخرجونه من المرجان بسعر خمس فرنكات[2].

لقد طورت الشركة نشاطها التجاري، ووسعته ليشمل مختلف موانئ الشرق الجزائري بين رأس العبد بالأراضي التونسية شرقا إلى ميناء بجاية غربا، ولقد اتسع هذا النشاط ليشمل ذلك الجلود، والشمع والصوف إلى مواد أخرى مثل الشحم، والفول وزيت الزيتون[3]، صمدت هذه الشركة إلى غاية (1794م) وعملت على تزويد مقاطعات الجنوب الفرنسي بالمواد الاستهلاكية، و بدأت تعرف المشاكل منذ سنة (1790م) التي أدت إلى انهيارها خاصة بعد حل الغرفة التجارية التي تعتبر الموجه،

(1) محمد العربي الزبيري : المرجع السابق، ص ص196 _202.

(2) جمال قنان : العلاقات الجزائرية الفرنسية، الميزان للنشر والتوزيع، د.ط، ص 230.

(3) محمد بن سعيدان: المرجع السابق، ص 125.

والوصي على هذه الشركة، ولم تعد تسيرها إلا هيئة مؤقتة فتراكمت عليها المشاكل المالية، والاقتصادية التي جعلت من الصعب عليها الإستمرار[1].

1-6. الوكالة الإفريقية (1208_1215هـ/1794_1801 م):

في عام (1794م) ألغيت الشركة الملكية الإفريقية بقرار من مجلس الأمن العام، و عوضت في العام الموالي "الوكالة الإفريقية "Agence d'Afrique" التي تحملت كل مسؤوليتها، ومنها دفع الإتاوات المفروضة عليها لنيابة الجزائر، ونيابة تونس[2]، كما أن هذه الشركة لم يطرأ عليها أي تغيير بل أبقت كل ما كان قائما حتى الوكلاء المكلفين بالعمليات التجارية في الشرق الجزائري نتيجة الأوضاع التي تمر بها فرنسا فقد اتسمت بداية (1794م) بعدم الإستقرار الكامل و غلاء المعيشة، كل هذه الأحداث لم تكن لصالح الوكالة الجديدة بل تركتها تتخبط، و زيادة على ذلك العجز المالي، وانعدام و سائل النقل و تمرد العمال، وفي الجزائر اصطدمت الوكالة بموقف السكان المعادي لها، و عجز السلطات عن حمايتها[3].

اتجهت هذه الوكالة من ميدان صيد المرجان إلى ميدان الحبوب، والشموع، والصوف، والجلود ..) وقد رأت أن تستبدل المرجان بنوع آخر يتمثل في تصدير المواشي، والأبقار على وجه الخصوص إلى فرنسا فقد بذلت الوكالة جهدها لتصدير أكبر كمية ممكنة بحيث كتب القنصل "فاليير" إلى الغرفة

(1) محمد بن سعيدان :المرجع السابق ،ص 125

(2) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 107.

(3) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص ص211 - 215

التجارية في مرسيليا يقول" إن مؤسسات الشرق الجزائري قد أنقذت البلاد من المجاعة القاتلة رغم المحن، و قلة الإمكانيات ..." [1].

لم يستمر الأمر على ذلك نتيجة تأزم الوضع ليصل إلى حد الإختناق إثر الحملة الفرنسية على مصر، وما أعقبها من تدمير للأسطول الفرنسي قرب مدينة "مياط" عند ساحل أبي قير[2]، ومع بداية الحرب أغلقت المؤسسات، وهدمت بعض بناياتها، وبذلك قضي على الوكالة قضاء مبرما، ولكن إلغائها الرسمي سوف لن يكون إلا في السابع عشر من شهر جانفي (1801م) على يد "نابليون" الذي كان سببا في توقف نشاطها[3].

لقد أثر قرار الداي باغلاق المؤسسات الفرنسية تأثيرا بالغا في الاقتصاد الفرنسي، و خاصة بعد تحول الامتيازات إلى البريطانيين التي فضلت الإيالة التعامل معها إلى غاية (1232هـ/1817م)، ولكن لم تدم هذه المؤسسات فقد تخلت السلطات الإنجليزية عن المؤسسات بعد أن يئست من إمكانية إقناع الداي ليسمح لها بإقامة قواعد عسكرية في عنابة، واغتنمت فرنسا هذه الفرصة، واسترجعت الإمتيازات[4].

(1) محمد العربي الزبيري:المرجع السابق، ص 219.

(2) يحي بوعزيز:المرجع السابق، ص 243.

(3) محمد العربي الزبيري :المرجع السابق، ص 225.

(4) تعتبر هذه الفترة فترة غموض من (1801 _1817) أنظر :محمد العربي الزبيري:المرجع السابق، ص ص 227_241.

أبرمت معاهدة بين الطرفين في (15 مارس 1817م) منحت لفرنسا الإمتياز على نفس الشروط التي حددتها معاهدة (1106هـ/1695م)، والتغيير الذي طرأ على هذا العقد يتعلق بمبلغ اللزمة التي حددت في هذا الإتفاق بمائة وخمسة وسبعين ألف فرنك للخزينة، و مبلغ سبعة و ثلاثين ألف وثمانمائة فرنك لباي قسنطينة[1].

أصدر الملك "لويس الثامن عشر"[2] مرسوما يقضي بإنشاء شركة ملكية مؤقتة تتولى استغلال المؤسسات تحت إشراف السيد" فوره Fora"، و أعيد لها حق الإنفراد بصيد المرجان، كانت هذه الشركة رابحة بسرعة فائقة إذ حققت ربحا يزيد عن مائة وخمسين ألف فرنك في أقل من عشرة أشهر، لم يدم الوضع على حاله أكثر من عام حتى قام أصحاب الديوان من قدماء المساهمين في الشركة الملكية الإفريقية، والوكالة الإفريقية يطالبون بحقوقهم غير أن الحكومة لم تكن قادرة على تسديد جميع الديون فسلمت الشركة إلى تجار خواص، وهو السيد "باري"، الذي تمكن من إمضاء العقد في (1236هـ/30 أكتوبر1820م) على أن تدوم الشركة ثمانية سنوات من فاتح جانفي (1822م) [3].

(1) جمال قنان :معاهدات ...،المرجع السابق، ص 250.

(2) لويس الثامن عشر :تولى الحكم في فرنسا (1757-1824م)و ذلك بانقلاب الحكم لآل البوربون ،أنظر:عودة بن مزاري ، المصدر السابق، ص73.

(3) محمد العربي الزبيري :المرجع السابق، ص 244.

1-7. شركة السيد "باري Paret " (1237_1242هـ/1822_1827م):

عند بداية القرن التاسع عشر بدأ الجو يتوتر بين الجزائر، و فرنسا و كان "باري" يدعو إلى تسوية الخلاف بين البلدين، وتمتين العلاقات التجارية بوجه خاص، وكانت الشروط التي توصل إليها بعد الاتفاق يمكن القول أنها تتماشى مع مصالح الطرفين فالحكومة لها حصة الصيد، وتحتكر كل ما يشترى من موانئ الشرق الجزائري، و لكن كان من ضمن ما تم من المعاهدة بين الجزائر وفرنسا فهو حصول الجزائر على الخمسمائة قفيز[1] من القمح[2]، كما قامت مؤسسة "باري" علاقات ودية مع الجزائريين ابتداء من سنة (1822م) حيث احتكرت هذه المؤسسة الأنسجة، و قامت إدارة الجزائر بتنصيب وكيل لها في بونة (عنابة)، وإنشاء فرع للشركة بقسنطينة ، ولقد كانت تجربة ناجحة[3].

قام وكلاء مؤسسة باري بتصدير عدد كبير من المنتوجات لفرنسا بعد ثلاثة أشهر من قدومهم بعد توتر الأوضاع نتج عن ذلك انقطاع العلاقات الفرنسية الجزائرية فجزت مخازن بونة (عنابة) كميات معتبرة من (الجلود، والشمع، والصوف، والمرجان[4]، وأرغم "باري" على الخروج من مؤسساته قبل انتهاء الأجل[5].

---

(1) قفيز: تزن حوالي 195 كلغ،أنظر جمال قنان :المرجع السابق، ص134.

(2) Chrles Féraud : histoire des villes de la province du Constantine" la calle "،Alger1877,p599

(3) Charles André julien :histoires de l'Algérie contemporaine la conquête et les débuts de la colonisation (1827_1871)، casbah Edition Alger2005 ،p18.

(4) Ipid, p18.

(5) محمد العربي الزبيري :المرجع السابق، ص 284.

2- دور التجار :

2-1التجار الجزائريون:

لعل أهم ما يواجه الباحث في هذا العنصر هو قلة المصادر، و السبب في ذلك هو أن الفرنسيين الذين أرخوا للعلاقات التجارية مع بلدان المغرب عموما كانت أغلب كتاباتهم إن لم نقل جلها تتركز على النشاط الأوروبي، وبالأخص الفرنسي متجاهلين بذلك العنصر المغربي، وبالأخص الجزائري لأسباب كثيرة نذكر على حسب رأيهم، عدم اهتمام الجزائريين بالنشاط الاقتصادي[1]، وما يدل على هذا هو العنصر الفرنسي الفعال، والمحرك لهذه الحركة التجارية على عكس العنصر الجزائري (التجار) الذين لم يكن ظهورهم مميزا عدا اليهود الذين لهم دور في تلك المبادلات.

و يمكن أن نرجع هذا كله إلى مجموعة من العوائق، و المتمثلة في :

-القرصنة[2] الأوروبية (الغزو البحري): وهي من العوامل التي ساهمت في عرقلة التجار الجزائريين[3].

-القرصنة المتوسطية: خلال العصر الحديث شهد حروبا غير معلنة وشاملة، وهي استنزافية، ومعرقلة لمصالح الأطراف المنغمسة في حمايتها أكثر منها مدمرة للسفن، وهو يعني أن الداي كان عاما مما يعني أن السفر عن طريق البحر محفوفا بالمخاطر[1].

---

(1) عائشة غطاس :المرجع السابق، ص 134 .

(2) القرصنة :أصبحت مرادفة لكلمة اللصوصية وهي مصطلح يطلق على البحرية و البحارة المغاربة في العصر الحديث وأول من مارس القرصنة و توسع في تطبيقها بكل وحشية و شراسة هم الأوربيون في أعقاب الحروب الصليبية و بداية التراجع الإسلامي بالأندلس و ذلك بدافع الحقد الديني و روح الانتقام ،أنظر:يحي بوعزيز :المرجع السابق، 26 .

(3) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 136 .

وللحديث عن الظروف التجارية التي أفرزت ظاهرة القرصنة على امتداد السواحل المغاربية كمظهر من مظاهر الرفض الرسمي للهيمنة الأوروبية تهديداتها في اختلال موازين القوى[2]، وقد أدت إلى حدوث توترات في العلاقات في بعض الأحيان بين الجزائر، والدول الأوروبية[3]، خاصة فرنسا ورغم ارتباطها بمعاهدات سلم وصداقة مع الجزائر المتمثل في الجانب السياسي، والتجاري، ولكن كان هناك دائما تدخل أو عرقلة في وجه التجار[4]، وقد طغى النشاط القرصاني الأوروبي المتوسط خلال حروب الثورة الفرنسية، وتكبدت الجزائر جراء ذلك صعوبات، ومشاق[5]، ومن العقبات التي اعترضت سبيل الجزائريين للخوض في ميدان التجارة هو عدم توفر رؤوس الأموال، وأمام هذه الصعاب والعراقيل أصبحت المبادرة الجزائرية على المحك، وفسح المجال للتجار اليهود وغيرهم، وهو ما يفسر عدم تمكن الجزائريين من تكوين تجارة في حين استطاعوا أن يكونوا أكبر بحرية عسكرية دوخت العالم، أما العائق الأكبر الذي وقف في وجه التجار الجزائريين هو احتكار الدولة للمواد الأساسية فقد تملك بعض الباشوات لبعض السلع، وقد تعددت الحواجز[6].

---

(1) عائشة غطاس :المرجع السابق، ص 136 .

(2) حنيفي هلايلي: المرجع السابق، ص 68 .

(3) جمال قنان: معاهدات ...،المرجع السابق، ص 136.

(4) Moulay Belhamissi: marine et marine d'Alger (1518-1830), ton face a Agroupe baltique national d'Algérie, Aligre1996 ,p39

(5) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 137 .

(6) كما أن معظم المعاهدات التي أبرمت بين الجزائر و فرنسا كانت لصالح التجار الفرنسيين أكثر لما تحمله من بنود لصالحهم أنظر:عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 142 .

مهما يكن لا يمكن تجاهل دور التجار الجزائريين و الذي ظهر منذ النصف الأول من القرن الثامن عشر و التي نشطت في أواخر القرن[1].

2-2التجار الفرنسيون:

اختلفت جنسيات التجار الذين استقطبتهم إمكانيات الإيالة الاقتصادية منذ فترات زمنية بعيدة خاصة الفرنسيين منهم لغنى الساحل الجزائري بالمرجان بمختلف أنواعه، وازدياد الطلب عليه بدأ التجار الفرنسيين بمدينة الجزائر بصفة مؤقتة أو دائمة، فقد أكد "هايدو" الذي عاصر هذه الحقبة على أن جل النشاط التجاري الذي يتم بمدينة الجزائر انفرد به التجار الفرنسيون[2].

حصل الفرنسيون على امتياز مكنهم من استعمال الموانئ في سواحل شرق الإيالة للتجارة[3]، وقد كانت موانئ الشرق الجزائري من احتكار الشركات الفرنسية أما ميناء وهران، والمرسى الكبير، فكانت تحت الاحتلال الإسباني منذ مطلع القرن السادس عشر.

إن أغلب التجار موجودون بمدينة مرسيليا قد سيطرت هذه الأخيرة على التجارة من خلال الغرفة التجارية[4] على العلاقات مع الجزائر، ومنحها لتراخيص الإقامة فقد استفادت من مراسيم ملكية تخولها صلاحيات السماح أو الرفض للتجار بالإقامة في سواحل شمال إفريقيا[1]

([1]) محمد بن سعيدان :المرجع نفسه ،ص 113

(2) نفسه، ص 116.

(3) محمد العربي الزبيري :المرجع السابق، ص 125.

(4) أنشئت الغرفة التجارية قصد حماية تجارة فرنسا مع الشرق و لم تكن في بداية عهدها سوا عبارة عن مجلس للمراقبة و الذي يعود إنشائه إلى أوت أوت 1599م ،إذ يقرر في تلك السنة انتخاب أربعة مراقبين من التجار،ولم تظهر الغرفة التجارية كمؤسسة

و لم ينحصر دور الغرفة التجارية على الجانب الإقتصادي فقط بل تعداه إلى إدارة العلاقات الفرنسية[2].

امتاز الفرنسيون بما فيهم التجار يحققون امتيازات عديدة، وذلك ما أقرته معاهدة (1076هـ 17ماي 1666م) المبرمة بين الإمبراطوريتين، و التي عبروا فيها عن رغبتهم في إعادة الصداقة، والعلاقات الحسنة من خلال بنود هذه المعاهدة إذ أقر البند الثاني عشر "إعطاء مكانة خاصة للتجار الفرنسيين الذين يبحرون بالموانئ الجزائرية بعدم التعرض لهم، ولا لسلعهم ..."وقد أعفى البند التاسع " القنصل من دفع أي رسوم أو ضريبة في سد حاجاته الشخصية ..." [3].

2-3التجار اليهود :

تطورت مواقع اليهود الاقتصادية، والسياسية في الجزائر العثمانية حسب تطور نفوذهم التجاري والمالي في البلاد خصوصا بعد أن استقر الوضع السياسي، وازدهرت التجارة، وبلغ نمو وتراكم الرأسمال التجاري، والمالي لليهود ذروته في القرن الثامن عشر، والتاسع عشر، وتمكنوا من نسج تحالفات

بارزة إلا في سنة 1651م،و منذ ذلك التاريخ أصبحت هي المسؤولة عن تجارة فرنسا :أنظر: عائشة غطاس :المرجع نفسه ،ص 135 .

(1) محمد بن سعيدان :المرجع السابق، ص 117 .

(2) Grammont(H.D): correspondances des consules d'Alger (1690_1742),Alger،jourdan1890, p 165 .

(3) جمال قنان: المرجع السابق، ص ص297 _334 .

سياسية كبيرة سواء داخلية أو خارجية، ومن نسج شبكات واسعة، و قوية، ونجد من أهمهم بكري، و بوشناق فقد بلغت توسعاتهم إلى كامل المساحة الجغرافية المحيطة بحوض البحر المتوسط[1].

كما أن اليهود سيطروا بشكل شبه تام على النشاط التجاري خاصة أواخر العهد العثماني، وقد ساهموا في تنشيط اقتصاد البلاد[2]، كما أنهم أصحاب خبرة مستغلين علاقاتهم مع حكام الإيالة التي مكنتهم في ممارسة جميع فروع التجارة في مختلف البلدان[3]، ومعلوم أن التجارة الداخلية بمختلف أشكالها كانت تحت رقابة الإدارة، و لذلك صارت بأيدي حلفائها اليهود حين أعطاهم الحكم حق مزاولتها[4].

المبحث الثاني :معاهدات الجزائر مع فرنسا (الجانب الاقتصادي).

1- المعاهدات الاقتصادية من (1090_1095هـ/1679_1684م) :

1-1. معاهدة (1090هـ/11 مارس 1679م) :

(1) فوزي سعد الله: المرجع السابق، ص 230.

(2) كمال بن صحراوي: الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات ،بيت الحكمة ،الطبعة الأولى 2009م ، ص62.

(3) شالر : المصدر السابق، ص 62.

(4) كمال بن صحراوي: المرجع السابق، ص 62.

بالرغم من حالة التوتر الموجودة في العلاقات السياسية بين البلدين فإن الجزائر وفقا لمبدئها القديم وهو عدم الخلط بشؤون الدولة بأمور التجارة تم توقيع معاهدة جديدة حول الباستيون مع "ديسو" الذي تعهد بدفع الديون، ووقع اتفاقا جديدا في (11مارس 1679م) [1]فقد جاء في البند الرابع السماح بإرسال مركبين محملتين من الحبوب في كل سنة إلى فرنسا، كما وسعت هذه المعاهدة منطقة امتياز صيد المرجان[2] التي أصبحت تبدأ من بجاية حتى الحدود التونسية، وجاء في البند الثامن إنشاء رسم جديد يدفع لقاء مدينة القل، وهو بنسبة 10 بالمائة من المبالغ التي ترسل إلى المدينة لشراء السلع المختلفة مثل (الشمع، والجلود والصوف)، كما تأكد في هذا الإتفاق الضمانات التي منحتها السلطات الجزائرية لتجار الباستيون حتى في حدوث قطيعة أو حرب بين فرنسا، و الجزائر، و هذا ما تأكد في البند العاشر"إذا حدث لسوء الحظ أن وقع خلاف، وأدى ذلك إلى القطيعة ...فإن المعني "ديسو" لن يقلق ..." [3].

(1) جمال قنان: معاهدات ...:المرجع السابق، ص107 .

(2) المرجان: له تعاريف مختلفة ففي القديم كان ينظر إليه على أنه شجرة ذات عروق و أغصان دون أوراق ،أما في العصور الوسطى فقد عرف بأنه نبات شبه الأشجار ولكن التعريف الحديث فهو الغصن الحي من المرجان كتجمع الحيوانات متعددة فيما بينها أنظر: محمد العربي الزبيري ،المرجع السابق ،ص 85-86 .

(3) ينظر نص المعاهدة كاملا في الملحق رقم (2)، ص ص 95...97 .

لقد استطاع "ديسو" النهوض بالباستيون، وانتعش نشاطه، و ازدهرت تجارته، ولكنه اضطر بناء على أوامر ملك فرنسا إلى تجميد نشاطه عندما حدثت القطيعة رغم أن السلطات الجزائرية لم تقلقه[1].

1-2. معاهدة السلم المئوي (25 محرم1095م/ أفريل 1684م):

بعد القطيعة بادر الرئيس الفرنسي "لويس الرابع عشر" إلى الصلح، وأرسل المفوض الفرنسي لهذه المهمة، و ذلك بعد أن خسرت فرنسا في الحرب معظم إمكانياتها، و استعملت أحدث الأسلحة لكنها لم تسفر عن النتائج التي رسمتها لنفسها، واضطرت إلى استدعاء "دوكين"، واستبداله بالأميرال "دورقيل" فأوكلت له مهمة التفاوض مع الداي "حسين ميزومورتو"[2]، واستطاع "دورقيل" بعد مفاوضات أن يبرم معاهدة صلحا بتاريخ (1095هـ/ 1684م) تضمنت على 29 بندا نصت على أن يكون السلام بين البلدين لمدة مائة سنة[3]، و لم يشترط الداي في ذلك سوى الإعفاء عن الأسرى المسلمين، ووافق الملك على ذلك، والتزم الطرفان بإطلاق سراح كل الأسرى من البلدين حسب القوام التي سيتم تبادلهما بينهما، وتعهد مدير الباستون من جهته بنقل الأسرى الجزائريين من فرنسا إلى ميناء الجزائر حيث يتم تبادلهم مع الأسرى الفرنسيين رجلا برجل، كما أكد الجانب الفرنسي في

(1) جمال قنان :المرجع السابق، ص 108.

(2) ميزومورتو :رجل ايطالي الأصل كما يظهر اسمه ميزومورتو و معناه نصف ميت و ذلك لبتر يده اليسر في الحرب ،تولى مقاليد الحكم يوم وفاة سلفه بابا حسن (1683 _1714م) أنظر :عبد الرحمن الجيلالي ...ج3، المرجع السابق، ص 195.

(3) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 91.

هذا الإتفاق على ضرورة إطلاق سراح كل الأسرى الفرنسيين حتى بالنسبة لأولئك الذين أسروا قبل سنة (1670م) حيث اتفق على فدية هؤلاء بمبلغ ثلاثمائة جنيه تورنو (الفرنسي) عن كل أسير مهماكان المبلغ الذي اشتري به[1]، وأكدت هذه المعاهدة على أنه لا يمكن أسر الركاب الأجانب عندما يكونون على متن باخرة فرنسية أو الركاب الفرنسيين عندما يكونون على متن باخرة أجنبية، كما لا يمكن أسر الركاب الأجانب على متن باخرة جزائرية و الركاب الجزائريين على متن باخرة أجنبية[2].

وقد ذكرت هذه المعاهدة الوجوب على توثيق العلائق التجارية[3]، وبخصوص الامتيازات الجمركية فقد نص الإتفاق على ألا يدفع الرعايا الفرنسيون رسوما جمركية في الجزائر تزيد عن تلك التي يدفعها الجزائريون، كما لا يدفع الجزائريون في فرنسا رسوما تزيد عن تلك التي يدفعها الرعايا الفرنسيون، وفيما يتعلق بالقضاء القنصلي تم تأكيد الامتيازات السابقة بهذا الخصوص[4]، وبعد توقيع معاهدة السلم مع فرنسا حصل بموجبها "ديسو" على معاهدة امتياز استغلال الباستيون[5].

(1) جمال قنان :المرجع السابق، ص 115 .

(2) عبد الرحمن الجيلالي: ...ج3، المرجع السابق، ص 197 .

(3) نفسه، ص 197 .

(4) جمال قنان: معاهدات....،المرجع السابق، ص 117.

(5) جاءت هذه المعاهدة على ترتيبات جديدة تتمثل في تجميد أسعار بيع المنتوجات الزراعية بحيث لم تعد تخضع لمبدأ العرض والطلب وإنما حدد سعر إجباري لتسويقها ،كما أعفي ديسو من دفع اللزمة لمدة سنتين ،وكل هذه التسهيلات تمكن الباستيون من الوقوف على قدميه من جديد أنظر: جمال قنان: المرجع السابق، ص 119 .

1-3. معاهدة سلم و تجارة (1105هـ/1695م):

جرت هذه المعاهدة بين الداي "الحاج أحمد"[1]، وملك فرنسا "لويس الرابع عشر"، احتوت المعاهدة على خمسة عشر بندا[2]، جاء البند الأول إعطاء ترخيص للتجار الفرنسيين للبيع والشراء وعودتهم إلى المباني كما أعطت الحق لهم في التصرف، وأن لا يحق لأي تاجر من حين لآخر أن يتدخل في تجارتهم كما أكد على ذلك في البند الثاني بحقوق التجار الفرنسيين دون وضع أية عراقيل، ومن أهم بنود هذه المعاهدة البند الخامس، وهو دفع الخمسمائة بطاك (ريال) كل شهرين إلى قائد حامية بونة على شكل هدايا، ولن يدفع لقائد بونة (عنابة) أي شيء، وجاء في البند السادس الإعفاء من الرسوم الجمركية، و الضرائب الحكومية الجارية في بونة بعد إمضاء هذه الإتفاقية[3].

كما ذكر في هذه المعاهدة أنه منعت أي سفينة أن تشحن سلعة (الزيت، والعسل، والجلود) أو أي سلعة أخرى، ولا بيعها ما عدا السفن الفرنسية، وفي البند الثالث عشر أنه في حالة ما تعكرت العلاقات فإنه يجب الفصل بينها، و بين الجانب التجاري[4].

---

(1) الداي الحاج أحمد :تولى الحكم في(1694 – 1698م) ،أنظر عبد الرحمن الجيلالي :المرجع السابق، ص 204-205.

(2) عرفت هذه المعاهدة بالعثماني و هناك من يرى أن محتوى النصين العثماني والفرنسي اختلافات كثيرة و هي منشورة في عدة مؤلفات. أنظر عائشة غطاس :المرجع السابق، ص 18 .

ينظر نص المعاهدة كاملا : Rouard de Card cE): Op-cit, p64-76.

و ينظر نص المعاهدة في الملحق رقم (4): ص ص 100... 104.

(3) جمال قنان: المرجع السابق، ص 298.

(4) نفسه ، ص 299.

تعتبر هذه المعاهدة حجز الزاوية في تاريخ العلاقات التجارية بين الجزائر، وفرنسا كانت دليلهم في المعاهدات التي أبرمت بشأن المؤسسات الفرنسية، واكتفى الطرفان بعد ذلك بتجديدها، كما تكمن أهميتها كونها جاءت لتضع حدا لطموح الإنجليز، وغيرهم فجعلت حق المتاجرة مقصورا على الفرنسيين وحدهم خاصة في البند السادس[1].

2- المعاهدات الاقتصادية من(1144_1181 هـ/1731_1767م):

2-1. معاهدة تجارية (1144 هـ/ 6 أفريل1731م):

خلف "لويس الرابع عشر" "لويس الخامس عشر" [2]، بالرغم من حالة الاهتزاز في العلاقات منذ ثلاث سنوات فإن الداي "عبدي باشا"[3] لم يضع أي عرقلة في وجه نشاط تجار الباستيون بل على العكس فقد شجعهم بمصادقته على الاتفاق الذي وقعه مع مدير الباستيون "حسين داي" (1126هـ/1714م)، والذي يمنح تسهيلات للفرنسيين لشراء الحبوب، وهو الاتفاق الذي مدد في هذه السنة 1731م، وعدل بتعهد باي قسنطينة بمد تجار الباستيون بمائتي قفيز من القمح سنويا[4] .كما وسع في الامتياز التجاري للباستيون عندما ألحق بالشمع، والجلود، والصوف التي كانت تجارتها احتكارا لهم، كما وافق على إلغاء رسم الإرساء للسفن الفرنسية التي تجبرها ظروف اضطرارية إلى

(1) عائشة غطاس: المرجع السابق ،ص 185 .

(2) جاء لويس الخامس عشر سنة (1715 – 1778م)خلفا للويس الرابع عشر وكان لويس الخامس عشر من أضعف ملوك فرنسا قاطبة أنظر: بن عوده المزاري:المصدر السابق، ص 71 .

(3) الداي عبدي باشا :تولى الحكم في (1136ه/1724م) وهو ذو شخصية عسكرية قوية ،أنظر :التر :المرجع السابق،ص 47.

(4) جمال قنان :المرجع السابق ،ص 183 .

اللجوء إلى احد موانئ البلاد بدون أن تقوم بتفريغ أو شحن أية سلعة ، وألحق هذا الترتيب لبند جديد لمعاهدة السلم[1].

2-2. معاهدة تجارية في (1181هـ/23 ماي 1767م):

وقع الداي "محمد عثمان"[2]هذه المعاهدة مع الملك لويس "الخامس عشر" الخاصة بالشركات في ماي (1767م)، وكان أغلب مواد هذه المعاهدة التي تشمل على عشرين بندا كلها في صالح فرنسا وحدها إذ تنص المادة الحادية عشر على الملك أن يبث قناصله، وسفرائه في أي بلد شاء من الإيالة المغربية ليكونوا وكلاء عنه في مراسي المغرب، وليعينوا التجار، ورؤساء البر، والبحرية في جميع ما احتاجوا إليه، و أن رتبة القناصل الفرنسيين في مراسيم التشريفات تعتبر مقدمة على غيرهم من سائر سفراء الدول الأخرى فلهم التصدر، و التقدم على غيرهم[3].

اتفق الطرفان على دفع عشرة آلاف قرش قسنطيني، وستة آلاف صيام إلى مانحي الجوازات كما تم الإتفاق على دفع السيد "مايفرون" العوائد كما هي العادة من قبل، وذكرت هذه المعاهدة أنه إذا تم تغيير

الوكيل لن تبقى كما هي وترتفع عدا السلع التي تبقى على حالها سارية المفعول مثل (القماش...) [4].

(1) ينظر نص المعاهدة كاملا في الملحق رقم(7)، ص 107 .

(2) الداي محمد عثمان: تولى الحكم 1766-1791م،. انظر: عبد الرحمان الجيلالي، ج3، المرجع السابق، ص235.

(3) عبد الرحمن الجيلالي: ...ج3: المرجع السابق، ص 239 .

(4) جمال قنان: المرجع السابق، ص 386 .

3- المعاهدات الاقتصادية من (1215_1236هـ/ 1801_1820م):

3-1. معاهدة سلم و تجارة في (1215هـ/1801م)

وقعدت المعاهدة بين الداي "مصطفى باشا"[1]، والقنصل "تانفيل" المبعوث الفرنسي من طرف "نابيلون بونابارت"[2]، وكان هدفه أن ترجع العلاقات السياسية، و التجارية كما كانت عليه من قبل[3]، ونجح في ذلك، وتم الاتفاق على توقيع المعاهدة في (1801م)، وقد اشتملت هذه المعاهدة على تسعة عشرة بندا، جاء في البند الأول إعادة العلاقات الودية بين الدولتين، وتثبت ما سبق من المعاهدات الخاصة بالملاحة، والتجارة، وتدخل حيز التنفيذ الاتفاقيات المتعلقة بالمؤسسات الأفريقية، وفي المادتين السابعة، والثامنة من المعاهدة يمنع استرقاق الفرنسيين في مملكة الجزائر مهما كانت الظروف والأسباب[4]،كما نص الاتفاق على إرسال مبعوث إلى فرنسا بصفته سفيرا، وهذا ما أكده البند الأخير التاسع عشر، وذلك رغبة للقنصل الفرنسي الذي ألح على هذا الطلب[5]، وقبلت الجزائر في هذا الاتفاق إعفاء الوكالة من دفع الإتاوة لمدة سنة، وفي إطار هذا الاتفاق حرص القنصل الحصول

(1) الداي مصطفى باشا:تولى الحكم في (1212 ه/1797م) كان رجلا صالحا شجاعا محبا للعلماء أنظر :أحمد شريف الزهار : مذكراته، تحقيق أحمد توفيق المدني، ط2، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ،الجزائر،ـــ 1980 م،ص 71 .

(2) نابيلون بونابارت :تولى الحكم سنة 1800 م وحكم عشرة أعوام وتوفي سنة 1823م أنظر:بن عوده المزاري :ا لمصدر السابق، ص 77 .

(3) Rouard de Card (E): Op-cit, p64-76 .

(4) عبد الرحمن الجيلالي: ...ج3: المرجع السابق، ص 288.

(5) جمال قنان :معاهدات الجزائر مع فرنسا، المرجع السابق ،ص 236 .

على تسهيلات خاصة بتصدير القمح إلى فرنسا، فلقد طلب رفع حصة التصدير المرخص بها للامتيازات من خمسمائة إلى ألف قفيز في السنة، ومنح تسهيلات للحصول على كمية أخرى من القمح، لكن واجه القنصل صعوبات في إقناع السلطات الجزائرية بقبول هذه المطالب لكنه كان مقتنعا بأنه سوف ينجح في مسعاه عندما يقدم الهدايا الموعود بها للمسؤولين[1].

3-2. معاهدة اقتصادية في (1232هـ/1817م):

استغلت فرنسا النزاع الواقع بين الجزائر، والإنجليز فاغتنمت هذه الفرصة، وقامت بإرسال القنصل الفرنسي "دوفال Duval" للتفاوض مع الإيالة، وتمكن هذا الأخير من إبرام معاهدة مع الداي[2] "عمر بن محمد"[3] والملك "لويس الثامن عشر"،وقد منحت لفرنسا الامتياز كما في المعاهدة السابقة، وهي تختلف عن معاهدة (1695م)، والتعديلات الملحقة بها منذ عام (1790م)، والتغيير الوحيد الذي طرأ على هذا العقد هو ذلك الذي يتعلق بمبلغ اللزمة الذي حدد في هذا الاتفاق الجديد[4] ب60 ألف فرنك تدفعها فرنسا للجزائر كما أمرت بألا يجب تسليح الحصن[5].

(1) جمال قنان :المرجع السابق ،ص ص 245_246.

(2) Chrles Féraud : histoire des villes... ،Op cit، p601

(3) الداي عمر بن محمد :أصله من جزيرة ميتلان موطن الأخوين عروج و خير الدين تقلد منصب الحكومة في 1815 م أنظر: عبد الرحمن الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج3، ص 321.

(4) جمال قنان: معاهدات ...،المرجع السابق، ص 250.

(5) Charles Féraud: Op cit، p601.

كما نص الاتفاق على أن يتم دفع قنطارين من المرجان قنطار من النوع الجيد إلى الداي، و قنطار آخر من النوع المتوسط لباي قسنطينة، وقد حرصت السلطات الجزائرية على دفع ستة من اللزمة، والإتاوة

بعد مقتل الحاج محمد اعتلى الكرسي الداي "علي خوجة"[1]، ولقد استطاع القنصل الفرنسي "بيير دوفال"استغلال هذه العلاقة أن يقنع الداي إلغاء البند الإضافي الذي ألحق بمعاهدة الامتياز استغلال الباستون على عهد "عمر باشا"، والمتعلق بمستحق اللزمة، و الإتاوة[2].

3-3. معاهدة تجارية في (1236هـ/1820م):

تعتبر هذه المعاهدة الأخيرة التي تربط الجزائر مع فرنسا في إطار العلاقات التجارية خاصة، التي أبرمت بين "الداي حسين"[3] والملك "لويس الثامن عشر" فقد توسط لذلك القنصل "دوفال"، وتوصل الطرفان إلى اتفاق يوم (26 جويلية 1820م) في ستة بنود يقضي بإعادة العمل بهذا الاتفاق

(1) الداي علي خوجة (1233ه/1817م)ويعرف بالحاج حفيز و كان يلقب بمعمر علي أنظر: عبد الرحمن الجيلالي :..ج3،ص 331 .

(2) جمال قنان: معاهدات ..، المرجع السابق، ص 251.

(3) الداي حسين: آخر دايات الجزائر ولد في مدينة أزمير ،كان محترما ذو أخلاق عالية وكان توليه الحكم في الجزائر بناء على وصية من الحاكم السابق عمر باشا واستلم كرسي الديليكية في سنة 1818 م ،كانت الجزائر في فترة حكمه مزدهرة في جميع المجالات وهذا ما دفع بالدول الأوروبية التفكير بضرب الجزائر عام 1828م،أنظر :موسوعة شرطيوة :الداي حسين آخر الدايات، للأستاذ ديمبرجي، القصبة ،ص3 .

في مجمله[1]الذي يدفع لخزينة الجزائر 12.500 بطاك كاملة، وهو ما يعطي في العام مجموع 75.000 بطاك كاملة،كما يعطى للخزينة قنطارين من المرجان، واتفقا على أن شراء السلع (الشمع، والجلود، والصوف) لن تتغير إذ يستطيعون شراء 500 قفيز حسب السعر المتفق عليه[2]، ولن يكون في مدينة القالة، وجيجل وكلاء فرنسيين، ولن تستطيع السفن الشراء من هذه المدينتين (القالة وجيجل) لكن البضائع التي تخرج من هذه المدينتين لا يجب بيعها إلا للفرنسيين، وإذا تدخل طرف آخر غيرهم فإن الدفع يرجع للخزينة[3]، كما حرص، وأكد الطرف الجزائري في هذا الاتفاق على عدم السماح لإدارة الالتزام باقتناء أكثر من ثلاث إلى أربع محلات في مدينة عنابة فقط، كما منع أصحاب مراكب الصيد من اقتناء محلات بأسمائهم تحت أي شكل كان، ومن جهتها فإن باريس صادقت على هذه التسوية بدون تردد[4].

المبحث الثالث:الجوانب الاقتصادية من المعاهدات بين الجزائر و فرنسا(1671-1830).

1- الصادرات والواردات:

1-1. الصادرات نحو فرنسا :

(1) جمال قنان: العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص 270 .

(2) Rouard de Card(E):Op cit, pp 86_87.

(3) Ibid، p 87 .

(4) جمال قنان: المرجع السابق، ص270 .

كانت آخر معاهدة بين الجزائر وفرنسا هي معاهدة الإستسلام في1246ه/ 5جويلية 1830م بين دي بورمو والداي حسين، احتوت على خمسة بنود أنظر:حمدان بن عثمان خوجة :المرآة ،تعريب محمد العربي الزبيري،الجزائر 2005م ص ص 171_172 .

كانت الصادرات نحو الدول الأوروبية تقتصر على المنتوجات الزراعية، والغذائية مثل (الحبوب والصوف،والجلود، والعسل، وزيت الزيتون، والعنب، والتبغ، والتين الجاف، والتمور والماشية...)[1].

وكانت أهم الصادرات الجزائرية إلى فرنسا تتمثل في المرجان، والصوف، والشمع...

أ- **المرجان:** شكل المرجان فرعا أساسيا من فروع التجارة مما جعله يحظى باهتمام جل التجار الأوروبيون فرنسيون، وايطاليون، وسردينيون، وجنويزيون إذ يعود الاهتمام البالغ بصيد المرجان، وبالمتاجرة فيه إلى عوامل مختلفة منها طموح التجار على كسب أكبر قدر ممكن من الفائدة، كما كان دور المرجان في العمليات التجارية عمل استقطاب رئيسي إذ اتخذ شكل عملية تبادل بالنسبة للمتاجرين به [2]، ولم يكن صيد المرجان ظاهرة خاصة بالعصر الحديث بل يعود اهتمام أهل البروفانس، وغيرهم منذ القرن الخامس عشر، وقد أسست شركات لصيد المرجان في السواحل الجزائرية بين القالة، وعنابة، والقل بموافقة السلطان العثماني مقابل 150ايكو ذهبية تدفع للجزائر، وكانت هذه الشركات تبيع بالرخص إلى الصيادين، و الإسبان[3] مع السماح لهذه الشركة بإنشاء موانئ على سواحل القالة وعنابة[4].

(1) Naceredine Saidouni:l'Algérie rural a la fin du l'époque ottomane(1791-1830)،dar al casbah al islam ،Bayrût 2001_2005 ، Edition spécial ،p407 .

(2) عائشة غطاس: العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص 105 .

(3) سعد الله أبو القاسم: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 155 .

(4) يحي بوعزيز :المرجع السابق، ص 60 .

وتجدر الإشارة إلى أن ممارسة صيد المرجان لا تتواصل على مدى السنة ذلك أنها تقتصر على المدة الممتدة من مارس إلى سبتمبر، وهي فترة هدوء البحر[1]، أما بالنسبة لسعر المرجان فهو يختلف حسب النوع، و الحجم كما وصفته تقارير أرشيف الشركة الملكية الأفريقية كالآتي :

النوع الأول 30 فرنك للرطل أما النوع الثاني 25 فرنك للرطل، والنوع الثالث بأغصان صغيرة 15 فرنك للرطل الذي يرتفع سعره في سنة (1787م)، والنوع الرابع للقطع الصغيرة "fadettes" المعروفة بالباربسك "Barbaresque"للرطل 1 فرنك[2].

لم يقتصر تصدير المرجان إلى مرسيليا فحسب بل كان يوجه إلى الشرق خاصة مصر، وذهب "ماصون" إلى أن حجم الكمية المصدرة إلى المشرق كان يفوق كثيرا تلك التي وجهت إلى فرنسا، وكان المرجان الجزائري يغذي الأسواق الأوروبية، والمشرقية معا[3].

عرفت حركة تصدير المرجان تقهقرا واضحا في القرن الثامن عشر، وما يليه، وهذا راجع إلى الإستغلال المفرط الذي قامت به الشركات التي توارثت ذلك الإمتياز خلال القرنين، ومما زاد في تناقص كمية المرجان أيضا اختلاس الصيادين لكميات من المرجان، وتهريبها، وبيعها لمصالحهم في الخارج[4].

(1) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 106.

(2) محمد بن سعيدان: المرجع السابق، ص 104.

(3) عائشة غطاس: المرجع نفسه، ص 107.

(4) نفسه، ص 110.

ب-الجلود: تعد الجلود من أهم الصادرات الجزائرية آنذاك، ومما شجع إقبال التجار عليها وفرة الثروة الحيوانية التي تمتعت بها مناطق الإيالة، وما امتاز به بايلك الشرق من وفرة في هذه الثروة[1]، ومما ساعد على الاهتمام بها كونها لم تكن محظورة كالقمح، والشعير، والزيت فلا تخضع سوى لضريبة تعرف باسم -حق القائد- تقدر ب10% ، ومن المناطق التي اشتهرت بتصدير الجلود نجد (القالة، وعنابة، والقالة وبجاية) وظل القل المركز الأساسي لتصدير الجلود[2] إذ أنه كان يصدر سنويا أكثر من 60 ألف قطعة جلد، وتعتبر جيجل، وبجاية فرعين من ميناء القل التجاري يصدر الأول إلى فرنسا حوالي 6000 جلد[3]، ويبلغ ثمن الجلود التي تصدر فقط من الجزائر إلى فرنسا عن طريق ميناء مرسيليا 100000فرنك فرنسي سنويا باعتبار أن مرسيليا أكبر زبون لجلود الجزائر[4].

في القرن الثامن عشر كان يخرج من ميناء الجزائر سنويا مابين عشرين ألف وخمسة وعشرين ألف قطعة جلد، وعلى الرغم من ضخامة الكمية المصدرة فإنها لا تعكس الإنتاج الوطني الحقيقي، وذلك بسبب المنافسة المحلية بزعامة الأندلسيين التي اعتنت بصناعة الدباغة قصد تزويد السوق المحلية،

(1) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 97.

(2) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 111.

(3) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 200.

(4) صالح عباد: المرجع السابق، ص 343.

و لم تكن صناعة الدباغة مقصورة على مدينة بل انتشرت في مختلف المدن، أما عن مصدر هذه الكميات الكبيرة نحو مرسيليا فقد ساهمت فيه وفاة الحيوانات في بعض السنوات في وفرة الجلود[1].

ج-الشموع: في فصل الربيع من كل سنة يقوم أهالي الشرق الجزائري بجني الشموع ثم يبيعونها إلى المؤسسات الفرنسية أو يصدرونها إلى تونس، وتذكر المصادر الأوروبية أن مدينة القل هي أكبر منتج لهذه المادة إذ تبيع وحدها حوالي أربعمائة قنطار سنويا للفرنسيين، ويعتبر التجار الفرنسيون أن الشموع سهلة الترويج ، وكثيرة المنافع كما أمها تشتري حوالي 900 قنطار سنويا تصدر إلى مرسيليا[2]

د- القمح: يعتبر القمح من المواد الأساسية التي تتوقف عليها معيشة السكان و توفره يخضع لمجموعة من العوامل الطبيعية كطبيعة الأرض والمناخ .

يعد الجنوب الفرنسي من أكثر الأقاليم الفرنسية حاجة إلى هذه المادة نظرا لمناخه الجاف الذي جعله يتعرض في بعض الأحيان لمجاعات مهلكة، هذا الأمر دفع بالحكومة الفرنسية إلى متاجرة الحبوب مع بلاد المغرب، ورغم بعض القرارات الملكية التي تمنع التجارة في حوض البحر المتوسط، و خوفا من السنين الصعاب حرصت مرسيليا كي لا تفلت من يدها المؤسسات الفرنسية بالجزائر لما توفره لها من كميات هائلة من القمح[3].

(1) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 112.

(2) محمد العربي الزبيري :المرجع السابق ،ص ص99- 100.

(3) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 114.

أخذت الحبوب موقعا هاما ضمن هذه الصادرات فكان الشرق الجزائري أكثر المناطق تصديرا لها إذ يذكر "بارادي" أن أربعين حمولة من الحبوب تخرج من ميناء عنابة، و تخرج من ميناء أرزيو ثلاثون حمولة، وفي سنة 1788م خرجت من عنابة، والجزائر، وأرزيو، ودلس حوالي 150 حمولة (حوالي 100ألف قنطار)، وكانت فرنسا هي المستورد الرئيسي للحبوب الجزائرية، وهي صاحبة الإمتياز في الشرق الجزائري، ولم يكن ينافسها في ذلك سوى اليهود، و كانت التجارة مع أوروبا مراقبة من الدولة فالقمح لا يخرج من الموانئ إلا بترخيص من الداي[1].

كانت للقمح أهمية بالغة في العلاقات الجزائرية الفرنسية تظهر في مختلف معاهدات السلام، والتجارة المبرمة بينهما[2]، وقد تعددت المعاهدات التجارية نجد منها معاهدة (1679م)، و غيرها تتعلق بكمية الحبوب المرسلة إلى فرنسا[3].

هـــ-الشعير: يعد هو الآخر من أهم أنواع الحبوب بعد القمح[4]، وقد ساهمت مناطق كثيرة في حركة التصدير لمادة الشعير، و من أشهر هذه المناطق منطقة الحصن التي كانت تصدر خمسة آلاف قيسة، ومن القالة نحو ستة آلاف قيسة إلى جانب مقاطعات الشرق التي كانت ترسل إلى مرسيليا، وحدها ما متوسطه 20 ألف حمولة من الشعير[5].

(1) صالح عباد: المرجع السابق، ص ص 342_ 343.

(2) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 103.

(3) جمال قنان: المرجع السابق، ص 338.

(4) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 90.

(5) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 120.

و-الخيول: يختلف هذا العنصر عن غيره من العناصر المصدرة الأخرى، نظرا للدور الذي يلعبه في الحروب فلقد كان السلاح الأساسي في الحروب البرية آنذاك ، مما جعل الحكومات الإسلامية المعادية للدويلات المسيحية تحرم تزويدها بهذا السلاح الحيوي، وكان موقفه من هذا أكثر تشددا من موقف الدول المسيحية من مسألة تزويد الدول الإسلامية بالعتاد الحربي .

غير أنه يبدو أن الطرفين تخليا بين الحين، و الآخر عن هذا المبدأ الصارم لاعتبارات عديدة، ولا يتم شراء الخيول إلا برخصة خاصة .كما يخضع أيضا لنوعية العلاقات السائدة بين البلدين كفترات السلم و التقارب، و لهذا نرى أن بيع الخيول إلى فرنسا يعود إلى القرن السادس عشر ، وهي فترة امتازت بالانسجام، و الوفاق بين البلدين[1].

جدول يمثل الصادرات من كل الموانئ الجزائرية إلى مرسيليا، و ليفورنة، و جنوة سنة (1822م) [2]

المصدر الأصلي	السلع	القيمة بالدولار الإسباني
20000 قنطار	الصوف بسعر8 دولارات للقنطار	160000
10000 قنطار	الجلود الخام بسعر 8 دولارات	80000
600 قنطار	الشمع بسعر 30 دولار للقنطار	1800
ــــــــــ	ريش النعام و منتجات أخرى قليلة	1500
المجموع	ــــــــــــــــ	273000

(1) عائشة غطاس :المرجع السابق ،ص 123

(2) شالر :المصدر السابق، ص 103.

1 -2. الواردات الجزائرية:

إن أكبر جزء من الواردات الفرنسية كانت تصدره مرسيليا مثل الأوشحة، و التي كانت تمثل نصف الصادرات حيث بلغت قيمة الواردات 583200 فرنك بنسبة 20،57 %، وكانت أغلب المواد المستوردة مواد مصنعة[1].

أ_ المواد الأولية: تتمثل في الحديد، والصلب، والألمنيوم، والرصاص، والقصدير، وأدوات الحرف الرئيسية[2]، و لم تبلغ قيمة الواردات من هذا الصنف الأول سوى ثلاثمائة وسبعين بياستر في ظرف عشر سنوات أي ما يعادل مائة وخمسة و ثمانين فرنكا عن كل سنة، وهو مبلغ زهيد إذ لا يكفي حتى لشراء طن واحد من القمح[3].

ب- المواد المصنوعة: منها الأقمشة، والكتان، والخردوات[4]، والورق، والأنماط، والمناديل الحريرية، ويمكن تقدير هذه التجارة بـــ 700 إلى 800 ألف جنيه حيث تصدر الدار الفرنسية على نصفها تقريبا ويسيطر اليهود، والأهالي على الباقي، وتأتي من لفورنه سفينتان أو ثلاث محملة بالنسيج الألماني، وقطيفة جنوة، والزجاج، والمرايا[5].

---

(1) Naceredine Saidouni : Op cit, p407 .

(2) عمار عموره: الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى غاية 1962م، الجزائر الخاصة، الجزء2، دار المعرفة2006 م، ص 241.

(3) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 102.

(4) عمار عموره: المرجع السابق، ص 241 .

(5) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 102.

ج- المواد الغذائية: وتشمل على السكر، والقهوة، والتوابل التي يستعملها السكان في حياتهم اليومية وهي ما تسمى بمنتوجات المستعمرات، ويقوم بعملية الاستيراد هذه جماعة من اليهود الليفورنيين، والجزائريين لهم ممثلين، ومؤسسات في أهم موانئ البحر الأبيض المتوسط بالإضافة أن معظمهم كان يحسن اللغة العربية، ويعرف عادات الأهالي، وتقاليدهم كما كانت هذه البضائع المستوردة تخضع لنظام جمركي محكم فعند رسوا السفن التجارية بالميناء يقوم تاجران بجرد هذه البضائع، وإحصاء المال المتوفر لدى التاجر، و بعد عملية تقديره يلزم كل تاجر بدفع 10 % من مبلغه[1].

جدول يمثل الواردات الجزائرية من كل الموانئ الجزائرية إلى مرسيليا و ليفورنه و جنوة سنة (1822م) [2].

المصدر الأصلي	السلع	القيمة بالدولار الإسباني
إنكلترا	بضائع مصنوعة	500.000
إيطاليا (ليفورنو)	خيوط منمقة، حرائر، سكر، فلفل، قهوة	300.000
إيطاليا (جنوا)	بضائع مصنوعة	200.000
فرنسا	سكر، قهوة، فلفل، صلب	100.000
موانئ الشرق العثماني	حرير خام، ثياب جاهزة	
فرنسا وإيطاليا	حجار كريمة، ألواح، خشب، ماس غير محول	100.000
المجموع		1200.000

(1) محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص 103.

(2) شالر: المرجع نفسه، ص 102.

2-الأسرى.

إن غنائم البحر كما يقول سعيدوني ظلت لمدة طويلة موردا للرزق، و مصدرا للثروة، وعاملا حاسما في تنشيط الاقتصاد بالجزائر، وتنال الدولة من غنائمها حصة تتراوح ما بين السبع، والعشر[1]. وتحظى ب 12 % من أسعار السفن المحتجزة كما أنها تنال قسطا وافرا من المبالغ التي تدفع لافتداء الأسرى الأوروبين[2]، وكان الأسرى المسيحيون يتكونون من رجال، و نساء، وأطفال فقد قدر عدد الأسرى سنة (1153هـ/1740م) إلى 1442 أسيرا، وفي سنة (1180هـ/ 1767م) أكثر من 2062 أسيرا، وقد ارتفع العدد إلى 1642م أسير سنة (1235هـ/1816م)، وهنا يجب الإشارة أنه مثلما كان هناك أسرى مسحيين في الجزائر كان هناك أسرى مسلمين لدى الأوروبيين[3].

إن موضوع الأسرى من المسائل الهامة بين الجزائر وفرنسا، وأحد أهم المسائل الذي لعبه الأسرى الأوروبيون في العلاقات بين الجزائر و فرنسا إذ أننا نلاحظ بنودا تتناول شؤون الأسرى في

(1) صالح عباد: المرجع السابق، ص 351.

(2) نفسه ، ص 351.

(3) عمار عماره: المرجع السابق، ص ص 229_231.

كل معاهدة من هذه المعاهدات كما كانت فرنسا ترسل بين الحين والآخر أحد مبعوثيها الدبلوماسيين إلى الجزائر للعمل على افتداء الأسرى، و يحدث أحيانا أن تقوم بالإلحاح لدى الباب العالي حتى يقوم بالضغط على الجزائر لتمثل لأوامر مبعوثها[1]، ونجد العديد من المعاهدات عن مسألة الأسرى منها معاهدة (1096هـ/1684م) التي التزم الطرفان بإطلاق سراح الأسرى كل من البلدين حسب القوائم التي سيتم تبادلها بينهما حيث اتفق على فدية هؤلاء بمبلغ ثلاثمائة جنيه فرنسي عن كل أسير[2]، كما نجد معاهدة (1100هـ/1689م)، وهي لا تختلف عن معاهدة(1684م) فبعد الأخذ، والرد اتفق الطرفان على تسوية المسألة بالشكل التالي، وهو حرية شراء الأسرى بدون تمييز بالنسبة لكل الطرفين[3]، واحد من عساكر الأوجاق بمائة وخمسين قرشا، والبحارة الآخرين بمائة قرش، وفي مقابل ذلك فإن السلطات الجزائرية سترد عددا مماثلا من الأسرى الفرنسيين بنفس السعر الأخير على كل واحد منهم على مائة قرش[4]، وهي عديدة المعاهدات التي جعلت من الأسرى طرفا مهما فيها [5].

3- العملة و الرسوم الجمركية :

3-1.العملة :

(1) عائشة محمة: المرجع السابق، ص 73.

(2) جمال قنان: معاهدات ...، المرجع السابق، ص 115.

(3) نفسه، ص 140.

(4) نفسه، ص 140.

(5) Rouard deCard(E):Op cit, p 60-83.

تعد العملة أساس التعامل التجاري على الصعيدين الداخلي، و الخارجي باعتبارها وسيلة التجارة الأساسية لذا فما هي مواصفات العملة في الإيالة الجزائرية، و ما هي عوامل انتشار العملات الأجنبية؟

كانت النقود المتداولة في البلاد الجزائرية متنوعة جدا، و كانت تختلف بعض الشيء من جهة إلى أخرى، فمنها المحلي، وغير المحلي[1].

وكانت تضرب بدار النقود التي تعرف عادة بدار السكة[2]

و بالنسبة للعملات المحلية، و هي على ثلاثة أنواع البوربة "Burbas " تعمل على الوجهين، و الأسبر "Aspres"، وهي من النوع الصغير مربعة الشكل، و عليها حروف عربية، و توجد عملة الدوبلو "Double" و النوع الثاني ميدان "Medians"، وتساوي 50 أسبر أما النوع الثالث فهو المعروف بالزياني و يساوي 100 أسبر، و تمتاز العملات الذهبية بكونها كبيرة و دائرة الشكل كالسلطاني[3]، وهي من الذهب الخالص و تساوي 140 أسبر، يضرب في مدينة الجزائر، وكذلك الأوقية الإسبانية تساوي 125 أسبر عادة، ومن القطع الذهبية نذكر السكين أو الدينار، ومن أجزائه

(1) صالح عباد :المرجع السابق، ص 343 .

(2) الواقعة بالقرب من قصر الداي غير بعيدة عن جامع كتشاوة و كان الصناع اليهود هم الذين يضربون العملة، أنظر : نصر الدين براهامي: تاريخ مدينة في العهد العثماني ،منشورات ثالة 2010 م، ص 187-269

(3) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص ص153 _154 .

النصف، و الربع وهو يساوي 10 ريالات، وكما هناك القطع الذهبية نجد القطع النقدية الفدية منها الريال بوجو ويساوي 3 ريالات ونجد غير هذه قطع مثل الموزونة والدرهم[1].

أما العملات الأجنبية، فقد غزت الأسواق الجزائرية حتى أصبح لا يستعمل سواها، نجد قرش ليفورنه و تالاري النمس، والفرنك الفرنسية، لكن رغم تعدد العملات تبقى العملة الإسبانية أكثر العملات الأوروبية انتشارا[2] بهيمنة الريال الإسباني، وقد أطلق اسم الريال في الأصل على القرش الإشبيلي المتكون من 8 ريالات، وكان هذا القرش عمله التداول في المبادلات التجارية في جزء كبير من العالم منذ القرن السادس عشر إلى القرن التاسع عشر، وقد كان القرش الإشبيلي يساوي 3 ريالات فرنسية،كما نجد الصايمة، وهي الاسم التركي للدينار الخمسيني، وتبقى مستعملة أحيانا في بعض الدواوين الرسمية التي يشرف عليها موظفون أتراك[3].

في حوالي سنة (1127هـ/ 1715م) ظهرت تسمية جديدة لعملة جديدة هي "القرش الجزائري piastre d'Alger"، و قد تكونت هذه التسمية الفرنسية في المقابل لما يدعى في الوثائق الجزائرية "ريال صحيح الضرب "، وهو على نوعين كبير الضرب و صغير الضرب، وهو على الظن القرش الإسباني التي كانت في مرسيليا متفق عليها مع حكام الجزائر من طرف الشركات المرسيلية التي كانت

(1) صالح عباد : المرجع السابق، ص 344.

(2) نفسه، ص 345.

(3) منور المروش: دراسة عن الجزائر في العهد العثماني (العملة ،الأسعار ،المداخيل) ،ج2، دار للقصبة للنشر2009 م،ص ص 41 -48.

تقص لها مراكز تجارية في الموانئ القسنطينية، و تشير المصادر الفرنسية سنة (1130هـ/1718م) إلى استعمال هذه القروش المقصوصة[1].

تعود أسباب انتشار العملات الأجنبية إلى عوامل كثيرة منها تعامل الجزائر مع الشركات الأجنبية وحصولها على الإتاوات من بلدان أوروبا، وعلى الفدية مقابل تحرير الأسرى، كما أن سبب انتشار العملة الإسبانية للجزائر الظروف المواتية فقد جلب المهاجرون الأندلسيون من المسلمين، واليهود كميات كبيرة من العملة الإسبانية إلى سواحل المغرب[2].

3-2.الرسوم الجمركية:

وهي مرتبطة أساسا بالتجارة بمعنى الكلمة المفروضة على الواردات، و الصادرات عن طريق البحر و لم تكن هذه الرسوم ثابتة فبالنسبة للواردات كان يدفع عنها 5 % بالنسبة للأهالي، و للأوروبيين المسحيين، و12% بالنسبة لليهود، أما الصادرات فقد قدرت ب 2 % فقط، وهو المقصود بالتجار الأجانب، و قد استدرك الداي الخلل بين رسوم الواردات، والصادرات فرفع رسوم هذه الأخيرة سنة (1817م) إلى 10%، وقد اختلفت الرسوم من وقت لآخر، وكانت خاضعة

(1) نفسه ، ص 494.

(2) صالح عباد: المرجع السابق، ص 345.

للاتفاقيات، والمعاهدات المبرمة مع الدول الأوروبية[1]، و أفادنا التمغروتي لجزء من البضائع التي تخضع للضريبة يأخذ على القهوة 6 صايمات لكل قنطار، والفلفل كذلك 6 صايمات، و الزجاج 5 صايمات، والبارود 3 صايمات [2].

كل أنواع السفن تدفع رسم الإرساء الذي هو خمسون قرشا يدفع نصفه بالقرش الإسباني، والنصف الآخر بالدرهم، و هذا الرسم يتخلص لحساب قائد الميناء، و الترجمان، وحارس مدخل الميناء، أما في الأسواق يتقدم تاجران مكلفان بجرد البضائع المجلوبة، و بإحصاء المبالغ المالية المتوفرة لدى التجار و بعد تقديرها يلزم كل تاجر بدفع عشرة بالمائة من قيمة مبلغه[3].

و مجمل القول نستنتج:

-كما نرى أن الشركات الفرنسية ظلت متواصلة، و مستقرة في بايلك الشرق، وقد نجحت خاصة خلال هذه الفترة أي القرن الثامن عشر، و دليل ذلك هو كمية التصدير التي كانت تصدرها عن طريق تلك المؤسسات ، ولكن نرى أنها لم تساهم بأي حال من الأحوال في تطوير، و ازدهار البلاد على العموم و شرقها على الخصوص .

(1) صالح عباد:المرجع السابق، ص 350 .

(2) محمد الشويهد: المصدر السابق، ص ص 47_49 .

(3) عائشة غطاس: المرجع السابق، ص 127 .

-إن المعاهدات الاقتصادية التي أبرمت بين الجزائر و فرنسا خلال القرن الثامن عشر ، فترة حكم الدايات في (1082_1246هـ/1671_1830م) في أغلبها لصالح فرنسا أكثر من الجزائر أي الفوائد تعود لفرنسا ،وتعتبر معاهدة (1695م) معاهدة سخية ظلت فرنسا متمسكة بها، و ببنودها في المعاهدات اللاحقة، وكما نرى أن كل المعاهدات لا تختلف عنها إلا بترتيبات أو تغييرات بإضافة بند وقد تناولت المعاهدات في غالبها عن حق دفع اللزمة، وهي غير ثابتة، و تتغير .

-إن حركة التصدير ظلت متواصلة رغم تصدع العلاقات السياسية بين البلدين، كما نرى أن الصادرات كانت مواد أساسية على عكس الواردات فقد كانت في أغلبها مواد كمالية بسيطة.

الفصل الثالث

اليهود ودورهم في المعاهدات، وأثرها على العلاقات الاقتصادية.

المبحث الأول: بكري وبوشناق والمؤسسة الجديدة ونتائجها.

1. شركة بكري وبوشناق.
2. أزمة الديون.

المبحث الثاني: دور اليهود في المنافسة الأوروبية الأمريكية وأثره على الجزائر.

1. المنافسة بين فرنسا والدول الأوروبية.
2. المنافسة الأمريكية الفرنسية.
3. أثر المعاهدات على اقتصاد الجزائر.

في نهاية الربع الأول من القرن الثامن عشر رحل من مدينة ليفورنه عدد من الأسر اليهودية التي لم تعد تتحمل الحياة في جنوب ايطاليا، وجاءت إلى الجزائر تبحث عن العيش، والاستقرار، ومن جملتها أسرة بوجناح (بوشناق) التي وصلت إلى ميناء عاصمة الإيالة سنة (1135هـ/1723م)، وكانت معدمة لا تملك قوت يوم[1] .

أما بكري فقد حطت هذه العائلة رحالها بمدينة الجزائر دائمة في سنة (1188هـ/1774م) قادمة إليها من مدينة ليفورن الإيطالية، وهي تتكون من "إبن زهوط بكري" أو "إبن زقوطة "، وكان يلقب (ميشال كوهين بكري) جاء هذا الأخير سنة (هـ1184/ 1770م) بمفرده لبيع الخردوات ثم لحقت به عائلته، نجحت تجارته، وتطورت فتوسعت ثروته، وأصبح في فترة وجيزة تاجرا قويا ينافس بقية اليهود، وفتح محلات تجارية[2] .

بقيت الأسرتان تنشغلان بالتجارة بين الجزائر وليفورنه مستقلين عن بعضهما البعض إلى غاية نهاية القرن الثامن عشر، وكان الارتباط الأكبر، والمتين هو مصاهرة نفطالي بوشناق الحفيد لأسرة بكري الثرية أكبر صفقة قامت بها عائلته لأنه ستدفعه بقوة إلى واجهة الأحداث إثر تحالف العائلتين تجاريا نتج عنها تأسيس شركة قوية يجتمع فيها الدهاء السياسي، والعلاقات مع السلطة الجزائرية والبلدان الأجنبية[3] إذ توسعت نشاطات اليهود على مستوى البحر المتوسط بشكل كبير فقد شملت إيطاليا، وفرنسا واسبانيا والبرتغال، وغيرها .كما كان لليهود دور دبلوماسي مهم فاستغلوا قربهم

---

[1] محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 275 .

[2] فوزي سعد الله : المرجع السابق ، ص276 .

[3] نفسه ، ص ص 277 ، 278 .

للسلطة الجزائرية الدايات والبايات فرصة تمثيلهم سواء محليا أو دوليا حتى صارت لديهم القدرة على ممارسة الاحتكارات الكبرى مستفيدة من ظروف المنافسة الفرنسية، والإنجليزية، وحتى التفاوض باسم الداي مع ممثلي الدول خاصة بوشناق الذي كان له نفود قوي في التسيير، والتحكم لأجل مصالحهم، وكما نرى أن هذه الطائفة لم تتوقف عند حدود التجارة وإنما تجاوزتها إلى التدخل في الحياة السياسية، والاقتصادية للإيالة سواء على المستوى الداخلي أو على مستوى علاقاتها الخارجية خاصة مع البلدان الأوربية [1].

المبحث الأول : بكري وبوشناق والمؤسسة الجديدة.

1- شركة بكري و بوشناق:

يمكن اعتبار هذه الشركة معيارا، و مؤشرا موضوعيا لقياس مدى التغلغل اليهودي، ونفوذه في المؤسسات العليا للبلاد، وتأثيره على مجريات الأحداث على مختلف المستويات لأن تطورها لم يكن سوى انعكاس لتطور السلطة الخفية التي كان يمارسها أصحاب هذه الشركة في الجزائر أي نفطالي بوشناق، وميشال كوهين بكري، وأبنائه[2]، وقد فرضت هذه الشركة في مختلف أنحاء البلاد، وفي كثير من البلدان الأوربية إذ أن جل نشاط الشركة كان محصورا في عمليات التصدير (الحبوب، الصوف، الجلود....) أما ما كان يستورده هؤلاء اليهود قليل جدا منها الأقمشة القطنية، والحريرية، والقهوة، والسكر، والتوابل، والخردوات، والرخام، والعطرات وغيرها من المواد الكمالية[3].

---

[1] كمال بن صحروي : المرجع السابق ، ص66 .

[2] نفسه، ص275 .

[3] محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص 282.

كما فرضت سيطرتها على أهم أسواق الجمهورية في ذلك الحين، وقد زاد نفوذهم أكثر خاصة في عهد الداي "مصطفى، و"الداي "حسين "، وقد بدأت الشركة تصدر منتوجات الشرق الجزائري إلى ميناء مرسيليا سنة (1207هـ/1793م) [1].

وفي (20ماي 1793م) أقرت حكومة الجمهورية الفرنسية معاهدات مع الجزائر من جديد، وبقيت فرنسا محافظة على إمتيازها بخصوص الحبوب، وقررت الحكومة الجديدة (الفرنسية)شراء أكبر كمية ممكنة من القمح الجزائري الجيد لمواجهة القحط الذي عم فرنسا في تلك الآونة، ولما اتضح أن "شركة إفريقيا الملكية "كانت على وشك الإفلاس، تقرر استبدالها سنة (1794) م ب" وكالة إفريقيا" لكن هذه الاخيرة لم تكن قادرة على تلبية حاجيات فرنسا مثل سابقتها لهذا رخصت الحكومة الفرنسية للشركة اليهودية نشاطاتها إلى أماكن مختلفة[2]، وقد أبرمت مصالح التموين في باريس اتفاقية مع ممثلي بكري وبوجناح (بوشناق) لتزويدها بمائتي ألف حمولة من القمح نصفها على سعر مائة فرنك للحمولة الواحدة ونصفها الآخر على سعر مائة وعشرين[3] استمرت فرنسا على استيراد القمح من الجزائر بمعدل مليون فرنك سنويا إلى أن تجمع لديها من الدين الذي ارتفع أرباحه إلى أربعة وعشرين مليون فرنكا[4]، وهذا ما

أسفر في الأخير على تراكم الديون التي ستشكل أزمة حادة في توتر العلاقات بين الجزائر، وفرنسا.

---

[1] محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ، ص ص267 - 282.

[2] صالح عباد : المرجع السابق، ص 267؛ 268 .

[3] محمد العربي الزبيري : المرجع السابق ،ص ص 267- 268 .

[4] عبد الرحمان الجيلالي :..ج3 ، المرجع السابق ، ص 349 .

2- أزمة الديون :

تعتبر قضية الديون مسألة حادة، طبعت العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ نهاية القرن الثامن عشر[1]، ومنذ اعتلاء "مصطفى باشا" الحكم أخذ ملف العلاقات مع فرنسا بصرامة، وحزم فأول عمل قام به هو مطالبة هذه الأخيرة بتسديد القرض الذي منح لها خلال ربيع (1210هـ/ 1796م) وبإلحاح شديد، وقد لمح لهذا الموضوع في عدة مناسبات غير أن المسألة لم تسوى أمام هذا الانسداد، وقرر الداي أن يتولى متابعة هذه المسألة بنفسه ففي أول رسالة له صرح هذا الموضوع ضمن المسائل الأخرى التي اعتبرها ذات أهمية لضمان السير الهادئ للعلاقات بين البلدين ثم عاد ليلح في رسالة ثانية، وبالرغم من الإلحاح، فإن فرنسا لم تتزعزع فردت الجزائر على القرار الذي اتخذته بإعلان الحرب ضدها، وتوقيف الرعايا الفرنسيين المقيمين عندها، فقامت فرنسا بالمثل إيقاف أعوان شركة "بكري، و"بوشناق"، وتشميع محلاتهم، ومصادرة السلع الموجودة بها[2].

اقترح "تاليران" على حكومته تسديد ديون "بكري" و"بوشناق" مقدرا إياها ب 7942992 فرنك ثم شرع في اتخاذ إجراءات تسديد مسبق لمبلغ 3725631 فرنك لكن توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية من جديد عرقل العملية، وبعد الانفراج[3]، وخلال المفاوضات التي جرت لإنهاء حالة الحرب بين البلدين طرحت السلطات الجزائرية مسألة تسديد ديون التاجرين كشرط أساسي لعودة

---

[1] كمال بن صحراوي : المرجع السابق ، ص157 .

[2] جمال قنان : العلاقات الجزائرية الفرنسية ، المرجع السابق ،ص ص286- 287 .

[3] فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص309

العلاقات السليمة بين الطرفين، و ثبت هذا الالتزام في نص مشروع معاهدة الصلح الجديدة[1]، ووقع الجانبان يوم (17أكتوبر 1801م) على معاهدة جاء في بندها الثالث عشر أن المواطن "دوبوا تانفيل" يتعهد باسم الحكومة الفرنسية بدفع المبالغ التي تطالب بها الرعايا الجزائريين بصفة شرعية .

لكن الفرنسيين لم يكونوا يعتبرون الديون كلها قانونية لأن الشحنات الأخيرة التي وصلت إليهم كانت من القمح الفاسد الذي لا يمكن استهلاكه، ومع ذلك قرر "بونابرت" إثارة سخط اليهوديين[2] لكن نتيجة الأحداث الطارئة بين الجزائر، وفرنسا حالت دونه فيما كانت فرنسا في خضم حروبها النابليونية التي لم تنته إلا في معركة واترلو سنة (1230هـ/1815م)، كما كانت الجزائر مشتغلة بثورة بن الأحراش، وبالمجاعة التي عمت البلاد، وبثورة الإنكشارية سنة (1220هـ/ 1805م) التي أطاحت بالداي "مصطفى"، وبمجرد القضاء على هذه الثورة حتى اشتعل لهيب آخر في الشرق الجزائري بقيادة "الدرقاوي" دامت سبع سنوات من (1808م)حتى سنة (1807م)، وفي هذه السنة هدأت الأوضاع، واستقرت نسبيا في الجزائر، وفرنسا، وأعيد فتح ملف الديون من جديد بناء على طلب الداي "حسين" وشكلت لجنة لدراسة قائمة الحساب، وقررت هذه اللجنة بأن للجزائر الحق في مطالبة فرنسا بمبلغ سبعة ملايين فقط، وأكدت قرارها هذا بظهير مؤرخ في (08محرم 1235هـ/28أكتوبر 1819م) [3] ، ووافقت اللجنة على تسديد سبعة ملاين فرنك بدلا من 17

[1] جمال قنان : المرجع السابق، ص288

[2] محمد العربي الزبيري : المرجع السابق، ص 271.

[3] عبد الرحمان الجلالي: ج3، المرجع السابق، ص ص 349- 350.

مليون فرنك المطالب بها من طرف ممثل الشركة وصادق المجلس الملكي الفرنسي من جهته على اتفاقية بمقتضى القانون المالي الذي أصدره في

(24جويلية 1820م)، وكذلك البرلمان، والداي نفسه لكن في هذه الأثناء تعالت بصورة مفاجئة وغريبة بعض الشكاوي[1]، ودعاوي قد ظهرت في فرنسا، وليفورن يزعم أصحابها أن لهم ديونا على شركة "بكري" و"بوشناق"، ومنهم اليهودي الجزائري "ناتان بكري"، وقد أدت هذه المناورة إلى عرقلة تسديد الديون، وإيقاف تسوية هذا الملف الذي أصبح جد شائك التزم الداي بالتعبير عن حسن نيته برد المبالغ المستحقة، وحتى قيمة الدين بكامله لوثبت أن لهؤلاء الغرماء حق فيما يدعون لكن هذا الاحتجاج لم يأت بنتيجة[2]. ظلت مشكلة الديون عائقا كبيرا، و مرت عدت شهور دون أن تحرك الحكومة الفرنسية ساكنا حول هذا الموضوع، ويبدوا أن هذه الأخيرة قد اعتمدت طريقة جديدة في التعامل مع الحكومة الجزائرية، وهي عدم الرد على مراسلاتها بهذا الشأن كما لم ترد على الرسالة التي بعثها وزير البحرية والخارجية في سنة (1235هـ/1820م)، وقد ظلت القضية تتخبط في الشرك الذي نصب لها وزادت تعقيدا برفض "بليفيل" دفع المبلغ الذي استلمه من الخزينة، وظل الداي يراسل الحكومة، و لم يكن حظ هذه الرسائل أفضل من سابقتها.[3]

[1] فوزي سعد الله : المرجع السابق، ص 310

[2] نفسه، ص 312 .

[3] جمال قنان : المرجع السابق، ص 316.

المبحث الثاني: المنافسة الأوروبية الأمريكية.

1- المنافسة بين فرنسا والدول الأوروبية:

المعاهدة مجموعة من الترتيبات، تتكامل مع بعضها البعض، لتؤدي إلى الغاية المرجوة منها، لكن بشروط توفر النية الحسنة لدى كل من الطرفين المتعاقدين، لكن إذا ما أنتفت هذه النية، وعهد كل جانب إلى تأويلها، وتفسيرها، وفقاً لمصالحه بدون مراعاة مصلحة الطرف الآخر، فإن ذلك سيؤدي حتماً إلى اختلال التوازن في العلاقات بين البلدين، وبالتالي ظهور توترات، وأزمات بينهما، قد تؤدي إلى إبطال جميع الترتيبات[1].

إن تطور الصراع بين فرنسا، وإنجلترا عرف تطوراً كبيراً بفعل التحولات التي طرأت بفرنسا، وظهرت نتائج هذا التطور في الصراع بين البلدين الأوروبيين على الأسواق، والمراكز التجارية في المغرب العربي، ظهرت علاقات كل واحد من البلدين على الجزائر[2]، وقد بلغ التنافس الإنجليزي الفرنسي في الجزائر ذروته، فبقدر ما كانت هذه الأخيرة تحقق انتصارات عسكرية على الساحة الأوروبية، بقدر ما يشتد الضغط الإنجليزي على تجارتها المتوسطية، فمن أبرز مظاهر هذا التنافس هو

[1] جمال قنان: معاهدات ، المرجع السابق، ص 123.

[2] مبارك الميلي: ج3، المرجع السابق، ص 274.

ذلك السياق القائم بين الدولتين من أجل كسب صداقة دول المنطقة التي أصبحت تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة لكليهما[1].

وقد سعت إنجلترا إلى ذلك بتوطيد علاقاتها السياسية، والتجارية بإيالة الجزائر، فحاولت أن تؤلب "محمد باشا" ضد الولايات المتحدة، وفرنسا، وإسبانيا[2].

كان الحاج "بابا حسن شاوش"[3] يميل إلى بقاء العلاقات الودية مع فرنسا، ولكن الإنجليز حاولوا أن يستميلوه إليهم فحضر الأميرال "ألمير Almaires" إلى الجزائر[4] في (1110هـ/1699م)، وأحضر معه هدايا متنوعة، منها: الأقمشة، والساعات، وحاول أن يبرم صلحا مع الداي، والديوان، ونجح في الحصول على ترخيص لإنشاء مخزن لتخزين البضائع الإنجليزية، أما تبادل الأسرى، والمؤسسات الفرنسية بالقالة فقد رفضت الجزائر أن تتفاوض معه في شأنها.

في عام (1115هـ/1703م) حضر إلى الجزائر "كوندم ربيك La comandan Bink" الإنجليزي على رأس خمسة مراكب بحرية، واقترح على الديوان إبرام معاهدة تسوي الإنجليز،

---

(1) جمال قنان: العلاقات الجزائرية الفرنسية، المرجع السابق، ص 73.

(2) بلقاسم مولود قاسم نايت:شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل سنة 1830م،دار البعث، الجزائر،1985م،ج1، ص 99.

(3) الداي بابا حسن شاوش: تولي منصب الدايوية في سنة، 1699م، لقب بشاوش قارة باعلي. انظر: عبد الرحمن الجيلالي، ج3، المرجع السابق، ص205.

(4) يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص94.

والهولنديين بالفرنسيين في الميدان التجاري، والاقتصادي، ولم يحصل على طائل لأن العلاقات مع فرنسا في هذه الفترة كانت حسنة للغاية[1].

ظلت إنجلترا ترسل قناصلها، و تدخل في ذلك اليهود، فكان لهم دور فعال، ونجحوا في ذلك بالصلح بين الإنجليز، والجزائر، فقد عمل اليهود على تحقيق تقارب بينهما عن طريق استقطاب الداي بالهدايا، وإبرام المعاهدات وكافأ الإنجليز "جوزيف بكري"، شريك "بوشناق نفطالي"، ومهد الطريق للإنجليز[2]، بحيث أوفدت إنجلترا قنصلا جديداً إلى الجزائر، والذي أعلن بمجرد وصوله أن له تعليمات من ملكه لتصفية كل الخلافات، والمنازعات، وكذلك العمل على تطوير المبادلات بين البلدين، وهو ما سبب إزعاجاً كبيراً لفرنسا، وبدرجة أقل لإسبانيا، خاصة لما بدأ القنصل يسعى لفتح مركزين تجاريين في كل من مدينتي الجزائر، ووهران[3]، كما أظهر القنصل الإنجليزي للداي أن بلاده ترغب في أن تكون صديقة للجزائريين، وأنها مستعدة لتتعاون معهم، وقد نجح القنصل في ذلك، إذ تم تحويل المؤسسات إلى إنجلترا بمقتضى عقد وقع عليه في (1222هـ/11 جانفي 1807م)، مع الداي "الحاج أحمد باشا"[4]، والقنصل الإنجليزي العام "هنري بلانكلي"[5].

---

[1] نفسه، ص 94.

[2] فوزي سعد الله: المرجع السابق، ص 319.

[3] جمال قنان : المرجع السابق، ص 73.

[4] الداي الحاج أحمد باشا (1805هـ/1817م)، كان متعلما ومثقفا وحازما. أنظر: التر: المرجع السابق، ص585.

[5] محمد العربي الزبيري: المرجع السابق، ص234.

وينص هذا الاتفاق على أن انجلترا تتولى استغلال المؤسسات التجارية في كل من عناية، والقالة، وتنفرد بصيد المرجان، كما كان ذلك بالنسبة للفرنسيين، ومقابل هذا الامتياز تدفع الحكومة الانجليزية سنويا بخمسين ألف دولار إلى خزينة الإيالة[1]، وأخذت المصالح الإنجليزية تنمو باستمرار في المراسي الغربية مثل أرزيو التي شحن من مرساها سنة (1229هـ/1814م).

كما نجد منافسا أخر في الساحة أنه سعت انجلترا في سنة (1208هـ/1793م) في إحداث تقارب بين الجزائر، والبرتغال، والذي تكرس في توقيع هدنة مؤقتة بين البلدين[2]، كما تم إبرام معاهدة أخرى في سنة (1328هـ/1813م) حول التجارة وهي تتكون من 16 بنداً، تتعلق بالتجارة، خاصة في البند الثاني الذي أعطى حرية الشراء، والسماح للسفن بالدخول، وجاء في البند التاسع، "على أن حقوق الجمركة لن تتغير"[3].

أدرك الفرنسيون خلفية مسعى إنجلترا في التقارب بين البرتغال، والجزائر الذي يتمثل في خطورته على مصالحهم التجارية في الأطلسي، ورأى من ورائه يد إنجلترا الخفية التي دفعت البرتغال في هذا الاتجاه، وأن الغاية من وراء هذه العملية هي النيل من التجارة الفرنسية[4].

---

[1] نفسه، ص234.

[2] عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر (1830-1900م) دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، 2008م، ص ص 63، 65.

[3] جمال قنان : العلاقات ، المرجع السابق، ص 51.

[4] نفسه، ص 56.

منذ سنة (1205هـ/1740م) بدأت الصعوبات تتراكم أمام شركة إفريقيا الملكية مما يجري على الساحة الفرنسية من الاضطرابات حتى نصح القنصل "قالبير Valier" حكومته تخليها عن الامتيازات الفرنسية، والتنازل عنها، ويرى "فالبير" أنه قد يكون من المفيد لها التلويح باستعدادها للتخلي عن الإلتزام، إذ أن هذا قد يدفع السلطات الجزائرية على تخفيض مبلغ الإتاوة، كما تم الاتفاق عليه في السنة الماضية حرصاً منها على جعل الشركة تبقى متحفظة بالتزامها،[1] فالقنصل "فالبير" الذي وصل حديثاً إلى الجزائر كان عندما أبدى مثل هذا الاقتراح لا يتوقع ظهور بعد وقت قصير متعاملين تجاريين جدد على الساحة الجزائرية، وهم التجار الإسبان، وبالفعل فبمجرد الجلاء على مدينة وهران، وإنتهاء حالة التوتر بين الجزائر وإسبانيا هرع عدد كبير من تجار هاته البلاد إلى الجزائر، حيث جعلوا ما بايلك الغرب مركزا لنشاطهم لينطلقوا منه إلى وسط البلاد، وحتى على بايلك الشرق، وهو ما سبب إزعاجاً شديداً للفرنسيين الذين يسيطرون حتى الآن على التجارة البحرية المغربية [2]، التي تَدرْ عليهم أرباحاً كثيرة، ويخشون من مغبة المنافسة التي تفقدهم المكانة المرموقة التي يحتلونها في تجارة هاته البلدان[3].

كان الفرنسيون يرون أن تقارب الجزائر مع إسبانيا تهديدا لمصالحهم، و لم يكن الفرنسيون مخطئين في نظرتهم هذه، ومدى الضرر الذي يتمكن عليها من خلال تلك المعاهدة سنة (1205 هـ/1791 م) فقد سمحت لهم كذلك بصدد المرجان في المنطقة المغربية بل، وأعطي لهم امتيازا شراء 1000

---

[1] نفسه، ص 236.

[2] جمال قنان : العلاقات، المرجع السابق، ص 236.

[3] نفسه، ص 237.

حمولة من الحبوب في السنة، وكانت هذه المعاهدة التي وقعت بين داي الجزائر "حسن باشا"، والقنصل الإسباني فاتحة العلاقات، والمنافسة بين الدول الأخرى[1].

وقد أثرت هذه المعاهدة على فرنسا بصداقتها مع الجزائر وخسارة الامتيازات التي منحت لإسبانيا وسمحت لهذه الأخيرة بفتح مراكز تجارية [2].

أظهر الإسبان حماسا كبيرا من أجل الوصول، والحصول على مكانة متميزة في التجارة الجزائرية فكانوا يشترون كل ما تقع على أيديهم من السلع، وإذا ما استمروا على هذه الوتيرة فإن الفرنسيين كانوا يخشون أن تمتد أيديهم إلى الامتيازات الإفريقية نفسها، وقد وقعت أخيرا حادثة أكدت لديهم هذه التخوفات[3].

كان "بيت جيمون Bit jimoun "الفرنسي التجاري قد استقر في الجزائر، وسجل نجاحات مشجعة في بداية نشاطه حتى انه وصل على احتكار تجارة (الشمع، والزيت، والجلود ...) في وسط البلاد غير أن أحداث الثورة الفرنسية أصابت مصالحه في الصميم مما جعله عاجزا عن الوفاء بالتزاماته المالية إزاء الخزينة الجزائرية، وهو ما اضطر السلطات إلى انتزاع احتكار هذه المواد منه عدا الجلود، وعرضها على المزاد حيث تحول إلى أيدي التجار الإسبان، وأشد ما كان يؤرق الفرنسيين هو

---

[1] نفسه، ص 236.

[2] التر: المرجع السابق، ص560.

[3] جمال قنان: العلاقات ، المرجع السابق، ص 236 .

خشيتهم من أن يحصلوا على احتكار تجارة الحبوب لاعتماد مقاطعات جنوب فرنسا في تموينها على القمح الجزائري[1].

كما نجد دول أوروبية تسعى لمصالحها التجارية من خلال إبرام معاهدات، والتقرب أكثر من الجزائر منها البندقية التي نالت حق التجارة في معاهدة (1160هـ/1747م) المعقودة بين الداي "بابا علي" ومندوب البندقية، بينما السويد كانت سفنها تتمتع بامتيازات الحياد أثناء حروب "نابليون بونابرت"، وتتعاطى التجارة مع الجزائر كما حظيت السويد امتياز حرية التجارة البحرية إثر معاهدة (1141هـ/1729م) [2].

كانت مرسيليا تشعر بالقلق الشديد عندما تكون العلاقات بين البلدين متوترة، وتنتهز دولة ما الفرصة، وهذا ما يرجع عليها من أضرار بالغة بالتجارة الفرنسية، وخاصة تجارة الحبوب التي هي من الضروريات لإعالة سكان المقاطعات الجنوبية[3]، كما أن المنافسة القاسية التي تعرضت لها الامتيازات الفرنسية من بعض الدول الأوروبية، والبيوثات اليهودية جعلت التجارة الفرنسية في الجزائر تفقد تلك الأهمية التي كانت عليها لها في منتصف القرن الثامن عشر[4].

2-المنافسة الأمريكية الفرنسية :

---

[1] نفسه، ص 237 .

[2] ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني 1792 - 1830م، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط 2 الجزائر، 1985م، ص 75 .

[3] جمال قنان : العلاقات، المرجع السابق، ص 238.

[4] ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص 74.

كان المبعوث "هيركولي Hercolles" هو العامل على قيامه بالوساطة بين الجزائر، والولايات المتحدة الأمريكية لتمكين هذه الأخيرة من عقد الصلح معها، وهي الوساطة ما انفكت واشنطن تلح عليها منذ فترة من الوقت [1].

حاولت أمريكا استخدام صداقتها المرتقبة مع الجزائر جسرا للوصول إلى ربط علاقات مع كل دول المغرب.

ولهذا توجه "توماس باركلي" وكيل اللجنة[2] إلى المغرب عام (1203هـ/ 1788م) بغرض التفاوض، ونجح في عقد اتفاقية معه [3]، وهي معاهدة بشروط مغرية ثم أكدت بمعاهدة أخرى سنة (1231هـ/ 1816م) حرصا على ضمان المكاسب التجارية، والامتيازات الخاصة[4]، وقد بينت فيها أن الولايات المتحدة الأمريكية من أكثر البلدان رعاية فيما يتعلق بالتجارة[5] .

---

[1] جمال قنان: المرجع السابق، ص59.

[2] أصدر الكونغرس قرارا ينص على تشكيل لجنة ثلاثية مهمتها مباشرة المفاوضات لعقد اتفاقيات مع دول المغرب وقد تكون اللجنة من:

- جون أدمز (1738-1826م)، ثاني رئيس للولايات المتحدة الأمريكية (1797-1801م).
- توماس جيفرسون (1743-1826م) كاتب وسياسي وهو ثالث رئيس للولايات المتحدة الأمريكية.
- بنجامين فرانكلين (1706-1740م) عالم سياسي كان له دور في ميلاد الدولة الأمريكية. انظر: كمال بن صحراوي، المرجع السابق، ص135.

[3] نفسه، ص135.

[4] ناصر الدين سعيدوني: المرجع السابق، ص75.

[5] كمال بن صحراوي: المرجع السابق، ص136.

لم تكن فرنسا متحمسة للقيام بهذا المسعى، و لم تكن ترغب في إبرام مثل هذا الصلح لاعتقادها أن التجارة الفرنسية سوف تتعرض لمنافسة خطيرة في الموانئ الإسلامية المتوسطية خاصة منها الموانئ المغربية من طرف الأمريكيين، وهي التي تتمتع بمكانة الصدارة، وحتى الهيمنة على ما عداها من البلدان الأوروبية الأخرى في هذا المجال، وترى فرنسا أن من مصلحتها عدم إبرام الصلح[1] .

اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية دفع الضرائب لكن في نفس الوقت اتسعت تجارتها، وازدهرت، كما زادت مطالب الجزائر، وتنوعت في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تبدي استعدادا للاستجابة إليها لكي تتجنب انقطاع العلاقات الذي سيؤدي إلى وقوع خسائر فادحة في تجارتها، وفقدانها لسمعتها السياسية[2].

رغم إصرار فرنسا على عدم وقوع هذا الصلح، ففي نفس الوقت ترغب في عقد هدنة بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية لتأمين تجارة هذه الأخيرة في الأطلسي، ولكن بعد انقطاع الهدنة بين الجزائر والبرتغال بدون أن يتم عقد الصلح بين البلدين ستعود فرنسا إلى تبني موقفها السابق الذي يرى في دخول الولايات المتحدة الأمريكية إلى المتوسط تهديدا لمصالحها التجارية[3].

3- أثر المعاهدات على اقتصاد بالجزائر :

ألحقت العلاقات الأوروبية الجزائرية غير المتكافئة منذ أوائل القرن التاسع عشر أضرارا بالاقتصاد الجزائري، وكان لها انعكاس سلبي على الأجهزة المالية للبلاد فهذه العلاقات كانت في أساسها لا

---

[1] جمال قنان : العلاقات ، المرجع السابق، ص136.

[2] شالر: المصدر السابق، ص 131.

[3] جمال قنان : العلاقات ، المرجع السابق، ص59.

تتماشى مع المصلحة المالية للإيالة الجزائرية لما أنجز من اتفاقيات غير عادلة، ويظهر الجانب السلبي لذلك أيضا في تصرف الدول الأوروبية صاحبة الامتيازات كأنها صاحبة الحق الشرعي في البلاد بالإضافة لذلك تقوم بدور الوساطة بين الجزائر، وبين الراغبين في الانتفاع بحق الصيد، والتجارة ففرنسا كانت تمنح لكثير من الركاب رخصة الصيد مقابل فوائد مالية تحصل عليها لنفسها على حساب الجزائر أما المظهر السلبي الآخر فيمكن أن تلك الإمتيازات الأوروبية قد نتج عنها إرتباط إقتصاد بعض المناطق الساحلية مثل آرزيو، وعنابة، والقالة، والقل بالشركات الأجنبية[1].

مجمل ما نستنتجه في الفصل :

كان القرن الثامن عشر مرحلة النفوذ، والسيطرة لليهود إذ تحولوا إلى تجار كبار انتظموا ضمن عائلات تجارية قوية أنشأت مؤسسات اهتمت بالتصدير، والاستيراد، ونافست المؤسسات الفرنسية ذات الامتيازات في الشرق الجزائري.

تعد فرنسا المتعامل الرئيسي مع اليهود في مجال الاستيراد، وقد نتج عن ذلك ديون شكلت أزمة حقيقية صارت الجزائر طرفاً فيها، وظلت تبني جزءا من اهتماماتها على القضية على بساطتها في حين أن هذه القضية ذاتها استخدمت سلاحا في يد فرنسا، واليهود للقضاء على السيادة الوطنية الجزائرية .

نتاج العلاقات الجزائرية الفرنسية إبرام معاهدات إذ كانت هذه الأخيرة من أكثر الدول ارتباطا بالجزائر، وقد ظهر ذلك في تمتع فرنسا في خيرات البلاد، والرخاء الذي لطالما استغلته، كما تمثل أثر تلك المعاهدات في تنافس الدول الأوروبية الأخرى، وظهورها على الساحة إذ أن الحكومة الفرنسية

[1] جمال قنان : العلاقات ، المرجع السابق ص 79.

لم تكن راضية على ذلك بسبب النتائج الوخيمة التي تنعكس على تجارتها في البحر الأبيض المتوسط، وهذا يرجع إلى توتر، وانقطاع العلاقات بين الحين، والآخر كما نرى أن أكبر الدول المنافسة لذلك إنجلترا وهي السباقة لذلك ثم تليها إسبانيا، والبرتغال، وهولندا، وحتى الولايات المتحدة الأمريكية .مستغلين بذلك فترة النزاع والتوتر بين فرنسا والجزائر.

خاتمة تلك المعاهدات قد انعكست سلبا على واقع الجزائر باقتصادها، وهذا الأخير له تأثير على الواقع الاجتماعي الذي أدى إلى غضب السكان، وسخطهم .

خاتمة

من خلال تتبعنا لبحثنا هذا المتمثل في معاهدات الجزائر مع فرنسا خلال عهد الدايات (1082 - 1246 هـ/1671- 1830م) الجانب الاقتصادي نستنتج أن :

- تعتبر فترة الآغوات من الفترات التي شهدت فيها البلاد فوضى، و اضطرابات.
- تعتبر فترة (1073هـ/1666م) هامة فقد عمل "لويس الرابع عشر" على توطيد العلاقات وإقامة صداقة متينة.
- تعد فرنسا أول الدول المسيحية التي تم التعاقد، و الاتفاق معها على غيرها من الدول، وذلك منذ سنة (941هـ/1535م) فكان لها النصيب الأكبر بعقد اتفاقيات، و معاهدات التي من خلالها حظيت، وسمحت لها بالتجارة مع الجزائر العثمانية فقد عملت فرنسا ببناء مؤسسات لها بالجزائر خاصة في عهد الآغوات (1082_1246هـ/1659_1671م)، وقد استمرت إلى عهد الدايات، وتمركزت خاصة في الشرق الجزائري.
- نجد أن المعاهدات كانت غير متكافئة خاصة معاهدة (1106ه/1695م) التي كانت بنودها كتر وكانت جل المعاهدات في ما بعد لا تختلف عنها إلا بترتيبات جديدة.
- العلاقات التجارية لم تعرف نفس التقلبات التي عرفتها العلاقات السياسية كما أن المعاهدات الاقتصادية تختلف عن المعاهدات السياسية، وقد ظلت التجارة متواصلة، و كادت تكون ذات اتجاه واحد وهو الاتجاه الفرنسي نظرا لعدم تواجد فئة التجار الجزائريين فيها .

- كما نجد لليهود في نهاية القرن السابع عشر دور بارز التدخل في العلاقات الجزائرية الأوروبية مستغلين في ذلك مكانتهم لدى الدايات فقد وصل بهم الحد التدخل في عقد معاهدات، و اتفاقيات خاصة منها فرنسا.
- إن آثار هذا التدخل السافر في الساسة الخارجية للجزائر كانت كبيرة جدا على المستوى الداخلي (أدى إلى استياء السكان) أو على مستوى العلاقات بحسب مصالحهم فقط.
- خرجت العلاقات اليهودية الفرنسية بديون وجب عليها أن تدفعها ، ورفضها لعدم الدفع صارت أحد أهم القضايا الشاغلة للجزائر في حين أن هذه القضية ذاتها استخدمت سلاحا في يد فرنسا واليهود.
- نرى أن المعاهدات التي عقدت بين الجزائر، و فرنسا سخية عادت على فرنسا بفوائد فسال لعاب الدول الأخرى، وحاولت أن تأخذ مكان فرنسا، و تحظى بذلك لنفسها.
- كان لتلك المعاهدات آثار سلبيا فلم تساهم في تطوير البلاد كما سمحت لتلك المؤسسات بسلب خيرات البلاد وتسيير اقتصاد البلاد(التبعية لها)، وهذا ما أدى إلى سخط السكان في الأخير .

الملاحق

الملحق رقم (01):

رسالة إسماعيلي باشا بالجزائر إلى السادة القناصل والحاكمين لمدينة مرسيليا[1]

ISMAÏL, PACHA D'ALGER,
A MM. LES CONSULS ET GOUVERNEURS DE LA VILLE DE MARSEILLE.

Alger, le 9 février 1661.

Messieurs,

Le grand désir que nous avons de rétablir dorénavant la bonne intelligence que nous avons eue de tout temps avec vous, pour ce qui, regarde le commerce, nous a fait prendre résolution de vous en donner des témoignages par la présente que nous avons bien voulu vous écrire, et par laquelle nous vous assurons que tous les Français en particulier, qui auront dessein de trafiquer avec nous, seront toujours les très bien venus et reçus dans les ports et places dépendant de notre domination. Nous promettons par les présentes qu'il ne leur sera fait, aucun déplaisir ni avanies, pour quelque cause et occasion que ce soit, mais au contraire toute aide, faveur et assistance, qu'ils peuvent y venir en toute sûreté, soit pour, le négoce, soit pour la traite des esclaves, et qu'il leur sera gardé une foi inviolable, ainsi que nous ordonnons à ceux qui sont établis par nous aux commandements des dites places ; et pour assurance de ce, nous avons mis et posé sur les présentes nos sceaux accoutumés(1).

(Sceau)

ISMAÏL,
PACHA D'ALGER,

ISMAÏL, PACHA D'ALGER,
A LOUIS XIV.

(1) Plantet Eugene: **Correspondances des deys d'Alger avec la cour de France 1579, 1833** ,TI, paris, 1889,p57.

ترجمة الملحق رقم (01) من إنجاز الطالبة.

إسماعيل باشا بالجزائر

إلى السادة القناصل والحاكمين لمدينة مرسليا

الجزائر 19 فيفري 1661م.

سادتي:

لدينا الشرف الكبير أن نسترجع الآن وصاعدا الوفاء الجميل الذي كان بيننا في كل زمان فيما يخص التجارة والذي جعلنا نقرر إعطائكم شهادات عن طريق هذه الرسالة والتي أردنا أن نكتبها لكم والتي من خلالها نطمئنكم أن كل الفرنسيون خاصة الذين لهم هدف التعامل معنا سيكونون دائما مرحب بهم وسيستقلون في الموانئ والأماكن التي تحكمها.

نعدكم من خلال هذا المكتوب أنه لن يتضرروا من أي شيء ولن يصيبهم أي مكروه لأي سبب كان أو مناسبة بل بالعكس، سنقدم لهم كل المساعدة والامتياز والأمن سواء في المفاوضات أو في المعاملات أما سنأمر الذين نصبناهم بإدارة تلك الأماكن ولكي نطمئنكم لقد وضعنا ختمنا المعتاد على الرسالة:

الختم:

الملحق رقم (02):

معاهدة اقتصادية في 11 مارس 1679 م.[1]

معاهدة أبرمناها نحن : الأمجد باشا، الديوان وأوجاق الجزائر مع صديقنا المخلص السيد دونيس ديسو الذي تقدم وطلب منا إعادة نشاط التجارة وصيد المرجان في الباستيون، القالة، الرأس الحمراء، بونة وشتورة والقل وجيجل وبجاية والأماكن الملحقة بها، لقد وافقنا على هذا الطلب نظرا للتقدير الذي نكنه لشخصه والقبول الذي حظي به طلبه عند إمبراطور فرنسا حليفنا المخلص سيده.

• **البند 1** : بصفة عامة، كل ديون السادة بيكي، أرنولاتور، لالو، لافونتين، برتيلو وريبوتي، الذين كان لهم في السابق مصالح في الباستيون (أي شركاء) سواء تلك التي اقترضوها في مدينة الجزائر أو غيرها من الأماكن، تعتبر منتهية، وملغية كلية، ولا يمكن لأي أحد تقديم طلب بشأنها مطلقا، وعلى هذا الشرط فقط قبل السيد ديسو التعاقد معنا.

• **البند 2** : يمنع على كل ضباط سفننا ومراكبنا عرقلة نشاط مستخدمي الباستيون كما يمنع عليهم زيارتهم في الباستيون والأماكن الملحقة به فهم مزودون برخص من أميرال فرنسا عند قدومهم وبجوازات من حاكم الباستيون عند ذهابهم، كما يمنع عليهم عرقلة نشاط مراكب الصيد وتفتيشها وإذا ما حدث شيء من ذلك فإن هذه المراكب سترد بسلعها وركابها مع نقودهم وأمتعتهم بمجرد قيام وكيل السيد ديسو المقيم في مدينة الجزائر بتقديم شكوى بذلك.

• **البند 3** : نظرا لكون الباستيون والمباني الموجودة في القالة في حالة سيئة جدا فإنه يسمح له بإعادة بنائها بالصورة التي كانت عليها وأخذ المواد الضرورية لذلك في عين المكان، كما يسمح له ببناء رحى على كل مرتفع يحيط بالباستيون، ذلك أن الرياح التي تهب من ناحية البر لاتستطيع تشغيل الرحى في الموقع الموجودة فيه حاليا، مما جعل مستخدمي الباستيون ينقصهم الخبز وهو شيء يجب تلافيه لضمان استمرار التجارة.

• **البند 4** : وإذا وقع نزاع بين الأهالي وبين ديسو ونجم عنه تعذر حصوله على القمح لإعالة مستخدميه فإنه يسمح له بأن يحصل عليه في بونة وفي الأماكن الأخرى من البلاد، ودفع ثمنه حسب السعر الجاري في السوق، كما يرخص له بشحن مركبين منه لإرسالهما إلى فرنسا لإعالة النساء وأطفال أولئك الذين هم في خدمته سواء في صيد المرجان أو في التجارة.

• **البند 5** : يدفع لكاهية بونة ثلاثة آلاف بطاك[1] في السنة على ستة أقساط متساوية، يدفع القسط الأول في نفس الوقت الذي تدفع فيه اللزمة

[1] جمال قنان: معاهدات.... ، المرجع السابق، ص ص 338.....342.

للجزائر، كما تدفع كل الإكراميات والهدايا للمسؤولين كما كانت تحدث في وقت السيد صانصون، وتلغى جميع التجديدات التي أحدثت منذ ذلك الوقت. ولا يحق للكاهية الارتياد إلى الباستيون إلا بأمر من الديوان.

• **البند 6** : لا يدفع لمدينة بونة أي رسم على الدخول والخروج، كما يمنع على كل السكان بيع الشمع والجلود والصوف والشحم أو أية سلعة أخرى، كما لا تباع الجلود التي لأغاوات الزواوة ولا التي تزيد عن حاجة المدينة إلا للسيد ديسو وبالثمن الذي كانت عليه في وقت صانصون، ويعاقب المخالفون بمصادرة سلعهم لحساب جماركنا، كما يسمح للمراكب أن تشحن الكسكسي والمواد التموينية الأخرى، ويرخص أن يقيم مع السيد ديسو رجل دين لأداء الصلوات في باستيون القالة والرأس الحمراء، كما يحق له أن يبدل أعوانه ومستخدميه، وعمل أي شيء كان ساريا في وقت صانصون.

• **البند 7** : يرخص للسيد ديسو القيام بصيد المرجان في باستيون القالة والرأس الحمراء، بونة، القل، جيجل، وبجاية، دون أن يمنعه أحد من ذلك بل على العكس، يجب إعانته ومساعدته بالسماح له بشراء كل المواد التموينية الضرورية والأشياء الأخرى، من هذه الأماكن حسب السعر الجاري.

• **البند 8** : لا يدفع لقائد القل من الرسوم سوى 10 في المائة من النقود التي يبعثها السيد ديسو إلى هذه الأماكن لشراء الجلود ويمنع على القائد منعا باتا استخلاص أي رسم آخر، كما يمنع على سكان هذه المملكة غش الشمع أو بيعه وبيع الجلود سواء للأهالي أو للمسيحيين، سوى للسيد ديسو، فذلك يتعارض مع حسن نيتنا ومع الكلمة التي أعطيناها وسيعاقب المخالفون

• **البند 9** : إن النقود والمرجان التي ترسل إلى الجزائر لسداد اللزمة والعوائد الأخرى لن يدفع عنها أي رسم كما تعفى من جميع الرسوم، المواد المعاشية التي ترسل إلى وكيل السيد ديسو بمدينة الجزائر، ويحق للسيد ديسو تغيير هذا الوكيل كلما بدا له ذلك، ويمنع مستخدمي ووكلاء السيد ديسو الاستدانة لأي سبب كان.

• **البند 10** : وإذا حدث، لسوء الحظ، أن وقع خلاف وأدى ذلك إلى القطيعة مع امبراطور فرنسا، لا قدر الله، فإن المعني ديسو سوف لن يعلق ولن يزعج بسبب هذا، ذلك أننا لا نريد خلط قضية عامة بقضية خاصة ولا شؤون الدولة بأمور التجارة التي تمارس بنية حسنة، فإن السيد ديسو سوف يعتبر في هذه الحالة مثل متعهدنا وصديق حميم، سيستمر فيَ التمتع بامتياز الباستيون وملحقاته بهدوء واطمئنان. إذ أن ذلك سيعود بفائدة كبيرة بالنسبة لرواتب العسكر ولسكان هذه المملكة.

• **البند 11** : لقد التزم السيد ديسو بإرسال مركبين إلى مدينة الجزائر من أجل التجارة ويمكن له أن يرسلها بعد ذلك إلى باستيون القالة أو إلى الساحل دون أن يجبره على شحن الجلود أو الشمع أو أية سلعة أخرى إلا برغبته، وإذا لم يتم إرسال هاذين المركبين فإنه يتحتم عليه دفع ستة آلاف دوبل فوق مستحق اللزمة.

• **البند 12** : إن الخلافات وسوء التفاهم الذي وقع بين الشركاء الذين سبقوا السيد ديسو في تجارة الباستيون قد أدت إلى كثير من الفوضى، حسب علمنا، في هذه التجارة. فاللزمة لم تدفع لا إلى ديواننا ولا إلى قائد بونة ولا للأهالي، كما تم التنصيص بذلك في عثماننا، وعلى ذلك فإننا نمنع السيد ديسو من قبول أي شخص في شركته بدون رضانا وموافقتنا واعتمادنا إياه، كما نمنع على أي شخص ارتياد هذه الأماكن إلا بموافقته ورضاه.

• **البند 13** : مقابل هذه الرخصة وهذا الامتياز الذي نمنحه للسيد ديسو وذويه والتي لا نعطيها لأي شخص آخر إلا بموافقته، وعندما يقوم بالدفع إلى ديواننا اللزم المتأخرة إلى شهر جانفي الأخير فقد تم الاتفاق على أن يدفع لنا في المستقبل أربعة وثلاثين ألف دوبل ذهب كل سنة على ستة أقساط متساوية، تدفع كل شهرين ابتداء من شهر فبراير الأخير، مقابل هذا، فإننا نتعهد باستمرار السيد ديسو وذويه في استغلال والتمتع باطمئنان بامتياز الباستيون والأماكن الملحقة به.

حررت وأشهرت في دار السلطان[1] والديوان مجتمعا بمحضر الأمجد اسماعيل باشا، والحاج محمد داي وآغا المليشيا والمفتي والقاضي، والفقهاء ورجال القضاء، والحرب في 11 مارس 1679 والموافق للتاريخ الهجري 27 من هلال فبراير (كذا) 1089، فالصدق عندنا هو الصدق والكلمة عندنا هي الكلمة. توقيع وختم الباشا[2].

[1] جمال قنان: معاهدات.... ، المرجع السابق، ص ص 338.....342.

الملحق رقم (03):

معاهدة 23 أفريل 1684م[1]

معاهدات أبرمت بيننا وبين صديقنا السيد دونيس ديسو والذي منحناه بمقتضاه رخصة للذهاب وللاستقرار في باستيون فرنسا : القالة، رأس الحمراء، بونة، شتورة، القل، بجاية، وجيجل، والأماكن الأخرى التابعة لها ؛ لصيد المرجان وللتجارة المرتبطة بهذه الموانئ ومنحناها للمودة التي نكنها له بسبب الخدمات الهامة التي قدمها لنا والوساطة التي قام بها أثناء المفاوضات لعقد معاهدة السلم التي أبرمت اليوم مع السيد الفارس دي تورفيل ملازم القوات البحرية لإمبراطور فرنسا القوي، وهذا العقد بيننا تم تحديده حسب البنود الآتية : في 23 أفريل 1684.

- **البند 1** : إننا نعلن أن السيد ديسو مالكا لباستيون فرنسا القالة، رأس الحمراء، بونة، والأماكن الأخرى الملحقة به (الباستيون) مانعين منذ الآن وبصفة دائمة كل تطلع إليها أو القيام بالاتجار فيها (أي في هذه الأماكن) في أية سلعة بدون موافقته وبدون رخصة صريحة منه.

- **البند 2** : نفس الترتيبات المنصوص عليها في البند 2 من معاهدة 1679.

- **البند 3** : نفس ترتيبات البند 3 في المعاهدة المذكورة مع إضافة هذه الجملة «وإحاطتها بسور (أي الرحى الموجودة على المرتفعات) لمنع أي اعتداء قد يقع من طرف السكان».

- **البند 11** : تعهد المعني ديسو بإرسال مركبين في كل سنة إلى مدينة الجزائر للتجارة ويمكن له أن يبعثها بعد ذلك إلى باستيون القالة أو إلى أي مكان آخر على الساحل بدون أن يجبر على شحن جلود أو أية سلعة أخرى رغما عنه.

[1] جمال قنان: معاهدات... ، المرجع السابق، ص ص 342.....350.

• البند 13 : مقابل هذا الامتياز الذي نمنحه للسيد ديسو وذويه ونمنعه عن كل واحد دون موافقته فإنه يدفع لديواننا أربعة وثلاثين ألف دوبل ذهب كل سنة على ستة أقساط متساوية، التي تدفع في كل شهرين وفي مقابل ذلك فإننا نتعهد بإبقائه هو وذويه في التمتع باطمئنان باستغلال امتياز الباستيون والأماكن الملحقة به.

• البند 14 : اعترافا منا بالجهود والصعوبات والمصاريف التي تكبدها المعني ديسون من أجل اقرار السلم الذي أبرمنا معاهدة لهذا الغرض بواسطته مع إمبراطور فرنسا والذي يبقى مكلفا لتطبيق ما جاء فيها. ولهذه الاعتبارات فإننا سنعفيه من دفع اللزمة لمدة سنتين سواء المستحقة للديوان أو التي لباي قسنطينة أو لقائد القل والتي ستبدأ في حسابها ابتداء من أول أغسطس المقبل، إننا نعفيه منذ الآن من اللزمة المستحقة للديوان ونتعهد بإعفائه من طرف باي قسنطينة وقائد القل، وعندما تمر السنتان فإنه سيبدأ في دفع اللزمة كما تم تحديدها في المعاهدة.

حررت في نسختين وأشهرت في دار السلطان والديوان مجتمعا بحضور الأماجد : اسماعيل باشا، الحاج حسين داي والمفتي والقاضيين الحنفي والمالكي وآغا الميليشيا ورجال الفقه والعدالة والحرب.

في 8 من هلال جمادى الأولى 1095 الموافق 23 أفريل 1684.

الملحق رقم (04)

معاهد عام 1106هـ/ 1695 م[1]

• **البند 1** : في هذه الحالة، وبرعاية الله، ففي المدن والموانئ التابعة للجزائر المحروسة دار الجهاد المنصورة ومن الآن فصاعدا، فإن التجار الموفدين من طرف صديقنا ملك فرنسا قد رخص لهم بأمر من ديواننا بالقيام بالبيع والشراء كما يبدو لهم حسب العادات القديمة في باستيون والقلعة[2] وفي مدينة بونة وفي موانئ جيجل، بجاية، والقل، ومن جديد فإن التجار الفرنسيين المشار إليهم أعلاه سيعودون إلى المباني التي كانوا يقيمون فيها والتي هي ضرورية لاستثمار تجارتهم، وبمقتضى الاتفاق فإننا نعتبر أن هذا الطلب حق ولذا فمن الضروري تلبية كل المطالب التي قدموها في هذا الشأن، لتأدية الغرض من هذا الاتفاق ؛ وعلى ذلك ووفقا للعادة القديمة فإنه لا يحق لغير التجار الفرنسيين المعنيين ولا لأي تاجر من جنس آخر أي كان من آن يتدخل في تجارة المتعهدين الفرنسيين لا في الشراء ولا في البيع ولا وضع العراقيل للعمليات التي يقومون بها لصالح تجارتهم.

حرر هذا المكتوب في آخر محرم الحرام عام 1107.

• **البند 2** : بمشيئة الله، فمن الآن فصاعدا إذا التقت سفن «الايالة»[1] المحروسة دار الجهاد بأجفان وفرقاطات وغيرها التي تدخل وتخرج من موانئ هذه المملكة بالسفن الفرنسية وبمراكب صيد المرجان ذاهبة أو آتية والتي تخص تجار الباستيون والقلعة وبعد تبادل التعارف فيما بينها فإنه يترك لها كامل الحرية، إذا كانت مزودة بالرخص والجوازات مستخرجة من الباستيون والقلعة وبعد ما يتم تفحصها بعناية وتثبت صحتها، لمتابعة رحلتها ولا يجوز التعرض لها ولا لبحارتها تحت أي مبرر كان. وإذا حدث أن مركبا من مراكب صيد المرجان مزودة بجوازات أو أسيئت معاملته من طرف سفننا وأسر بحارته واستولى على أمتعتهم وحسب العادة فمجرد قيام الوكيل الفرنسي المقيم في مدينة الجزائر بالمطالبة بهذا المركب وحمولته فإنه سترد له كما سيطلق سراح الأسرى الذين كانوا على متنه.

هذا هو الاتفاق وهكذا كان ضبطه.

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

• **البند 3** : من الآن فصاعدا وعلى اعتبار أن الباستيون المشار إليه أعلاه والقلعة والرأس الحمراء أنها كلها في حالة فوضى وخراب بسبب إهمالها وهجرها ولذا فمن الضروري إعادة بنائها وتصليحها لتصبح جيدة لإيواء مستخدمي الباستيون الذين هم في عدد كبير، ولهذا الغرض فإنه

[1] جمال قنان: معاهدات.... ، المرجع السابق، ص ص 368....377.

يرخص لهم شراء المواد الضرورية من كل نوع للقيام بهذه الإصلاحات في هذه الأماكن لأجل إعادتها إلى الحالة التي كانت عليها في السابق، ويمنع على أي أحد وضع العراقيل أمامهم ومنعهم من اقتناء الأشياء التي هم في حاجة إليها. ومن جهة أخرى فإنه يرخص لهم باقتناء المواد الضرورية لعيالة مستخدمي الباستيون والأماكن الأخرى وخاصة الدقيق، وبهذا الخصوص فإنه يسمح لهم ببناء رحى واحدة في المكان المناسب حيث تكون الرياح ملائمة كما يرخص للباستيون والقلعة بإقامة سور حول هذه الرحى يكون مبنيا من الطين وبسمك رقيق وعلى علو منخفض، وبالنتيجة فإننا نرخص بكل الأمور المشار إليها أعلاه للتجار الفرنسيين المشار إليهم أعلاه ونمنع بهذا الخصوص على كل واحد التدخل في هذه الشؤون ووضع عراقيل في طريق ذلك.

حرر هذا المكتوب في آخر محرم الحرام عام 1107.

• **البند 4** : وإذا حدث أن وقع بمشيئة الله وقدرته العلية، إن احتاج التجار المقيمين في الباستيون وفي القلعة، للمواد الغذائية اليومية كالقمح بسبب المجاعة التي تكون قائمة في المدن المجاورة وفي هذه الحالة يتعين على العرب أن لا يضعوا العراقيل ولا يؤخروا وصول هذه المؤن التي يكون الفرنسيون قد اشتروها، ولا يجوز حدوث أي نزاع حول هذا. ومن جهة أخرى، ولتموين مستخدمي الباستيون والأماكن التابعة له في مراكز إقامتهم فإنه يحق لهم اقتناء المواد التموينية في المناطق المجاورة لبونة والأماكن الأخرى بسعر السوق. ويمنع على أي كان وضع العراقيل ومنع ذلك، ووفقا للعادة القديمة ولغرض إعالة النساء وأطفال التجار المقيمين في الباستيون والأماكن اللاحقة به بأنه يسمح له بشحن مركبين فقط من القمح لإرسالهما إلى فرنسا لعائلاتهم كل سنة.

• **البند 5** : إن الخمسمائة بطاك التي تدفع حاليا كل شهرين لقائد حامية بونة تحت عنوان الهدايا وحسن الجوار، ومن الآن فصاعدا لن يدفع لقائد بونة أي شيء[1] من هذه البطاكات التي ستدفع إلى الجزائر بعد الآن ولن يستخلص قائد حامية بونة سوى ثلاثة آلاف بطاك سنويا والتي ستوزع على أقساط مثل اللزمة وتدفع له في الآجال نفسها ولن يسمح بتقديم أي طلب بهذا الخصوص.

أما الهبات التي دخلت في حكم العادة والتي تقدم لشيوخ العرب فإنها ستمنح حسب الطريقة التي وضعها القبطان صانصون في الماضي، وكل طلب أو تطلع إلى ما فوق ذلك فإنها لن تقبل سواء من طرف قائد مدينة بونة أو من طرف أي شخص آخر، ولن يسمح لأي أحد من الموظفين بالدخول إلى الباستيون بدون رخصة صريحة من الديوان.

ومن أجل كل هذه الأشياء المشار إليها أعلاه حررنا هذا المكتوب في آخر محرم الحرام 1107.

• **البند 6** : الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب الحكومية الجارية حاليا في مدينة بونة بعد سنة منذ الآن[2]. وإذا دخلت إلى الميناء سفينة من جنسية أخرى فإنها لا تشحن بأي سلعة لا بالزيت ولا بالعسل ولا بالجلود ولا بأية سلع أخرى ولا تقوم لا ببيع ولا بشراء أي شيء، إذ أن ذلك وفقا فقط على التجار الفرنسيين المشار إليهم أعلاه، كما يجب على معلم الدبايغية

بيع الجلود التي يجمعها بنفس السعر الذي كان جاريا على عهد القبطان صانصون ولا يجوز بيعها لأي شخص آخر سواء كان ذلك كثيرا أم قليلا. فالزائد عن حاجة الدباغين من الجلود تباع فقط للتجار الفرنسيين الذين يجب عليهم شراؤها، وحسب العادة القديمة، فإنه تم ضبط أي شخص من جنسية أخرى يزاول مهنة التجارة يشتري ويبيع ويقتني الجلود فإن هذه السلع سوف تصادر لمصلحة الخزينة. إن القمح والمواد التموينية الأخرى كالكسكسي، والضرورية لمعاش تجار الباستيون وملحقاته يمكن شحنها حسب العادة في المراكب بدون أن يعترض أحد على ذلك، كما يرخص لها بإقامة قسيس معهم (تجار الباستيون) ولا يحق لأحد أن يتدخل في التغييرات والتبديلات المتعلقة بالمستخدمين في هذه الأماكن ولا في الأشياء الأخرى بل يجب التمسك ومراعاة التقاليد المتبعة على عهد القبطان صانصون بهذا الخصوص.

• البند 7 : إن مسؤولي الباستيون والقلعة والتجار الفرنسيين المستقرين بهما وكذلك في الرأس الحمراء وبونة والقل وجيجل وبجاية وفي الأماكن التي اصطادوا بها قطعا جميلة من المرجان فإن القائم على رعاية شؤونهم سيتبع نفس التقاليد، كما كان في الماضي، ولا يحق لأي شخص آخر وضع العراقيل أمامه ولا لأي أجنبي التدخل في شؤونهم ولا إيذائهم وفي حالة ما إذا احتاجوا إلى المواد المعاشية أو التي يحتاجونها لمعداتهم وأدواتهم فإنه يرخص لهم شراؤها وكذلك قبول خدمات جيرانهم لمساعدتهم بشرط دفع ثمن ذلك، وحسب السعر الجاري.

• البند 8 : وفي الوقت الحالي فإن المراكب التي تصل إلى القل لشحن الجلود والشمع التابع لباي قسنطينة فإن قائد القل يستخلص رسما مقداره عشرة في المائة من المبلغ المرسل لدفع ثمن الشحونات حسب التقليد وعلى ذلك فإن المركب يعفى من أي رسم ولن يطلب منه حتى مقدار صول. لقد وجهت من جديد تحذيرات لتجار الشمع والزيت بعدم خلط هاتين السلعتين بمواد أجنبية، وحسب الشروط المشار إليها أعلاه فإن الشمع والجلود لا يجوز بيعها لغير التجار المشار إليهم أعلاه لا للمسلمين ولا للمسيحيين، واضعين في اعتبارهم هذه المعاهدة، فلا يجوز أن يبيعوها لأي أحد آخر. ذلك أن التجار الفرنسيين يدفعون كرسم، واحد بطاك على كل قنطار من الشمع وبذلك فإن بيعها لغيرهم يلحق خسارة كبيرة بالخزينة وبالتجار الفرنسيين إذا قام تجار آخرون باقتناء هاتين السلعتين مما يؤدي إلى تقويض دعائم اتفاقنا. وإذا كان بالرغم من هذه التحذيرات من سمح لنفسه بعصيان هذه الأوامر الصادرة عن الديوان، ومنا، وثبت ذلك فإنه حسب العادة القديمة يتم مصادرة ممتلكاتهم لمصلحة الخزينة كما يتم القبض عليهم ويشد وثاقهم. ولمراعاة ما تمّ التنصيص عليه فإن القيادة والآغوات سيزودون بتعليمات صريحة للسهر على تنفيذ ذلك. وإذا وصلتنا شكاوى من تجار الباستيون في هذا الخصوص فإن القياد والآغوات وقواد الحاميات يعتبرون مسؤولين عن ذلك مسؤولية شخصية، وهذه الأوامر أعطيت من طرفنا كلنا.

• **البند 9** : إن محتوى هذا المكتوب هو كما يلي : إذا حدث بيننا وبين فرنسا تجاوزات وأدت هذه إلى بتر السلم بيننا، لا قدر الله، فإنه لايجوز إقلاق وإزعاج الفرنسيين المقيمين في الباستيون بأية طريقة كانت، بسبب ذلك، ولا يلحق بهم أي أذى، ذلك أن أمور التجارة يجب أن تترك بعيدة عن شؤون الحكومة، ولا يجوز الخلط بينهما بأي حال من الأحوال ذلك أن التجار يجب أن يكونوا دائما تحت حماية المعاهدات وعلى كل، فإن وضعهم يجب أن يكون حرا ومريحا تحت كل الظروف ونفسهم مريحة ليستطيعوا الاستفادة وجني الأرباح، إذ أن وجودهم في هذا الجزء من البلاد يعود بفائدة كبيرة للديوان ولكل الشعب بتسديدهم بدقة وفي أوقاتها المحددة اللزمة والعوائد المطلوبة، وعلى ذلك فإن تجار هذه الأمة يجب ألا تساء معاملتهم ولا إذايتهم بأية طريقة، واستجابة لرغبتهم حررنا هذا المكتوب والسلام.

• **البند 10** : محتوى هذا الاتفاق تحدد كما يلي :

عندما يقوم الباستيون حسب العادة بإرسال مركبين إلى الجزائر المحروسة وبعدما يقوم هذان المركبان ببيع وشراء ما يريدونه ويريدان العودة إلى الباستيون والقلعة أو إلى موانئ أخرى فإنه سيعطى لهما رخصة الخروج والإبحار إذ أنهم أخذوا كل الأشياء التي هم في حاجة إليها ولا يلزمون باقتناء أشياء أخرى هم في غير حاجة إليها، سواء من الجلود أو الشمع أو غيرها من السلع، ولا يجوز لأي أحد أن يجبرهم على ذلك بقوة.

• **البند 11** : وزيادة على ذلك ومن الآن فصاعدا فإن التجار المشار إليهم أعلاه، وبمقتضى حقوق الملكية وحقوق الراية فإن رغبتنا ورخصتنا تحددت كما يلي[1].

وما داموا لم يفهموا ذلك بمحض إرادتهم (التجار من غير الفرنسيين)، فإنه يمنع منعا صريحا وبشدة على كل تاجر من أية جنسية يكون الاستقرار على هذه السواحل وفي مقابل ذلك فإن التجار الفرنسيين سيدفعون في آخر كل سنة وعلى ستة أقساط تدفع كل شهرين بحيث أنه عند نهاية السنة يتم دفع المستحق من اللزمة الذي هو أربعة وثلاثون ألف صيام[1] التي تسلم إلى الخزينة وفي مقابل ذلك فإننا نحن من جهتنا قد أعطينا عهدا لتجار الباستيون بأننا سنضفي عليهم دائما حمايتنا ورعايتنا.

• **البند 12** : إن النقود التي ترسل من التجار الفرنسيين المقيمين في الجزائر المحروسة، دار الجهاد إلى تجار الباستيون لا تخضع لأية ضريبة ولا لأي رسم جمركي وكذلك النقود التي ترسل إلى وكيل الباستيون المقيم في مدينة الجزائر كما يعفون من أي رسم على المواد المعاشية لاستهلاكهم الشخصي، ويحق لهؤلاء التجار التبديل والاستغناء عن خدمات مستخدميهم كلما بدا لهم ذلك بدون أية عرقلة ولا أي اعتراض من أحد، كما لا يحق للوكلاء الاستدانة وتحت أي مبرر كان ومهما كان المبلغ ضئيلا ؛ فلا يضمن هؤلاء التجار عمليات وكلائهم بهذا الخصوص، لقد أعطيت تعليمات محددة في هذا الشأن لمنع كل مفاجأة في هذا الصدد.

وكل السيد انيت كاسيل تاجر بالباستيون الذي امتثل أمامنا وعبر عن رغبته في التصرف والتمتع بالباستيون والقلعة، تحت رعاية ومساعدة الديوان، واستجابة إلى رغبته وعدنا بحماية تجاره. وأن العوائد التي تم التنصيص عليها في هذه المعاهدة سواء منها تلك التي تدفع للخزينة أو التي تدفع لباي قسنطينة ولآغة بونة وقائد القل سيبدأ في حسابها في أول يوم من شهر شوال وبذلك يكون قد أعفوا من دفع اللزمة لمدة ثمانية أشهر اعتبارا للخسارة التي تكبدوها، فلا يطلب منهم شيء عن الشهور الثمانية هذه ولا حتى مقدار صول واحد، ولا يطالبهم لا باي قسنطينة ولا آغا بونة ولا قائد القل بأي شيء عن هذه الشهور الثمانية حتى انتهائها وبعد ذلك فإن السيد كاسيل والتجار الذين معه سيقومون بدفع المستحق عليهم من الإتاوات والهدايا التقليدية بدون إنقاص أي شيء حسب التقاليد القديمة سواء بالنسبة للخزينة أو لباي قسنطينة أو لآغا بونة أو لقائد القل.

• **البند 14** : حررت نسختان من هذه المعاهدة وقرئت من طرف المبجلين أعضاء الديوان في دار السلطان بمحضر الأقوى والأشرف الداي الحاج أحمد وبحضور الفقهاء والقضاة وكل قادة الميليشيا المنصورة وكلهم مجتمعون وبحضور السيد أنيت كاسيل التاجر كذلك، لقد حرر هذا الاتفاق بالتاريخ أعلاه والذي يجب احترامه والعمل به حسب الشروط المبينة والوعود المدرجة فيه.

لقد وافق كل من الأسعد الأقوى الداي المشرف والسيد انيت كاسيل التاجر على ما جاء فيه، ووقعاه وتعهدا علانية على احترامه، مهددين كل من تسوّل له نفسه بمخالفته وتجاوزه بأشد أنواع العقاب الذي يستحقه.

• **البند 15** : من الآن فصاعدا فإن المتعهدين بالتصرف والتمتع بالباستيون سيكونون في مأمن من كل خوف ومضايقة، لقد امتثل السيد كاسيل أمام الديوان الكبير الموقر وأمام الأسعد المبجل الباشا وبحضور كل الميليشيا المنصورة الذين اتفقوا جميعهم على وضع حد لكل الادعاءات والمزايدات من أي نوع لأجل تأمين حماية الباستيون حسب العادة، من كل مضايقة.

لقد مر تجار كثيرون قبل هذا التاريخ على الباستيون والأماكن الملحقة به وعلى الموانئ الأخرى من هذه المملكة وإذا كان لأحد دين على أي أحد من هؤلاء أكان مستقرا أم تاجرا عابرا فإن هؤلاء الأشخاص غير الذين هم الآن في الباستيون، وعلى ذلك فإن هذه المطالب والادعاءات تعتبر لا أساس لها وغير مقبولة، فالديوان الموقر يعلن أنه لا يرضى على هذا النوع من الادعاءات والمزايدات على اعتبار أن التجار القدامى غير هؤلاء الجدد وأن هذا النوع من القضايا يجب أن لا يلتفت إليها في الموانئ والأماكن المشار إليها أعلاه ولا يقبل حدوث مضايقات ومزايدات حول هذه الأمور.

حرر في آخر محرم الحرام عام 1107.

الملحق رقم (05):

إقرار وتثبيت للمعاهدة الخاصة بالباستيون المبرمة عام 1695 في 6 أفريل 1718م[1]

في هذه السنة 1130 وفي أول هلال جمادى الأولى لقد تم بعون الله انتخاب محمد أفندي داي لحكومة ومدينة الجزائر دار الجهاد بالموافقة العامة لكل أفراد الأوجاق والعلماء الأتقياء وكبراء البلاد، لقد تقدم السيد سوب وكيل المعنيين في الباستيون والمقيم في هذه المدينة (الجزائر) إلى الديوان وطلب منا الإقرار وتثبيت معاهدة الباستيون التي بين يديه، لقد اعتبر هذا الطلب حقا ومعقولا لذلك فإنه أقرت وثبتت هذه المعاهدة بجميع بنودها ليعمل بها الطرفان وينفذاها كما تعهد باحترام وعدم المساس بأي بند من بنودها. إن المباني الموجودة في القالة لا يزاد عليها ولا ينقص منها، وطلب الوكيل المعني الترخيص للمستفيدين بالارتياد إلى تكوش للتجارة، كما في الأماكن التي نصت عليها هذه المعاهدة، ورخصنا لهم بذلك[2]. ولأجل ألا يقوم أحد بعمل شيء يخالف هذه المعاهدة فقد حرر المكتوب ليسلم السيد المعني سوب، لتنفيذ ما جاء فيه والامتناع عما يخالفه.

حرر في أول هلال جمادى الأولى سنة 1130 الموافق ليوم 6 أفريل 1718.

[1] جمال قنان: معاهدات.... ، المرجع السابق، ص 378.

الملحق رقم (06):

إقرار وتثبيت للمعاهدة الخاصة بالبابستيون المبرمة سنة 1695 مع إضافة ترتيبات جديدة ضمنت داخل بند الحق بهذه المعاهدة في عام 1144هـ/ 1731م. [1]

موضوع تحرير هذا المكتوب هو مايلي :

في عام ألف ومائة وأربعين تم تغيير وكيل الباستيون وحل محله القبطان فاينيكس الذي امثل أمامنا وعرض علينا المعاهدات المبرمة التي أقررناها على الأسس التي وضعت عليها، كما ثبتناها كذلك، كما عرض علينا الاتفاق الذي أبرمه مع باي قسنطينة، وبعدما تفحصنا كل شروطه التي نعرفها والتي بمقتضاها يمده الباي ابننا كل سنة بمائتي قفيز من القمح من بونة [2]، حسب العادة وبسعر عشرة قروش قسنطينية للقفيز، كما هو سعر بيعه في مدينة بونة، وكما يشتريه مسلمو هذه المدينة ؛ ولن يحصل عليه بأقل من هذا السعر ولو بصول واحد، كما لا يطلب البائع سعر أكثر من هذا، ولن يباع ولو حبة واحدة من القمح ولا الشعير ولا الفول ولا الشحم لأي أحد من أية جنسية لغير الفرنسيين، سواء للإنجليز أم للجنويين ولا للهولانديين ولا لليونانيين لأن وكيل الباستيون بمقتضى الشروط المنصوص عليها في المعاهدات، يدفع اتاوات للحامية ولقائد بونة وإلى قسنطينة.

لقد قدم القبطان فاينيكس بطلب حول هذا الموضوع أمامنا وحررنا لهذا الغرض بندا مستقلا وضعناه بين يديه لن يبدل ولن يحرف، وإذا اعترض أحد على هذا الاتفاق فلن يلقى منا قبولا، ويجب على آغا الحامية وحاكم المدينة معاقبة كل من يخالف هذا الاتفاق والتبليغ عنه إلى الجزائر، على أن كل هذه المواد يجب أن تصدر إلى فرنسا.

حرر في شهر محرم الحرام سنة 1144.

التوقيع : أمير الأمراء عبدي باشا حاكم الجزائر المحروسة.

ملحق : إذا قام أحد من غير جنسية القبطان المعني وكيل الباستيون بشراء القمح أو الشعير أو الفول من ميناء بونة أو في سكيكدة وتكوش أو أي فرنسي آخر من غير علم فرنسيي الباستيون فإن هذا يخالف إرادتنا ولن يحظى بموافقتنا، فإذا استطاع الفرنسيون طرده فليطردوه في الحين ولن يستطيع أحد التعرض ومنع ذلك.

الملحق رقم (07):

[1] جمال قنان: معاهدات... .، المرجع السابق، ص ص 381...382.

إقرار وتثبيت للمعاهدة الخاصة بالبابستيون المبرمة سنة 1965 في 23 ما 1767 مع إضافة ترتيبات جديدة[1]

مضمون هذا المكتوب هو مايلي :

في عام ألف وستمائة وثمانين وفي أواخر شهر ذي الحجة فإن وكيل الباسيتون (بمدينة الجزائر) قد تغير وحل محله السيد مايفرون، وعلى اعتبار أنه تم الاتفاق في الماضي مع السيد كاسيل على دفع إتاوات في كل مرة يتم فيها تغيير الوكيل وهي مفصلة كالآتي :

للسيد الباشا عشرة آلاف قرش قسنطيني وتدفع كذلك ستة آلاف صيام إلى مانحي الجوازات، لكنه في هذه السنة السعيدة قد تم الاتفاق مع قنصل فرنسا المدعو فالبير بكونه في المستقبل إذ تم تغيير وكيل الباستيون فإن الإتاوات المنصوص عليها أعلاه لن تحصل قبل عشر سنوات لكن الإتاوات من الأقمشة، ستبقى سارية المفعول وتحصل دائما عند تغيير الوكيل سواء مرت عشر سنوات أم لم تمر.

قد تم الاتفاق على هذا كله حسب هذا الترتيب ويدفع السيد مايفرون العوائد كما جرت به العادة في الماضي سواء تلك التي تتعلق بالقماش أو النقود، وفي المستقبل إذا لم يتم تغيير الوكيل بعد عشر سنوات فإن الوكيل القائم سيحصل على تثبيت اعتماده ويدفع العوائد من الأقمشة والنقود. هكذا تم الاتفاق على هذا الترتيب لينفذ عند المناسبة.

حرر في 25 ذي الحجة سنة 1180.

[1] جمال قنان: معاهدات.... ، المرجع السابق، ص 386

الملحق رقم (08):

معاهد السلم بين فرنسا "وإيالة" الجزائر المبرمة في 1216هـ/1801م[1]

إن الحكومة الفرنسية و«إيالة» الجزائر تعترفان بكون الحرب ليست حالة طبيعية بين الدولتين وإنه مما يتلاءم وكرامة ومصالح كل منهما هو إعادة أواصر العلاقات القديمة بينهما.

وبمقتضى ذلك فإن مصطفى باشا داي، باسم «إيالة» الجزائر والمواطن شارل فرانسوا ديبوا تانفيل القائم بالأعمال والمفوض العام للعلاقات الخارجية والتجارية للجمهورية الفرنسية مزودا بصلاحيات مطلقة من طرف القنصل الأول لإقرار السلم مع «الإيالة»

- **البند 1** : تعاد العلاقات السياسية والتجارية بين الدولتين إلى الحالة التي كانت عليها قبل القطيعة.

- **البند 2** : إن المعاهدات والاتفاقات والمشارطات القديمة يتم إعادة إقرارها والتوقيع عليها في اليوم الذي يوقع فيه على هذا الاتفاق من طرف كل من الداي ووكيل الجمهورية.

- **البند 3** : تعيد «إيالة» الجزائر إلى الجمهورية الفرنسية امتيازات الشركة الافريقية بنفس الطريقة وبنفس الشروط التي كانت تتمتع بها فرنسا قبل القطيعة.

- **البند 4** : إن النقود والأمتعة والسلع التي استولى عليها أعوان «إيالة» الجزائر في الوكالات (وكالات الشركة) سيتم استردادها بعد

استخلاص المبلغ المستحق من العوائد منها عند إعلان الحرب في 7 نيفوس (27 ديسمبر 1798) من العام السابع، ولهذا الغرض فإن الطرفين يعدان حسابهما لتسوية هذه المسألة بالتراضي.

[1] جمال قنان: معاهدات... ، المرجع السابق، ص ص 392.....395.

• **البند 5** : لا تدفع اللزمة إلا بعد أن يستقر الفرنسيون في مراكزهم.

• **البند 6** : وعند هذا التاريخ ولغرض تعويض الشركة الإفريقية عن الخسائر التي تكبدتها فإن الداي يمنحها الإعفاء عن اللزمة لمدة سنة.

• **البند 7** : لا يمكن استرقاق الأسرى الفرنسيين في مملكة الجزائر في أي ظرف وتحت أي مبرر كان.

• **البند 8** : إن الفرنسيين الذين تم أسرهم تحت راية عدو «الإيالة» لا يجوز استرقاقهم حتى ولو قام المركب الذي أسروا عليه بالدفاع عن نفسه، إلا إذا كانوا من بحارة هذا المركب أو جنود وأسروا بأيديهم أسلحة.

• **البند 9** : إن الفرنسيين العابرين أو المقيمين في مملكة الجزائر يخضعون لسلطة وكيل الحكومة الفرنسية ولا يجوز لا «للإيالة» ولا لأعوانها أن يتدخلوا في شؤون الإدارة الداخلية لفرنسا في إفريقيا.

• **البند 10** : لا يجوز إجبار المراكب الفرنسية سواء منها التابعة للدولة أو للخواص على شحن أي شيء رغما عنها ولا التوجه إلى أية جهة لا تريد الذهاب إليها.

• **البند 11** : لا يعتبر وكيل الجمهورية ملزما بتسديد أي دين للخواص من أمته إلا إذا تعهد بذلك كتابة.

• **البند 12** : وإذا حدث نزاع بين فرنسي وواحد من الرعايا الجزائريين فإنه لا يمكن محاكمته إلا من طرف السلطات العليا بحضور المفوض (القنصل) الفرنسي.

• **البند 13** : إن سعادة الداي يتعهد بتسديد كل المبالغ التي يكون رعاياه قد اقترضوها من الفرنسيين كما يتعهد المواطن تانفيل باسم حكومته بتسديد كل الديون المشروعة المستحقة للرعايا الجزائريين.

• **البند 14** : كل ممتلكات الفرنسيين الذين توفوا في الجزائر توضع تحت تصرف المفوض (القنصل) العام للجمهورية.

• **البند 15** : يحق للقائم بالأعمال ولأعوان الشركة الإفريقية اختيار مترجمهم وسماسرتهم.

• **البند 16** : إن القائم بالأعمال والمفوض العام للجمهورية الفرنسية يستمر في التمتع بكل الاعتبارات والحقوق والحصانة والامتيازات التي منحتها له المعاهدات القديمة كما يحتفظ بحق السبق والأولوية على كل أعوان الأمم الأخرى.

• **البند 17** : إن مسكن المفوض (القنصل) الفرنسي يعتبر حرمة ولا يجوز لأية قوة عمومية (شرطة وجمارك الخ ...) الدخول إليه إلا إذا طلب المفوض الفرنسي نفسه ذلك من رئيس حكومة الجزائر.

• **البند 18** : في حالة القطيعة، لاسمح الله ! بحدوث مثل ذلك أبدا، فإنه يعطي للفرنسيين مدة ثلاثة أشهر أجلا لإنهاء أعمالهم، وخلال هذه المدة

فإنهم يتمتعون بحرية كاملة وحماية مطلقة في ظل المعاهدات كما في حالة السلم والمراكب التي ترتاد موانئ المملكة خلال الثلاثة أشهر هذه تتمتع بنفس هذه الامتيازات

• **البند 19** : إن سعادة الداي سيعين صالح خوجة للذهاب إلى باريس بصفته سفيرا.

حرر في 27 من شعبان سنة 1216، الداي مصطفى باشا. وبمقتضى الصلاحيات المطلقة الممنوحة من القنصل الأول بونابرت للقائم بالأعمال والمفوض العام للعلاقات الخارجية والتجارية للجمهورية في الجزائر -ديبوا تانفيل-.

الملحق رقم (09):

البند الإضافي في الملحق بمعاهدة 1695 الخاصة بالباستيون التي وقع إقرارها وتثبيتها في 1231هـ/ 17 مارس 1817م. [1]

سبب تحرير هذا المكتوب هو ما يلي :

بمقتضى معاهدات السلم القائمة بين بلاط فرنسا و« إيالة » الجزائر وأواصر الصداقة التي تربط بينهما فإن المعاهدات والاتفاقات التي أبرمت بينهما عام 1107 (الموافق لسنة 1695) لمصلحة الشركة الإفريقية والتي تم إقرارها وتثبيتها من جديد على عهد أحمد باشا داي الجزائر (1805) تقر من جديد وتثبت حسب الشروط التالية :

أن العوائد المنصوص عليها في اتفاق عام 1104 (1790) كان قد قدر مبلغها بأربعة آلاف وخمسمائة قرش بوني الذي يساوي ثلاثة بطاك شيك للقرش الواحد، تدفع كل شهرين، ومن الآن فصاعدا فإن هذه العوائد ترفع إلى مبلغ خمسة وعشرين ألف دورو الذي يساوي خمسة بطاك شيك للدورو الواحد وتدفع إلى ديوان الجزائر كل ستة أشهر ومجمل العوائد السنوية « اللزمة » يكون مبلغه خمسين ألف دورو المكونة من خمسة بطاك شيك للدورو الواحد.

وكذلك بالنسبة للإتاوة التي تدفع لباي الشرق (قسنطينة) فإنها تلغي تلك التي كانت تدفع كل شهرين والذي كان مبلغها خمسمائة قرش بوني ليحل محلها إتاوة مقدارها تسعة آلاف قرش بوني عن كل ستة أشهر يكون مجمل ما يدفع من هذه الإتاوة سنويا هو مبلغ أربع وخمسين ألف بطاك شيك والتي ستدفع من الآن فصاعدا إلى الخزينة بالجزائر على قسطين كل قسط مبلغه تسعة آلاف قرش بوني (27 ألف بطاك شيك) بشرط أن تبقى أسعار الجلود والشموع والصوف على ما كانت عليه في الماضي بالإضافة إلى تسليم خمسمائة قفيز من القمح للشركة كل سنة حسب سعر السوق.

كما تم الإتفاق على ألا يستقر في القل ولا في مدينة جيجل لا أعوان القنصل ولا أعوان الشركة، كما لا يسمح لمراكبها بارتياد هذين الميناءين، وإذا ما رغب سكان المدينتين في بيع الشمع والشحم والجلود فإنه يتحتم عليهم حمل هذه السلع إلى بونة حيث يستطيع الفرنسيون شراؤها هناك حسب العادة المتبعة، وإذا ما قام هؤلاء ببيع هذه السلع في غير مدينة بونة أو لأشخاص آخرين من غير فرنسيي الشركة فإن هذه السلع سوف تصادر لمصلحة الخزينة والتجار يعاقبون بشدة. كما اتفق كذلك بكون الفرنسيين المستقرين في بونة لا يستطيعون اكتراء أكثر من ثلاثة أو أربعة منازل لسد حاجة تجارتهم وحفظ المرجان ؛ ولا يسمح لهم باستئجار منازل أخرى.

وعلى هذه الشروط تم عقد هذا الاتفاق في الجزائر في سنة 1232 في 25 من شهر ربيع الأخير.

[1] جمال قنان: معاهدات... ، المرجع السابق، ص ص 397.....399.

ملحق : إن الإتاوة التي تخص القنطارين من المرجان والتي تدفع إلى مدينة الجزائر تتكون من قنطار من الصنف الأول والقنطار الآخر من الصنف الثاني بدون المساس بالقنطار من المرجان الذي يدفع عادة لباي الشرق ولا بالإتاوة التي تدفع كل عشر سنوات للباشا والتي مقدارها ألفي قرش بوني ولا بتلك التي تدفع للكتاب الكبار والتي مقدارها ألف ومائتان وثلاثة وتسعون قرشا تحت اسم حق اسكاريا (التسجيل).

الملحق رقم (10):

معاهدة اقتصادية 24 جويلية1235هـ/ 1820م[1]

الغرض من تحرير هذا المكتوب، حسب العادات والاتفاقات هو ما يلي :
تأكيدا للسلم وحسن التفاهم والصداقة القائمة بين بلاط فرنسا و« إيالة » الجزائر فإن المعاهدات المبرمة عام ألف ومائة وسبعة للهجرة (1695)

والرسائل المقرة لها تثبتها ونقرها من جهتنا في هذا اليوم الثالث عشر من شهر شوال من سنة ألف ومائتين وخمسة وثلاثين في عهد الأسعد العظيم حاكم الجزائر حسين باشا باركه الله ورعاه، بموافقة الديوان وبالشروط الجديدة التالية :

منذ الآن، فإن وكلاء الباستيون يجب أن يدفعوا أثناء فترة دفع مرتبات عساكر الأوجاق (كل شهرين) لخزينة «الإيالة» اثني عشرة ألف وخمسمائة بطاك كاملة وكل بطاك كاملة تساوي ثلاثة بطاك شيك مما يجعل المبلغ الإجمالي للسنة الكاملة هو خمسة وسبعون ألف بطاك كاملة، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يجب أن يدفعوا كذلك للخزينة قنطارين من المرجان كل سنة قنطار من النوع الرفيع والقنطار الآخر من النوع المتوسط، كما يجب أن يدفعوا لباي المشرق في نهاية كل ستة أشهر في الربيع وفي الخريف ثمانية آلاف بطاك كاملة، بحيث يكون المبلغ الإجمالي الذي سيدفع له هو ستة عشرة ألف بطاك كاملة، وكذلك يدفعون له كل سنة قنطارا من المرجان، وبالمقابل فإن سعر الجلود والصوف والشمع الذي يشترونه يبقى ثابتا على السعر القديم كما أنهم يستطيعون شراء كل سنة خمسمائة قفيز من القمح لأجل معاشهم حسب السعر الجاري في السوق. ولا يسمح باستقرار الأعوان الفرنسيين في كل من مدينتي القل، وجيجل كما يمنع على مراكبهم الارتياد إلى هذين الميناءين ولا شراء أية سلعة بها : لا الصوف ولا الشمع ولا الجلود. وعندما يريدون اقتناءها فإنهم سيشترونها في بونة وحسب العادة فإن الفرنسيين هم وحدهم الذين لهم الحق في شراء هذه المواد وأنه لايجوز بيعها في غير هذا المكان (بونة) ولا لأحد غيرهم، وسيعرض المخالفون لمصادرة أملاكهم ومتابعتهم، كما أننا لا نقبل بقيام الوكيل الفرنسي باكتراء أكثر من ثلاثة أو أربعة منازل في بونة، وصيادوا المرجان لا يجوز لهم اكتراء غيرها بأسمائهم وبالإضافة إلى ذلك، عند مرور كل عشر سنوات فإنه سيدفع للباشا الإتاوة

المستحقة على الباستيون والتي مبلغها ألفا بطاك كاملة والتي يطلق عليها اسم نقود الباشماك، وكذلك إتاوة الكتاب الكبار وغيرهم والتي مقدارها ألف ومائتان وثلاثة وتسعون بطاكا كاملة كما نص بذلك في المعاهدة القديمة، وكلما تغير وكيل الباستيون (المقيم في مدينة الجزائر) فإنه يجب عليه دفع هاتين الإتاوتين لمستحقيها.

حرر في 13 شوال سنة 1235 الموافق 24 جويلية 1820.

[1] جمال قنان: معاهدات.....، المرجع السابق، ص ص 399.....401.

الملحق رقم (11):

معاهدة الاستسلام في 05 جويلية 1830م[1]

«اتفاق بين الكونت دي بورمون القائد العام للجيش الفرنسي وسموه داي الجزائر».[1]

تسلم القصبة وكل الحصون التابعة للجزائر وكذلك ميناء هذه المدينة للقوات الفرنسية هذا الصباح، على الساعة العاشرة بتوقيت فرنسا.

يتعهد القائد العام للجيش الفرنسي لسمو داي الجزائر بأن يترك له حريته وكذلك كل ثرواته الشخصية.

يستطيع الداي أن ينسحب مع عائلته وثرواته الشخصية إلى أي مكان يختار الاستقرار فيه، ومادام مقيما في الجزائر فإنه يكون هو وعائلته تحت حماية القائد العام للجيش الفرنسي، وستقوم فرقة من الحرس بضمان أمنه وأمن عائلته.

يؤمن القائد العام لجميع أفراد الميليشيا نفس الامتيازات ونفس الحماية.

تبقى ممارسة الديانة المحمدية حرة، ولن ينال من حرية السكان من جميع الطبقات ولا من دياناتهم، وممتلكاتهم وتجارتهم وصناعتهم.

إن القائد العام يتعهد بشرفه على احترام ذلك. إن تبادل هذا الاتفاق سيتم قبل الساعة العاشرة من هذا الصباح وستدخل القوات الفرنسية بعدها إلى القصبة، ثم على التوالي على كل حصون المدينة والبحرية.

في المعسكر أمام الجزائر 5 جويلية 1830.

دي بورمون　　خاتم الداي
حسين باشا

[1] جمال قنان: معاهدات ، المرجع السابق، ص ص 401-402.

فهرس المصادر والمراجع

المصادر العربية والمعربة:

1- خوجة حمدان: **المرآة**، تعريب محمد العربي الزبيري، الجزائر، 2005م.

2- الزهار أحمد الشريف: **مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار، نقيب أشراف الجزائر (1168-1246هـ/1754-1830م)**، تحقيق: أحمد توفيق، ط2، الجزائر، 1980م.

3- شالر وليام: **مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)**، تعليق وتقديم: إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1982م.

4- الشويهد عبد الله بن محمد: **قانون أسواق مدينة الجزائر (1695-1705م)**، تحقيق: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، ط1، الجزائر، 2006م،

5- المحامي محمد فريد بك: **تاريخ الدولة العثمانية**، تحقيق: إحسان حقي، دار النفاس، ط1، 1401هـ/1981م.

6- المزاري بن عودة: **طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وفرنسا وإسبانيا إلى أواخر القرن التاسع عشر (19م)**، تحقيق: يحي بوعزيز، ط1، دار البصائر للنشر والتوزيع، ج1، 2007م.

7- مقديش محمد: **نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار**، تحقيق: علي الزواوي ومحمد محفوظ، ط2، دار الغرب الإسلامي، المجلد8.

8- بن ميمون محمد الجزائري: **التحفة المرضية في الدولة البكدائية في بلاد الجزائر المحمية**، تقديم وتحقيق: محمد عبد الكريم، ط2، الجزائر، 2007م،

المصادر الأجنبية:

9- Grammont (HD) :Correspondance des consules d'Alger (1690-1742), Alger, jurden, 1890.

10- Grammont (HD): :Correspondance des consules d'Alger (1640-1742), Alger, jurden, 1887.

11- Grammont (HD):Histoire D'Alger sous les Domination Turque (1515_1830) Ernest Leroux 1987..

12- Haedo de Frcy Diego et Gramont: Histaire des Rois D'Alger in R.A N°24, 1880.

13- Lespes (R) ormille et port avant l'occupation: in R.A, 1934.

المراجع العربية والمعربة:

أ/ المراجع العربية:

14- أبو علية عبد الفتاح حسن وياغي أحمد: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، ديوان المبطوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

15- بالحميسي مولاي: **الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثماني**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 1981م.

16- براهامي نصر الدين: **تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني**، منشورات تالة، 2010م.

17- بن صحراوي كمال: **الدور الدبلوماسي ليهود الجزائر في أواخر عهد الدايات**، بيت الحكمة، ط1، 2009م.

18- بوعزيز يحي: **الموجز في تاريخ الجزائر**، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، ط3، 2009م.

19- بوعزيز يحي: **علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا (1500-1830م)**، دار البصائر، طبعة 2009م.

20- جلال يحي: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

21- الجيلالي عبد الرحمن: **تاريخ الجزائر العام**، ج2، دار الأمل للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

22- حساني مختار: **التراث الجزائري المخطوط في الداخل والخارج**، ج2، منشورات الحضارة، ط1، الجزائر، 2009م.

23- حليمي علي عبد القادر: **مدينة الجزائر نشأتها وتطورها ما قبل 1830م**، دار الفكر الإسلامي، ط1، الجزائر، 1972م.

24- الزبيري محمد العربي: **التجارة الخارجية للشرق الجزائري (1792-1830م)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، ط2، الجزائر، 1984م.

25- زروال محمد: **العلاقات الجزائرية الفرنسية (1791-1830م)**، الجزائر

26- سعد الله فوزي: **يهود الجزائر هؤلاء المجهولون، ج1**، دار قرطبة، ط2، الجزائر، 2005م.

27- سعيدوني نصر الدين: **النظام المالي للجزائر في أواخر العهد العثماني (1792-1830م)**، المؤسسة الوطنية للكتاب.

28- سعيدوني نصر الدين: **دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ورقات جزائرية**، دار الغرب الإسلامي، ط1، الجزائر، 2000م.

29- السليمان أحمد: **تاريخ مدينة الجزائر من النواحي (الحضارية والاجتماعية والسياسية والثقافية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د. ت).
30- عباد صالح: **الجزائر خلال العهد التركي (1514-1830م)**، دار هومة، ط2، الجزائر، 2007م.
31- عمر عبد العزيز عمر: **دراسات في التاريخ الأوربي الأمريكي الحديث**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992م.
32- عموره عمار: **الجزائر بوابة التاريخ ما قبل التاريخ إلى غاية 1962م**، ج2، دار المعرفة، الجزائر، 2006م.
33- غطاس عائشة: **الحرف والحرفيون (1691-1830م)**، الجزائر، 2002م.
34- غطاس عائشة: **الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها**، منشورات المركز الوطني للدراسات، الجزائر.
35- فواز عبد العزيز سليمان فواز وجمال الدين محمود: **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة حتى نهاية الحرب العالمية الأولى**، دار الفكر العربي، 1999م.
36- أبو القاسم سعد الله: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، دار الغرب الإسلامي، ط1، الجزائر، 1996م.
37- أبو القاسم سعد الله: **تاريخ الجزائر الثقافي**، ج1، دار الغرب الإسلامي، 1998م.
38- أبو القاسم سعد الله: **محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، ط3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.
39- أبو القاسم سعد الله:**تاريخ الجزائر الثقافي**، ج5، دار الغرب الإسلامي، ط1، بيروت، 1998م.
40- قنان جمال: **العلاقات الجزائرية الفرنسية (1790-1830)**، دار الميزان للنشر والتوزيع، الجزائر، (د. ط).
41- قنان جمال: **معاهدات الجزائر مع فرنسا (1619-1830م)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.
42- مداني أحمد توفيق: **محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1791م)**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.
43- مروش المنور: **دراسة عن الجزائر في العهد العثماني (العمل، الأصحار، والمداخيل)**، ج2، دار القصبة للنشر، 2009م.

44- الميلي مبارك: **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**، مكتبة النهضة، الجزائر.

45- نايت بلقاسم مولود قاسم: **شخصية الجزائر الدولية وهيبتها العالمية قبل 1830م**، ج2، دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م.

46- هلايلي حنيفي: **أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني**، دار الهدى، ط1، الجزائر، 2008م.

ب/ المعربة:

47- ألتر عزيز سامح: **الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية**، ترجمة: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989م.

48- حوليات شارل أندري: **تاريخ إفريقيا الشمالية**، تعريب: محمود مزالي والبشير بن سلامة، دار التونسية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972م.

49- ديورانت وايريل: **قصة الحضارة عصر لويس الرابع عشر**، ترجمة: محمد أبو دره، مراجعة: علي أدهم، ج2، بيروت، المجلد الثامن.

50- وليام سبنسر: **الجزائر في عهد رياس البحر**، تعريب وتقديم: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006م.

51- وولف جون : **الجزائر وأوروبا**، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله، دار الرائد، الجزائر، 2009م.

52- فيشر هربت: **أصول التاريخ الأوروبي الحديث من النهضة الأوروبي إلى الثورة الفرنسية**، ترجمة: زينب عصمت راشد وآخرون، دار المعارف، مصر.

المراجع باللغة الفرنسية:

53- Plantet Eugence :correspondance des Deys D'Alger avec La coure De France (1579_1833)paris 1889

54- Rouard de card: traites de la France avec les pays de l'Afrique du nord.Algérie, Tunisie, tripolitaine, Maroc،libraire du car d'appel et de l'ordre des avocats paris 1906 .

55- Féraud Chrles : histoire des villes de la province du Constantine" la calle " Alger187.

56- Julien Charles André :histoires de l'Algérie contemporaine la conquête et les débuts de la colonisation (1827_1871)، casbah Edition Alger2005

57- Belhamissi Moulay: marine et marine d'Alger (1518-1830), ton face a Agroupe baltique national d'Algérie, Aligre1996

58- Saidouni Naceredine:l'Algérie rural a la fin du l'époque ottomane(1791-1830)،dar al casbah al islam ،Bayrût 2001_2005 ، Edition spécial

59- R, Cabrot،reg: la politique que française et méditèrent (1643_1685) soclete histoire algérienne ،2،rue Emile Meu pus ،Alger.

المجلات والموسوعات والمعاجم:

أ/ المجلات:

60- سهيل جمال الدين: **ملامح من شخصية الجزائر خلا القرن 11هـ/17م**، مجلة الواحات، العدد 13.

61- بن عتو ببرواق: **الداي محمد عثمان باشا وسياسة (1766-1791م)**، مجلة البحث التاريخي، العدد 6، 7، جامعة وهران، 2005م.

ب/ الموسوعات والمعاجم:

62- سمبر: **الداي حسين آخر الدايات**، موسوعة مشرطيوة، القصبة، الجزائر.

63- حساني مختار: **موسوعة تاريخ وثقافة المدن الجزائرية**، ج2، دار الحكمة، 2007م.

64- صابان سهيل: **المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية**، مكتبة الفهد، الرياض، 2000م.

الأطروحات الجامعية:

65- محرز أمين: الجزائر **في عهد الأغوات (1659-1671م)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2008م.

66- غطاس عائشة: **العلاقات الجزائرية الفرنسية خلال القرن السابع عشر (1619-1694م)**، رسالة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 1984م.

67- بن سعيد محمد: **علاقات الجزائر مع فرنسا (1659-1756م)**، مذكرة لنيل شهادة لاماجستير الحديث، جامعة غرداية، 2012م.

68- محمة عائشة: **الأسرى الأوروبيون في مدينة الجزائر ودورهم في العلاقات بين الجزائر ودول الحوض الغربي للمتوسط خلال القرنين (16) و(17)**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2012م.

فهرس الموضوعات

العنوان	الصفحة
البسملة	
الدعاء	
الإهداء	
شكر وعرفان	
قائمة المختصرات	
مقدمة	أ-ط
الفصل الأول: واقع الجزائر وفرنسا خلال عهد الآغوات (1659م- 1671م)	
المبحث الأول: واقع الجزائر خلال عهد الأغوات.....	01
1- سياسياً	01
2- اقتصادياً	03
3- اجتماعياً وثقافياً	07
المبحث الثاني: واقع فرنسا خلال (**1659م- 1671م**)	15
1- سياسياً.....	15
2- فرنسا في عهد الملك لويس الثالث عشر	15
3- فرنسا في عهد الملك لويس الرابع عشر.....	19
المبحث الثالث: التطورات بين الجزائر وفرنسا	22
1- العلاقة بين البلدين	22
2- أهم محطات العلاقة الاقتصادية	24
الفصل الثاني: المعاهدات وتداعياتها في تطور العلاقات الاقتصادية (1082-1426هـ/1671-1830م)	
المبحث الأول: تطور العلاقات الاقتصادية.....	33
1- المؤسسات الفرنسية.....	33
2- دور التجار.....	42
المبحث الثاني: المعاهدات الاقتصادية.....	47
1- المعاهدات الاقتصادية (**1090-1095هـ/1619-1684م**).....	47
2- المعاهدات الاقتصادية (**1144-1181هـ/1731-1767م**).....	51

3- المعاهدات الاقتصادية (1215-1236هـ/1801-1820م).....	53
المبحث الثالث: الجوانب الاقتصادية من المعاهدات.....	57
1. الصادرات والواردات.....	57
2. الأسرى.....	64
3. العملة والرسوم الجمركية.....	66
الفصل الثالث: اليهود ودورهم في المعاهدات، وأثرها على العلاقات الاقتصادية	
المبحث الأول: بكري وبوشناق والمؤسسة الجديدة ونتائجها.....	72
1. شركة بكري وبوشناق.....	73
2. أزمة الديون.....	75
المبحث الثاني: دور اليهود في المنافسة الأوروبية الأمريكية وأثره على الجزائر.....	78
1. المنافسة بين فرنسا و الدول الأوروبية.....	78
2. المنافسة الأمريكية الفرنسية.....	84
3. أثر المعاهدات على اقتصاد الجزائر.....	86
خاتمة.....	90
الملاحق.....	93
فهرس المصادر والمراجع.....	117
فهرس المحتويات.....	122